RÜLÜ
591
ASIM

دعاء اعرابی الذی علمه ربه

یا من لا تنفعه طاعتی ولا تضره معصیتی تقبل منی
ما لا ینفعک واغفر لی ما لا یضرک یا من اذا وعد وفا
واذا توعد تجاوز وعفا اغفر لعبد ظلم نفسه واساء
اعوذ بک من بطر الغنی الٰهی خلقتنی ولم اک شیا
ورزقتنی ولم املک شیا وارتکبت المعاصی وانی
مقر لک بذنوبی ان عفوت عنی لا ینقص من ملکک
شیٔ وان عذبتنی لا یزید فی ملکک شیٔ الٰهی تجد
من تعذب غیری ولا اجد من یرحمنی غیرک
اغفر ما بینی وبینک بفضلک وکرمک
یا اکرم الاکرمین تمت الدعاء الاعرابی

کتاب سید علی زاده

یا کبیکج

ظا	ظه	کـ	بک	ضـ
ظاهر	ظاهره	کذلک	بزلک	ضروره
مه	مم	مع	ضع لایم	مر
مهنا	ممنوع	مرفوع	موضوع للفیلم	مسلّم
مم	بط	بطه	آح	لا
مسلّم	باطل	باطله	احدیها	لاعلو
مط	مف	مح	مز	عف
مطلوب	مدافعه	محال	مطلق	عرفت
مص	تس	حص	حه	تا
مصنف	تسلیم	حاصل	حاصله	تمام

دفتر

الحمد لله الذي اعجب تركيب الكاينات من مزج كاف ونون
وبنى الافلاك المرفوعة على الحركة والارض المخفوضة على السكون
والصلوة على سيدنا محمد المبعوث من سنخ البطحاء ومن صميم العرب
والعرباء وعلى آله واصحابه مصابيح الانوار ومفاتيح الاسرار
ما ناحت الورقاء في الادراف ولاحت الجوزاء في الآفاق وبعد
يقول العبد الضعيف المذنب اللهيف يعقوب بن سيد علي
عفا عنهما الملك العلي هذه فوايد قد قيدتها على شرح ديباجة
المصباح حين ما قرأه على بعض احسن لاجل الايضاح وقد كنت
قدمايد وربيائي ويجول في خيالي ان اتخذ له شرحا جامعا لعرا اصول
النحو وقواعده وحاويا لنكت مسائله وفوائده لما انى وجدته
مختصرا يحتوي على لطائف حقايق الكتاب ويطوي على دقايق لب
الالباب مع توفر رغباء المخلصين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله
وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفصيله فاختلست فرصا من
اثناء التحصيل وشمرت لكشف معضلاته بالجد الجميل وضممت
الى تلك الفوايد ما يزلل صعابه الادبية ويسهل طريق الوصول
الى كنوزه المخفية مودعا فيه فرايد بهية قد خلا عنها الصفوة والاصحاح

وفرايد

وفرايد شهية لن توجد في الافتتاح بل في المفتاح فجاء بحمد الله شرحا
شافيا بمباشرة على نكته جاة الفؤاد وخلاوفيا بتعاشر ملحة
اناسي ارباب الرشاد شعر كلم كان الشهد من الفاظها جار
وان الطيب منها ساير وكان انفاس المسيح نسيمها اذ من
شذاه كل ميت ناشر وهذا مع اني بالقصور معترف ومن بحر الفتور
وكنتي اقول بلساني كليل وجنان عليل شعر وكم من جوهر املى بنفيس ولي
وصف حلى وصف الفلوس وكم اجلو اجلا حسنا ومالي نصيب مثل ماشطة
العروس رضي بان تستوي في نصيبا بتسليم فقضى باري النفوس والى الله
انضرع ان يجعل ما الفته من هذا الدر النظيم خالصا لوجه الكريم مقربا
من رحمته في دار النعيم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
ولنشرع في تزيين السين والشين بمعونة الفيض من خزانة
رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه
جاد اي لا تصل الى تصوره بحقيقته كل من يجد في اكتسابه باي طريق كان
من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميزه عما عداه وما قيل
ان جاد بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه من اتى بجده فليس بشيء
لخلوه عن نكتة العائد اعني الاشارة الى عدم الاصول باي طريق كان
على ان فيه ابهام جواز التحديد بدون البلوغ الى الكنه وهو باطل

ولا تحصى اى لا يضبط عدد نعمه عاد فى الكشاف فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
اى لا تضبط عددها فالاحصاء ههنا استعمل فى الضبط فقط على سبيل التجريد
كما قالوا فى قوله تعالى اسرى بعبده ليلا وحار اى صار متحيرا اى حار
عرفانه ارواح العالمين بكسر اللام والصلوة على من لم يراى لم يبصر
فلا يقتضى الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو بفتحتين ما بقى رسم
الشئ للكفر الا طمسه ومحاه من المحو عطف تفسيرى فى مختار الصحاح
الطموس الاندراس من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب
فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا ولا زائدة مؤكدة للنفى اى
ولم ير رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه فى مختار الصحاح عفى المنزل
اندرس وانمحى وعفته الريح بتعدى ويلزم وبابهما عدا يعدو عدوا انتهى
فهذه القرينة مؤكدة لا عطف عليه لحبيب المنعم محمد بالجر المبعوث بالهدى
اى بالاهتداء او بالهداية للناس فان الهدى يجى لازما ومتعديا والنور
اى بالنور الذى كان يتلألأ فى جبهته وبنور الاسلام الذى طلع
على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بميمن مقدمه بالفتح والسكون
مصدر ميمى من قدم اى محمد الذى ينشرح ببركة قدومه بالرسالة
القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور
عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببية لمحمد اى صفة جرت

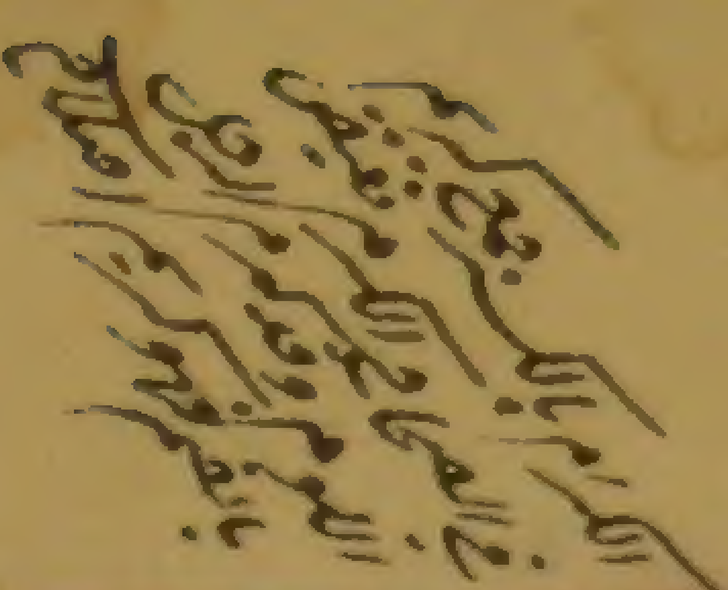

على غير من هى له والصلوة على آله الكرام جمع كريم واصحابه
العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التى
كتبها اشارة ذهنية او حسية بناء على ان الديباجة هل متأخرة
عن الكتابة كما هو الاكثر اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة كتاب المصباح
فى المختار الصحاح الديباجتان الخدان فكان ما ذكر فى اوايل الكتب
خدها ووجهها فلذلك سمى بالديباجة مأخوذة من غرايب فوايد
المفتاح وابتداء انا اولا نصب على الظرفية اى قبل اعراب الديباجة
باية من كتاب الله تعالى تبركا وتيمنا وعرف الآية بانها طائفة من القران المبين
يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة اولها وآخرها
توقيفا وبيت بالجر اى ابتداء ببيت من الابيات ليفيد مهارة
وتمرنا اى حذاقة فى باب الاعراب واعتيادا عليه تقال قرن على الشئ
من دخل تعود واستمر عليه كذا فى مختار الصحاح معتصما حال
من فاعل ابتداء من الله بحبل الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد
كاينا من الله وقدم الحال اعنى من الله على ذى الحال المجرور وهو بحبل
الرشاد وان لم يجز فى الاصح للتسجيع فى الافعال اعتصم تمسك
وما وقع فى بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء لا يساعده كتب
اللغة التى اريناها فانه الهادى الى سبيل السداد بفتح السين

المهلة الاستقالة ومعتذرا عطف على معتصما بان تشغلي الى غيرهذا
مبذول والعذر اى الاعتذار عند كرام الناس مقبول اما الاية
فقوله تعالى قال رب انى لا املك الا نفسى واخى قال فعل ماض
فاعله مستتر فيه راجع الى موسى ء م رب منادى حذف حرف ندائه
وحذف ياء المتكلم ايضاً اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة اى اكتفاء بالكسرة
فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه
وهو الاكثر فى الاستعمال اذ لم يلزم من اسكانه اجتماع الساكنين
وجاز فتحه كما جاز فى غير النداء وجاز حذفه ايضاً اجتزاءً بالكسرة
وهذا الحذف فى غير النداء قليل الا فى الفواصل والقوافى لان النداء
موضع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء وانما هو للتوجه الى المخاطب
فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليصل الى المقصود وجاز ابداله الفا
ايضا لانه نوع من التخفيف ولا يكاد يوجد هذا الابدال فى غير النداء
نحو قولهم يا ربا تجاوز عنى وعليه قوله عليه السلام انفق بلال بغير تنوين
اصله يا بلالى فحذف ياء وقلبت ياء المتكلم الفا واما ما روى معفوًا
او منونا على جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن
بصدده لكن ينبغى ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا فى المضاف
الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال

فى يا عدوى يا عدو بحذف الياء ولا عدوا بقلبها الفا هذا اما قالوه فعليك
فانه يفصل فى مواضع شتى ومحل رب بدون الياء المحذوفة منصوب
لانه مفعول به لان معناه اريد او اعنى رب يا رب مع ساقتها اى
آخرها ونهايتها يقال ساقة الجيش اى مؤخرها يعنى قوله يا رب مع قوله
انى لا املك لا نفسى واخى فى محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل
لكن فيه نظر لان الجملة التى لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب
لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب
الا من جهة نيابتها موقع المفرد وهذا مشهور لا شهرته بالقمر ما تنبر
به لا شك فيه وههنا الجملة اى جملة يا رب مع ساقتها ليست بواقعة
موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة اى مقول القول الذى قصد
الحكاية جملة محكية مستقلة ليست الا جملة ولهذا قالوا وجب كسر ان
بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى تدبر وكذا اما وقعت
جملة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظه تعالى متصلة بالاستثناء فى الاكثر
لنفى الاثم والخطاء الحاصل بنفى الكلى او اثباته والواقع خلافه نحو
ما جاءنى القوم او جاءنى اللهم الا زيد فمعناه لا تواخذنى يا رب
فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع
فكانه قال ايها المستمع اعلم انى ادعوا الله تعالى على كلامى انه

حق واستثناء صدق وقد يقال قد جرت العادة باستعمال هذا
اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان بالله تعالى في اثباته واصله
يا الله امّ اي اقصدنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل
فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان قال ههنا
بمعنى ذكر وبمثل هذا يؤول قولهم قولنا ضرب مصدر وغير ذلك لكن ح
لا يكون الجملة واقعة في مقول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيها
اي في الجملة التي وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول
قال والمفعول لا يقع الا مفردا يعني انا لا نسلم انها ليست بواقعة موقع
المفرد مطلقا بل باعتبار كونه مقول القول حكاية عن واقعة وجملة
واما باعتبار كونه في موضع المفعول فهو في موضع المفرد فبهذا الاعتبار
حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل في محل
النصب لكونه مقول القول يأبى عنه هذا واعلم ان الحق عندهم كون
الجملة الواقعة مقول القول في محل النصب لهذا عدوها احدى الجمل
السبع التي لا محل لها من الاعراب حين قسموا الجمل الى ما لا محل لها
من الاعراب والى ما لها محل من الاعراب ويشعر بذلك قولهم
ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان
معنىً كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا

قال

قال شخص الله اكبر ويقول آخر في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا
الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون
مفردا انتهى كلامه واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية
وكذا الفاعلية انما نظر ان على الاسم الذي من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون
الا لفظا مفردا لا جملة قوله يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلب رام
الشيء اذا طلبه كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اي ككون القول
المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من
اسم وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام
مع انه مركب من حرف النداء واسم هو المنادى لان المنادى هو الاسم
المطلوب اقباله باحدى حروف النداء ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح
قوله وجوابهم مبتدأ وخبره قوله مزيف اي جواب النحاة بان حروف النداء
في تقدير الفعل كما مر حيث قال لان معناه اريد او ادعو رب فيكون مركبا
من اسم وفعل مزيف مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق
والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد او ادعو او اعني كذلك
اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصرة لهم نصب على انه مفعول له لهم ح الملازمة
في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ممنوعة وانما تصدق
تلك الملازمة ان لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا وهو ممنوع لم لا يجوز

ان يكون ذلك الفعل المقدر به النداء من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء
كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والنكاح والعتق وغيرها كبعت
واعتقت وتزوجت فانه اي لفظ بعت وكذا نظايره مشترك بين الاخبار
والانشاء فان بعت مثلا يستعمل لانشاء البيع تارة اي مرة وللاخبار
عنه اخرى صفة لمحذوف اي تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد
تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب وربما قالوا فعله تارًا
بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابهما فاما على الظرفية او على
المصدرية على قياس ما قيل في قولك ضربته مرة وكذا لفظ ادعو استعمل
تارة لانشاء النداء اي لابتدائه وانشائه بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار
عن الدعوة الآتية فلا بأس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار ارشادا
للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قايم فانه
وضع لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا في قولك بعت اذا اردت
به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو اي مدلول بعت صدور البيع منك
في الزمان الماضي واما لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله
فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله
وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت
البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع منك الآن فالواحد اللفظ

مبني على الفتح بناء لازما اما لمشابهته الاسم للاشارة لان قولك
الآن معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما لمشابهته
للحرف بلزومه في اصل الوضع صورة واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع
ولا تصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف وساير الاسماء يكون
في اول الوضع نكرة ثم يتعرف وينكر ولا يبقى على حاله فلما لم يتصرف فيه
بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح اللباب وهذا
المذكور من قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم
الاخبار اثبات ما كان يريد ان قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان
خرج عنه ظاهر الاخبارات المستقبالية والحالية لكن يتناولها في التحقيق
لان معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك لان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان
انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر من النسب في احد الازمنة
الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا او استقبالا او تقول انه ليس من قبيل
التعريفات المساوية من قبيل المساوات الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما
يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات
اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب وما يضرب والانشاء
اثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد طلب الفعل في الامر وطلب تركه في النهي فانهما
لا يحصلان الا بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ موضوع له وهذا اي قولنا اما

موجود

لاظهار مدلوله اولاثبات مدلوله معنى قول اهل المعاني اى قول علماء علم المعاني
والبيان اما ان يكون لنسبة الكلام خارج تطابقه اي تطابق تلك
النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه فخبر والا اي وان لم يكن لنسبة الكلام
خارج تطابقه او لا تطابقه فالانشاء ليست حرف استثناء بل مركبة
من ان ولا فاستثناء بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين
الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك
فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة
ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة تلك النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية
بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة
الكلام الواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت بعت واردت به الاخبار
عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد
مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته
له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فالبحث
طويل الذيل اي كثير الاطراف والجوانب قوله اي في معنى الاخبار
والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة بقوله ماكان فيه في قوله
فالاولى الرجوع الى ماكان فيه اعراب الاية الكريمة فان في اي حرف من حروف

من بيان مح

مشبهة

قوله

المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي
املك فعل مضارع منفي بل فاعله مستتر اي منوي وهو انا الا حرف استثناء
ههنا وانما قال ههنا لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون
صفة كغير على نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة التقالي والنفس
المتعالي بالمتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا على راي الشيخ ابن
الحاجب وانا على مذهب بعضهم فمنصوب محلا وللاشارة الى المذهبين
قال فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء ههنا مفرغ بحذف المستثنى
منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفعا من النفوس الا نفعي واذا
الاستثناء مفرغ يعرب ما بعد الا بحسب العوامل في الصحاح لكن عنك
بحذفك اي بقدره وعدده ومكثه حسب اذا كانت بدون حرف الظرف
فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه
الاول فالعامل ههنا وهو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا بانه مفعوله
وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ
بالتشديد بدله اي نسي انه بيان للمستثنى العامل الذي قبل الا
فتسميته بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق
العامل على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل لحذف المستثنى منه
وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى وسمي اي

ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول يجاز مثلا اذا قلت ما جاءني
الا زيد حكمنا بانه فاعل لجاء وهو في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر بدليل
جواز ما قام الا هند امتناع ما قام هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثنا
المفرغ يجي في معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما ورثت الا زيد
وان نظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا وما امتلات الا ماء الا ماء ولا تقول
لا تمش الا وزيدا وهي الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عمل
تلك الجملة فيه هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين لكن فيها مسامحة لظني
اذ الجملة ليست معمولة رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول
القول اي جزء من مقول القول ولا محل له من الاعراب لان الكائن في محل
النصب على ما قيل هو مجموع المقول لا جزؤه على ما صرحوا عليه واخي
يحتمل وجوها [illegible] ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف وفيه
اي في الوجه الاول وجه ايضا نصب على المصدرية فانه من المقابل
التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اي آخي اخيا
اي ربع وجوها اما ان يكون مبتدا لا محذوف خبره اي واخي لا يملك محذوف
الا نفسه او خبر مبتدا محذوف اي ومثلي اخي وانما حذف المبتدا
او الخبر بقرينة سوق الكلام وعطف على محل اسم ان فان قلت
كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كونه مرفوعا قلت

المفتا

المفتوحة مفردا اى على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره
بعض النحاة من المعطوف يعطف على محل اسم وحده لا على مجموع ان مع اسمها
كما قال البعض او عطف على فاعل لا املك انما قال لوجود الفاصل لانهم
قالوا لا يجوز العطف على ضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين
بناء على ان الضمير المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا
فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل
كالجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف عليه كان كما عطف بعض حروف الكلمة على
اذا اكد بمنفصل او لو فصل بفاصل قبل العطف او جد في جوز من العطف
عليه بلا استقباح لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث
المعنى بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع الاستقلال
هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض حروف
الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف لشرح
المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام وطول الكلام
قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار كحضر القاضي امرأة بحذف
تاء التانيث من حضرت والحافظو عورة بالنصب بحذف نون الجمع
من الحافظون فافهم وهذا ليس بواجب اولى او فاعل فعل محذوف
اي ولا يملك اخي الا نفسه او يضمر ان ويقدر له الخبر يرد عليه ان الكلام

في كون اخي مرفوعا اللهم الا ان يقال المضمر ان المخففة الملغاة عن العمل على ما هو
الاغلب لفوات الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اني لا املك الا نفسي ليكون
عطف جملة على جملة في لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف
فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطفا على الجملة
اي لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله على جملة اي لا املك لكن
الظاهر من عدم التعرض لتقديره الخبر في الوجه الثالث وتعرضه له في الموضعين اي
في هذا الوجه وفي رابع وجوه النصب في سياقي ان يذهب الشارح الى ما ظن من انه
من قبيل عطف المفرد على المفرد وثانيها ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء
ايضا فيكون ما بعده مرفوعا مبتدا اي محذوف ويفرق هذا الوجه عن الوجه
الاول بان لا يكون اخي ههنا معطوفا على شيء وفيه اي في وجه الثاني
وجه ايضا الوجهان الاولان مع الحسن وهو ان يكون فاعل الفعل محذوف
ولو قال بدل قوله الثاني الخ او الواو للحال عطفا على قوله والواو للعطف
وجعل الوجه الثالث كونه منصوبا والثالث مجرورا لكان احسن ترتيبا او
اضبط اقساما كما لا يخفى وثالثها ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا
لانه اما عطف على نفسي المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف
على اسم ان اي على محل المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه
على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقي وجوه

النصب

النصب لكان اولى كما لا يخفى ويقدر ان المشددة ويقدر الخبر
اي وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة في لا املك ورابعها
ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين اي وحق اخي هذا منصوب بنزع
لان فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانه اما معطوف
اخي على ضمير المجرور اعني الياء المحذوف من ربي اجتزاء بالكسرة اي ورب
اخي والعطف على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل ولكن فيه اي في هذا وهو كون
الواو للعطف على ضمير المجرور في ربي او في نفسي ضعف مثله في موضعه فانهم
قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان الجار
حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الاية المذكورة وذلك لان المجرور متصل
بالجار بلا شدة اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف
على بعض حروف الكلمة وليس منفصل حتى يؤكده ويؤكد بالمرفوع المنفصل
خلاف القياس او لعطف نفس المحذوفة على نفس المذكورة حملا على
حذف المضاف اي ونفس اخي وابقاء بالجر عطف على قوله حذف المضاف
اليه على حاله الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
في الاعراب نحو واسئل القرية بالنصب اي اهل القرية كذلك يجوز
ابقاؤه على حاله الاول كقوله اي الشاعر وهو ابو داود اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا اي كل نار والهمزة في اكل امرئ للاستفهام الانكاري

وكل نصب على انه مفعول اول لتحسبين والباء فاعله عند الجمهور ونون تقديم
الدال الاصلية نون قد تحذف احدى النونين وانما قال على وجه لان فيه وجها آخر
هو انها مجرورة معطوفة على امرأ الاول لكن هذا الوجه المذكور في الحواشي يمانيه
بحذاف النسخ التي ارينا خاطر والف بان سهو من الكاتب ادد الوجه المذكور
هو ما ليس السبعة عشر كذا او ب هذه الآية في كتب التفسير بوجه
الآخر كما وبعده تلونا اي اشارة وتدا علم من كل ما لم تحقيقه اي تحقيقه الحق
المذكور ولما فرغ من اعراب الآية الكريمة شرع في اعراب البيت فقال واما
البيت فقول الي الطيب من طاب الحج فليكن كمثل يرب الالف وهو بيتهم
واعرابه من اسم موصول يجي للعاقل غالبا على عكس ما مرفوع المحل للابتدائية
طلب فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى من صلته وسيجي كثر زيادة
لتحقيق مباحث الصلة المجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو عار
من معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه ويدخل عنه
الى الحسن الاخفش لكن باجلها على الزيادة فلا حذف بينهما في الضعيف ومنها
ملابس مل عليه بتضمنه معنى الشرط وبمشابهته للشرط فالواقع خبرا عن الاول
يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة بان يكون ذلك المبتدأ
موصولا او نكرة موصوفة لابهامها كلمات الشرط والصلة والصفة
لسر ... الشرطية اوظنية لتعلقه بالفعل على الاصح وما المعرف الذي
يدخل الفاء وهذا دليل على انه ادني من كلمات الشرطية وجواز ترك الفاء في
الخبر وكذا الموصوف بالموصول ونحو ذلك المشابهة لا يكون مشتملا على معنى
الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وموجبه ولعل بل صنيع لو كسح الابتداء
بغير ان وان ولكن على راي صاحب اللباب او تقرره فنقول قوله فليكن خبر
المبتدأ الذي هو من بالفاء وانما قرن بالفاء لان المبتدأ اسم موصول وصلته
فعل وكما كان المبتدأ كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما سيجي بعد هذا
وعدا ونادرا وانما قال كان لي فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضي
والمستقبل متفرع كالمشتق منه فان قلت انما سبب ان يقول في فليكن
انها تامة او ناقصة فلم لم يقل كذلك فلت بناء على ان التقسيم الى التامة
والناقصة في سببه فيما بين المعربين بالنسبة لكان دون غيره فان قيل
لم قال انها تامة مع ان كان منها لم تكن نظرا الى التاويل بلفظ كان فان قيل
ما فائدة التاويل بلفظ بالتاء قلنا زيدت التاء في امثاله ليفيد وجه التلفظ
فان كانت لفظة كان ناقصة فلفعل خبرها اي فليكن طالب المجد ثابتا
على وان كانت تامة فلفعل حال من اسم كان ولو قال حالا من فاعل كان
لكان اولى او صفة لمصدر محذوف اي كونا كاينا على ما قدر المصنف
ليستقيم حينئذ فعل مضارع فاعله مستتر فيه وهو عائد الى على
وتفسير لان رجوعه الى على لا يستقيم على تقدير كون الجملة خبرا عن

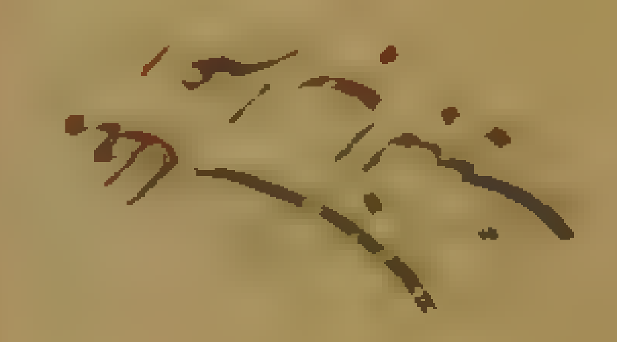

يدخل

بعد الخبر فالاولى ان يقول عايدا الى علي والى الطالب آه آنفا انه مفعول يهب وتحل
الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال من
علي على تقدير التامة على قول من جوز الحال من خبر الفاعل والمفعول او محلها رفع
على انه خبر مبتدا محذوف اي هو علي كرم الله وجهه يهب الالف ولو قال اي علي
يهب لكان اولى لئلا يلزم رجوع ضمير يهب الى الضمير فانه هو او صلة حذف
موصولها اي كعلي الذي يهب الالف والصلة مع الموصول في محل الجر لكونها صفة
علي او جملة مستانفة وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب
لان الجملة التي وقعت صلة او مستانفة من الجمل السبع التي لا محل لها
من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن سوال مقدر واشار
اليه بقوله يعني لما قال فليكن كعلي كانه قال قائل ما شانه اي امره وحاله
فاجاب بقوله يهب الالف وهو يتبسم الواو في وهو للحال وهو مرفوع
المحل على الابتداء ويتبسم خبره وفيه ما مر من رجوع الضمير الى الضمير
كما لا يخفى والجملة الاسمية اعني المبتدا مع خبره في محل النصب على الحالية
وهذا القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقيقة الاحوال وقد حان اي قرب
وقت الشروع الى الابواب هكذا وجدنا النسخ لكن المشهور تعديته الشروع
بفي دون الى ديباجة الكتاب اي المصباح بعون الله العزيز الوهاب
للمي لا بد لمبتدئ القران ومن قوله لابد من كذا كانه قيل ما ذا نريد من ان

اذ ما من بيان امور اربعة كائنة في حث نتيجة لمادة التحريض والاغراء للطالب على النحو
قوله على قراءته متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية مصدر قرا الكلام
الاول من تلك الامور الاربعة في اثبات وجوب قراءته بيانه اي بيان
ذلك الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اي المقدمة الاولى
وهي قوله انها يتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب واجب بلا شبهة
وسواي توحيد الكامل النافع في الآخرة والاولى موقوف على تصديق
النبي عم الموقوف باعجازه صفة تصديق على معرفة اعجاز نظم القران الموقوفة
تلك المعرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف
على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه
الوسائط الثلاثة واما بيان الكبرى اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصولين اي اصول الدين وهو علم
الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المطلوب وهو
وجوب قراءة النحو وعن عبد الله بن المبارك انه قال مات ابي وخلف لي
ستين الف درهم فانفقت منه ثلثين الف درهم في تعلم الفقه
وثلثين الثاني في تعلم النحو والادب وليت الذي انفقته بتعلم الفقه
انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى كفروا بتخفيف حرف واحد

من كتاب الله تعالى وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله ولدت جبى من جزابتول امراة باكرة

اي منقطعة عن الازواج بتشديد اللام وَلّدتُ فقرا وابخبها فكفروا الثاني من

الذي هو

تلك الامور الاربعة في تعريفه اي في تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله

وهو ان يقال النحو علم بقوانين اي بالقضايا الكلية التي يتعرف احكام جزئيات

موضوعها منها يعرف بها اي بتلك القوانين احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب

والبناء والانصراف وعدمه نعلم من تعريفه موضوعه اي موضوع النحو وهو اي

موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهو هنا التراكيب

العربية اي الكلم الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب والبناء والانصراف

وعدمه وغير ذلك احوال تلك الكلم لا نفس التركيب بشرط التركيب قوله ككون

هذا الاسم معربا او مبنيا واعراضها الذاتية لها من حيث هي هي اي لانها

من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او بواسطة امر مساو له لكان اولى

واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال

التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشاها الذات او لجزئه المساوي له او

للخارج المساوي له في الصدق او في الوجود الاول كالتكلم للانسان

فان لكل من جزئيه دخلا فيه والثاني كادراك الامور الغريبة لجزئه

الناطق والثالث كالتعجب بالنسبة والرابع كالتلون للجسم بواسطة البياض له في

الصدق والمساوي له في الوجود هذا فانه ينفعك في مواضع شتى ومسائله

ومسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كلماتها الواقعة فيها

ككون هذا الاسم معربا او مبنيا وبهذا يندفع ما قيل من ان المثال تابع

الممثل وغير ذلك من انه منصرف وغير منصرف وكونها ويرد عليه ان مسائل

العلم النحوي القضايا التي تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها

بالبرهان والحمل الذي ذكره هو معنى البحث لا المسئلة ولعل مراد الكتاب في

الاصل البحث على انه صرفه الشيخ الى ما ترى يدل عليه سوق الكلام فانه لما

في تعريف الموضوع البحث والاعراض الذاتية اراد ان يبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض

الذاتية بقوله واعراضها الذاتية ثم ينبغي ان يقول والبحث عن هذه الاحوال

على التراكيب الذي من الحمل والاثبات وما وقع من المسائل على صورة الشرطية

او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة واما الشرطية فبان يأول بمثل

هذا ملزوم لذاك في المتصلة او معاند له في المنفصلة واما السالبة

فبان يعتبر فيها سلب المحمول فتكون موجبة محمولها سلب والامر الثالث

من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء

في المقال اي في التراكيب العربية حتى يكون ذريعة اي وسيلة الى معرفة علم

البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقائق القران ويكون هي وسيلة اي تصديق

النبي عليه افضل الصلوة واكمل الرضوان في سلك الهداية الرضوان بكمال

وهو الرضاء وتكون هي اي تصديق النبي عم وسيلة الى توحيد الواجب

الذي هو رازق الانس والجان الانس بكسر الهمزة البشر الواحد والانسي بالكسر و
سكون النون وأنَسي بفتحتين والجمع اناسي والجان ابو الجن كما ان آدم
عليه السلام ابو البشر كذا في مختار الصحاح والمراد به الجن مطلقا وانما ذكر
الجان للمناسبة الرضوان كما مر في الامر الاول وعلينا ان نبين شرف
النحو ومرتبته اقتداء البعض المحققين فنقول شرف العلوم اما بشرف المعلوم
منه كالعلم الالهي واما بحسب براهين القاطعة كعلم الهندسة و
واما بقوة بين الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واما بكمال بحصول صاحبه كعلم
والنحو جامع لاكثرها فان علم كلام الله تعالى وكلام رسوله الدالين على ذاته تعالى وصفاته وعلى علم
الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما يعلمان حق علمهما به والامر ثبته النحو فيعد اللغة
والتصريف وقبل اللغة والحديث والتفسير وغيرها والرابع من تلك الامور الاربعة
في بيان سبب وضع هذا العلم ومؤسسه ابو الاسود الدؤلي بضم الدال
وكسرها اسم قبيلة وقيل علم بلدة اي كالاسود وقيل اسم لرجل من اولاد
واليه نسب ابو الاسود لكن بفتح الثاني فيقال دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع
قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود
الدؤلي الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبره بذلك المسموع
فقال امير المؤمنين رض هذا الغلط لمخالطة العجم الى العرب ولكثرة باطن المولدين
بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم وبالعكس فينا اي ولكثرة المولدين فينا

وكذا صح

الامر ٢ ح

وقال علي رضي الله عنه تعليما له اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ
اي خبر واشعر عن المسمى اي عن الذات الذي وضع الاسم كزيد وعمرو وبكر
والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اي عن احواله التي تنسب اليه من الضرب
والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف
ما اوجد معنى في غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي معنى غير مستقل
اي لا يتحصل ولا يتعلق بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معناه في في قولنا
زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل المتعلق
الذي هو حصول زيد فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالته على معناه بخلاف
الاسم كزيد وغيره من الاسماء اللازمة الاضافة فان ذو مثلا له دلالة
على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق ليحصل الغاية اي الغرض
من وضعه وهو جعله صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على معناه مشروطة بذكر
متعلقه فاعلم ذلك واما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى في
غيره فعائد الى معنى وفي غيره متعلق بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى
اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم
الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل في نفسه
باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه الدار فيها في نفسها اي لا باعتبار
امر خارج من كونها في وسط وقريبا من المسجد وغير ذلك الفاعل مرفوع

لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو
اقوى الحركات لكونه حاصلا بتحريك عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه اي كل ما سوى
الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل و[illegible] ملحق به على سبيل التشبيه و
التعريف فان المرفوعات الخمسة اعني المبتدا مع خبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا
بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه وجزءا ثانيا
من الجملة كالفاعل او شبيها بالمسند بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول
كثيرا قد يكون واحدا فصاعدا الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطي له
طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة اعني الحال والتمييز
والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس
ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع
او من حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي الجنس قالوا انهما
مشبهان بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت شبيهة بالفاعل كان اسماهما
بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي
للمضاف اليه اي بالحرف الجار او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول
ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا
فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك ذاهبا
بالمسك التوفيق وما سواه كالمجرور بحرف الجر الزائد في المبتدا نحو بحسبك درهم

او في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا او المفعول نحو قوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد
وحسن الوجه فيكون المجرور في اللفظ منصوبا او المرفوع في التقدير فهي فرع عليه
وملحقة بالمجرور الاصلي وقال علي رضي الله عنه بعد هذا للفاعل لابي الاسود
اي خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة يقال قال به اي حكم به وقال عنه
روى عنه وقال له اي ناطقه وقال عليه افترى عليه وقال فيه اي اجتهد
انح هذا اي اقصد هذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اي فلقول
علي رضي الله عنه انح هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظه الشريف وقيل
سمي به لان النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول
الى المقاصد بايراد الطرق المكتسبة من الالفاظ وتيسر قصدوا بذلك
العلم ونقل في ذلك العلم الكتب عن الثقة هكذا روي عن ابي
الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين رضي الله عنهما انه قال دخلت
على امير المؤمنين علي رضي الله عنه فرأيت مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكرت
يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم هذا لحنا اي خطأ في الاعراب فاردت
ان اضع اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي
صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم
وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حل

ولطائف ما انباء عن معنى ليس باسم ولا فعل وقال لي نح هذا وتتبعه وزد فيه
ما وقع قال لي ابي الاسود فجمعت اشياء فعرضتها عليه وكان في ذلك حروف
النصب فلم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها
وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمان عثمان فقالت ان ابي مات وترك
لي مالا ابيع ان فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر حارثة فرسم لابي الاسود بوضع
النحو فوضع ابو الاسود اولا باب ان وباب الاضافة ثم سمع ابي الاسود رجلا يقرأ
ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله فصنف بابي العطف والنعت
ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء فقال لها قولي ما احسن السماء
وافتحي فاك فصنف بابي التعجب والاستفهام واخذ منه النحو ابناؤه واخذ
منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل بن احمد
من عيسى الثقفي واخذ من الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من عمرو
بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء
ومنه ابو العباس ومنه محمد بن الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه
الاخفش وقطرب واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب
بالمبرد وابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي
النسفي وابو علي السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح
بن الحسين ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يات بعده من

بعده

من بعد ابيه انتهى وهو المنقول عنه اي هذا الذي نقل عن علي رضي الله عنه هذا مبتدا
خبره قوله اصل النحو ثم استنبط منه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون حتى
ما فضلنا ابينهم الوثيق كتابا كثيرة مفعول استنبط وسحروا منه اي ما طوية
تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا لمن بعدهم وبعد المقصود اي المشروع الابتدا
من الشروع المقصود [illegible] اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط
قيل ما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشيخ
اما كل لبث ولكلا المذهبين وجدت ما في شرح اللفوا من ان النحاة بعد
اتفاقهم على انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او نائبة مقام ما
وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب اللب الى الثاني والخلاف في
انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة
لمعنى الشرط لزم دخول الفاء في الخبر الذي في جوابها لزوما اكثريا لا كليا
اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثري
اذ قد حذف الفاء في جوابها لوجود ما يدل عليه من التلويح والاباء
كقول اما القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني
المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة
لمعنى الشرط وكل متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من الشكل
الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا الاستدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال

بلزوم الفاء على الظن بناء على ظهور لان اولى البراهين بلسطاء اليقين الطريق الاول
واما الثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت الظن
فنقول المدعي انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة كانت لازمة لجوابها
لكنها لازمة له فيكون متضمنة له وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء الهة غير الله
لفسدتا لكن الثاني منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام
وهذا كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا افاده بعض المحققين ويرد عليه
ان كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين
يتضمنان معنى الشرط بلا لزوم الفاء والاشارة اليه في شرح اللباب وانما
قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول
بعد حمد الله مهما اسم متضمن لمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او
يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء يكون بيانا له لابهامه فاقول جزاؤه
والمجموع جملة اسمية مبتدأها مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها او مع الشرطية
وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرطية وحدها وانه مبتدأ لا خبر له معناه
مهما يقع او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا
لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء وما للاختصار
وههنا مذهب اخر ذكره في الايضاح وهو المفهوم من بعض الكتب ان المحذوف
مع جملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب من مهما وفيه

ما لا يقع ثم فيما اما مخاصه بضم الميم في المشهور ويجوز فتحه مقدار اما فاقول بعد الله
فان قلت كيف يصح ان يقال اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول
بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فالوجه
ان يقال فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء اما اذا كان مع الفاء
فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبلها فيما بعدها فاقول جملة خبر مبتدأ محذوف
اي فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية فان قلت كيف
يجيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا في الارتباط
من غير حاجة الى الفاء قلت انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن
باحد الحروف الاربعة اي السين وسوف ولن وان يجوز الفاء وتركه اما
جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا
للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج
الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتاثير الاداة فيه
لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى الاستقبال على ما
الجزم كاف في الارتباط بدون الحاجة الى الفاء ثم رجع الى الجواب المذكور
في المتن اي مقول القول وهو الولد الاعز الله ان يقال وهو ان الولد
الاعز بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالي بين حرفي الشرط
والجزاء لفظا هكذا قيل في الضوء وان شئت تحقيق عبارة فاستمع

ما تتلوا عليك فمفعول قوله يولى بفتح اللام فعل مجهول والقايم مقام فاعله مصدره
لكراهتهم ان يولى الموتات على نقل الزجاج عن سيبويه من انه اجاز فيه وقعد بالبنا
الى المصدر المدلول عليه بالفعل اى قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون
القايم مقام فاعله بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام
مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وهو ممتنع ولكن يرد عليه
انه لو لزم الظرفية لما جر ورفع في قوله تعالى من بين ايديهم وتقطع بينكم
على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه اخر وهو كون بين الفاعل يولى
وقيل بين زايدة وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يولى او تمييز قيد
به اذ لا موالاة في المعنى لا يقال ان قوله بين ح في الشرط والجزاء بناء
في قوله كلمة فيها معنى الشرط لانا نقول معناه الظرف الذي فيه معنى الشرط
وهذا كما يقال قد ظرف النفي اي هو حرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه
اشارة الى المذهبين المذكورين هذا وانما كرهوا ذلك لان حق الفاء
ان يتوسط المفردين او بين الجملتين لان وضعها للاتباع شيء شيئا
ثم حذف قوله لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكر بعض من الحمد
الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ من هذا القول الخاص
اعني الحمد لله الولد الاخ فمابعد حمد لله واعلم ان اما ههنا كلمة اقسام
مفردة بالجزء بدل من تلك كاما الواقع في هذا الكتاب في قوله اما بعد

حمد لله

حمد لله ذي الانعام والكرامة وبيان التركيب على وجهين لان اصلها
ان ما فان للشرط وما زائدة لكنه للتاكيد في معنى الكلام فادغم النون في
الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بلا الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس
بان ما لما حذف فتحها بكسر في المشهور واما منها نهاية في المفردة ومن مركبة
من لان كنت منطلقا انطلقت فبان يليها الاسم كما يليها الفعل
كما هكذا انفي واما الفرق بين معانيها في المفردة والمركبة من لان كنت
منطلقا انطلقت فيدخل الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم
يدخل فيكون للتفصيل في المفردة وللتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام
فصار اما بفتحها او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت
ثم حذفت اللام [illegible] ان [illegible] اللام [illegible] في كثير من
المصدرية وان المشددة قوله للتخفيف متعلق بحذف مثال الاول
كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى مثال الثاني
كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لان المساجد وقوله
على ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام لان
المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو
اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرة فلا بد له
من متعلق يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه اول الاية فاجاب بقوله

على ان اللام متعلق فان قيل ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا صح لادخال
الفاء في عامله قلنا ان اللام التعليلية وما يتضمن معناه يجوز دخول الفاء
في متعلقها لكون المقدم في معنى الشرط والسبب للمتأخر كما ذكر في الكشاف في
تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا فصار ان كنت منطلقا انطلقت
فاضمر كان من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فبدت الداية بانه
ان عوضا عنه اي عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبها ايا وانتقل
الضمير المتصل في كنت الى المنفصل بعينه لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب
اعني كان ولم يتيسر التكلم بالضمير المنفصل بدون ما يتصل به اتي بدله
ضمير الخطاب المرفوع المتصل فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم
ان الجار اعني اللام في لان كنت منطلقا انطلقت وانما قدم على
انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع كان الشرطية في السببية
لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكان السبب مقدما في الشرطية
فكذا ههنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان
الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون للمجازاة ايضا وعلى هذا
يحملون قوله تعالى وان يفتح احدهما بالفتح فاذا عرفت هذا فاعلم
ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحقق
اتفاقا وهكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم نطلع على امثلته في موارد

انطلاقك

واما الثانية ليست للشرط ولا متضمنة معنى الشرط على المذهب الاصح
وان ذهب الى النفس شرذمة من النحويين ولذا ال المعجمين بمعنى الطائفة
والجمع الشرذمة اي طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري
يعني صاحب الكشاف وقد صحح هذا لمذهب الزجاج وبين ابن الحاجب فذهب ابن الحاجب
انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مايل الى
هذا المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى
اختلاف الى قوله مايل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان الاولى متضمنة
للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق
المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة مايل الى مذهب
الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك لدخل المقدر فنقل ما قالوه بقوله
وفي الاولى اختلاف ثم قال في بيانه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون الشارح جعلها
لفظا لا معنيا اي فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز
بمعنى انما قال يمكن ان يكون لانه لا يجوز ان مراد ابن الحاجب بانها كان في
الكافية حروف الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوب على
انه خبر يكون التي اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري بانها كان قال
في المفصل بعد عد فصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف
الحروف حروف الشرط وهي ان ولو واما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى

المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية فح اي حين ان يكون مراد ابن
الحاجب باما اما الثانية ومراد الزمخشري باما اما الاولى لا نزاع بينهما في
الحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهري في لفظ اما حيث قال احدهما
ان اما حرف شرط وقال الاخر ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي لا
نزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا اطلع على مراده من
قوله فيتأمل هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز عليه صيغة
المعلوم اي فليتأمل المتأمل في هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي
من زاد يزيد اي لا زيادة على التعريف المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى
اما وافادته شرع في تحقيق استعماله اما المفردة ههنا واستعمال اما المفردة
على وجهين لانها اما ان يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم كقولنا اودّاي
وقلاي اي ابغضي اما من ودّ فالعالم واما من قلى فالجاهل وكقولك
جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت
عنه وهذا الاستعمال استعمال على طريقة الاستيناف وهو اي الاستيناف
في عرف النحاة وقع جوابا بالسؤال المقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان
سائلا قال ما فعلت فقال المتكلم مجيبا له اما زيد الخ او يستعمل في اوائل
الكلام المنقطع بالوصف الكلام عما قبله ومنه ما يأتي في اوائل الكتب
كقول المصنف اما بعد حمد لله ذي الانعام وان اردت تحقيق المقام كما ينبغي

ماتلو

ما تلونا عليك من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل
في جميع موارده الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءني القوم اما
العلماء فكذا واما السفهاء فكذا وقد لا يذكر قرينة اكتفاء بما يفهم مقاما مع افهامها
بزيادة الاهتمام بشان المذكور بعد اما فيما سيق له الكلام كقوله تع فاما الذين
في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاولى هو ذم الزائغين
وقد يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن فح قد يسبقه ما يدل على المتعدد بوجه ما
كقوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا
فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه
كقولهم في صدور الكتب والرسائل اما بعد وفيه زيادة افادة تاكيد لان تفصيل
المجمل واخبار جملة وجملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاهتمام بشان المذكور
بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل
وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مناف له حيث جعل الاستعمال قسيما للاستعمال
للتفصيل قلت لا منافاة بينهما لانه انما جعل قسيما له التفصيل ما اجمله المتكلم سابقا
لا لمطلق التفصيل والاستعمال الثاني وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل
كالاستعمال الاول كما عرفت انفا فالاستعمالان قسمان كما ذكره الشارح فلا تغفل
اما هذه لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما واشارة الى المفردة مقام بضم الميم اسم
مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد او بفتح الميم على اسم مكان

من قام لكن الاول اولى واحرف كما اشرنا اليه مهما يكن من شيء تضمنت معنى
الابتداء والشرط الذي في مهما يكن لان مهما يكن مبتدا ويتضمن معنى الشرطية
فبالنظر الى الاول تقتضي ان يدخل اما على الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها مبتدا لكونها حرفا
وجب ان تدخل على ما يقع مبتدا بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية
وانما قلنا بحسب نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه
اما مبتدا بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما السائل فلا تنهر بنصب
السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء التي خلفت من حرفها
لا تمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله ونحو ذلك
ولذلك يقتضي ان تدخل على الاسم دون على المبتدا وبالنظر الى الثاني يقتضي
ان تدخل هي على الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل
فالاتيان بكلا المقتضيين بفتح الفاء والباء الاولى ولم تفعل بالقلب
والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه يبنى المقتضيين كمصطفين ولا بغيره لحركة الاخر
مشكل لان اجتماع النقيضين فعند وقوع متعذر فيلي الاسم دائما فان قيل
فلم رعوا اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه المعنى الابتداء اعني الدخول على الاسم
ثم قضوا ثانيا حق ما يقتضيه بحسب تضمنه معنى الشرط بادخال الفاء في جوابه
ولم يعكس قلنا لان الابتدائية في مهما اقدم فيه من معنى الشرطية لكونه
مبتدا بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه لم يكن بنفسه بل بحسب تضمنه معنى ان الشرطية

ويلزم في جوابها شرطا فقضاء حق ما ان وثبت وقوع الفاء وقع جزاء من قضاء
وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب تضمنه معنى الشرط اعني الدخول
على الفعل وفي هذا الترتيب نكتة وهو ان الذوق صفة الفاء ولقضاء من
قضية حق اداه صفة الفاء فلا يكون محلا للفاصل الفعل المعلل بين اما من جملة
الشروط الثلاثة لنصب المفعول له وابقاؤه بقدر الامكان لان الدخول على الفعل
حق لاما والفاء الذي جعل عوضا عنه ادخل على جوابه الذي هو منفصل عن اما
لئلا يلزم التوالي بين حرف الشرط والجزاء كما مر واما ما وقع من نحو قوله تعالى واما ان
كان من اصحاب اليمين الاية بالنصب اي اذ لهما وانها وكذا قولهم للحديث وقيل
يجوز الرفع بتقدير الاية مقروءة ولك تقديره الى الاية وقولهم بالجر اما ذهب الى ما قلنا
ع انه ضعيف لا حمل الاضافة كما انه مما ول بانه المنفي اي الشذوذ المنفي في الاول
واما الفاظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين ان ما ذهب ابن المالك من ان
الاسناد اللفظي لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي ليس
بشيء اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا اخص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب
ثلاثي لفظ وهو اسم لا يدل على الحدث مسمى ضرب الدال على الحدث
والزمان فعلى هذا ينبغي ان يقول الشارح بدل قوله واما الفاظ ذهب
وبان يراد به هو لفظه فان ما ذكره بعول من التحقيق على ما لا ينبغي فالمنفي او
اللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم لفظا او تقديرا الصورتين المذكورتين

وان لم يلها واحد من الكلم لفظا كان يليها يا بين تقدير الكلام ظرف من
الظروف المكانية لانه من قبيل الست التي وضعت للمكان قال في شرح
الضوء وفيه بحث لان ائمة اللغة قالوا هو ظرف من ظروف الزمان التي لا يتمكن
فيها ولو كان في الاصل من الجهات لبينوه سيما صاحب الصحاح انتهى كلامه
لكن استعيرت هنا اي جعلت عارية واستعملت في الزمان لكونه في الى
الزمان اذ تقديره بعد زمن الفراغ بفتحتين بمعنى الزمان الفارغ من حمد الله
وكذا قولك جئت بعد الظهر والعصر استعير لفظ بعد فيهما للزمان من اي
الجهات الست اي اسماؤها ثلثة اقسام لانها اما التي تستعمل مضافة لانها
الى شيء نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا باقي الجهات الست
نحو جلست فوق زيد او تحته او امامه او وراءه او خلفه او قدامه او تستعمل
مقطوعة عنها اي عن الاضافة فالاول منصوب على الظرفية
اي بنصب بتقدير في على ان يكون مفعولا فيه ان لم يلها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان يليها العوامل المذكورة
كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل سواء كان ذلك
العامل لفظيا من لفظي نحو جئت من قبل زيد او معنويا كالابتداء
في نحو امامك خير من ورائك برفع امام واما نحو قوله السماء فوقنا
وبفتح القاف فمن قبيل الاول اي ان لم يلها العوامل المقتضية

خلاف

خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اي الظرف مع فاعله المقدر
اليه من علم المقدر اي الظرف وصح والذي يلي الظرف اعني الفوق في مثالنا
هو العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير السماء حصل فوقنا لا الابتداء
وانما الذي يليه الابتداء ويجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية التي
وقعت خبرا للمبتدأ لانها من قبيل ما استعملت مبنيا لفظا فاعربا بتبع مرفوعا
مبتدا نحو يمينك اشرف من يسارك ومنصوبا مفعولا به نحو عرفت يمينك
ومجرورا بحرف الجر نحو جئت من يسار زيد او استعمل ظرفا منصوبا
بتقدير في على انه ظرف ولا يلزم الظرفية دائما قال في شرح اللباب
اي الزمان والمكان منقسم الى قسمين منصرف وغير منصرف
فالمنصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعملت اسما وظرفا يجوز ان
يتعقب عليه العوامل مع ظهور اثارها المختلفة من الحركات الثلث
كاليوم والحين يقال هذا حين ورايت حينا وجئت من حين فاللفظ
الذي يظهر عليه تلك الاثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس
الظرف واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في كلامهم هنا مقابل
للظرف لا للاعمل ولان في المقابلة بقولنا اسما وظرفا وغير المنصرف
ما لزم الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه قطع عند
الجمهور وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون

ولقيته بكرات وبين دبكرا وبكرا وسحرا وسحرا وضحوة وضحى وعشاء وعشية
وعتمة ومساء وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا
بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية وعتمة ليلتك ومساءها وصباحك
وليلتك ونهارك وقريب منه فانه يخبر بها خاصة ومثل دون فانه يخبر بمن وبقي نادرا
فاعلم ذلك فانه من المهمات التي يجب حفظها ولهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام
والثاني اي ثاني الست التي استعملت منقطعة عن الاضافة لا يخلو اما ان يكون
المضاف اليه منويا اي ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف
نسيا منسيا في مختار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل
المرتحلين من رذال امتعتهم وقرئ بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت
اليه اصلا فان الاول مبني على الضم نحو جئتك من قبل ومن بعد وانما بني
على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارضي ولم يعكس مع حصول
الفرق به لان الحركة فرع ومتأخر عن السكون كما ان البناء العارض
فرع اللازم فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على الضم
دون الفتح والكسر جبرا اي عوضا لمحذوف منها اي من هذه الجهات
الست وهو مضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما يحذف المضاف
اليه نسيا منسيا معرب كسائر الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات يقال ساغ لي الشراب

يسوغ

يسيغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة
من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام والشراب في الحلق
اي قبلها وجه الكاد هاهنا والكون قد مضى قبل هذا حكاية حال والا
يقال كنت كدت والفرات العذب والثعالبي يروي البيت عن ابي
عمرو بالماء الحميم وهو الماء الجاري البارد وهو المراد هاهنا وقصته من هذا
البيت فقيل لهذا الشاعر قريب مات قاربه فصار من الغم والغصة
بحيث لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه
الغم وانشد هذا البيت وتركيبه ظ والاستشهاد انه حذف المضاف اليه
نسيا منسيا ولم ينوه فكذلك اعرب بالنصب والى هذا اشار بقوله فقبلا
منصوب لما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان في كنت ناقصة او
على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج
الى ما اضيف اليه اي لمشابهتها الحرف في الاحتياج اي المحذوف نية بلا
تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها
اي الجهات الست ح اي تقدير كون المضاف اليه محذوفا نسيا منسيا جعلت
اسماء برأسها من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبهن الحرف فلم يبن لعدم
المشابهة فيكون اسما تاما نكرة فيعرب كسائر النكرات والفرق بين ان
يكون المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان المضاف اليه نسيا منسيا

في المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبلا او قبل يكون وقوع
المجيء قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة
المتقدمة على هذا الزمان في الثالث ولم يبين المعنيين فههنا اي في قوله
اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية
ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا
المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستعملا منقطعا عن الاضافة
بل استعمل مضافا الى حمد والعامل فيه اي في نصب بعد اما في محل الرفع على ان فيه نظر
والعامل فيه لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل هو يكن ورائحة الفعل كافية
في عمل الظرف كلمة ضف الى معموله اي في عمل العامل في الظروف وانما كفى
لان في الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل على راي صاحب
الفوائد قال والعامل فيه اما عند سيبويه وعند جميع النحويين لانها لنيابتها
عن الفعل تعمل في الظرف فاحفظه واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع
بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس جزء
مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان او لا بل ارتفاع
الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم
ان دخل الفاء على ما له صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني هذا هو
المشهور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الفوائد

ان ماقاله

ان ما قاله مذهب رابع غير الكل وقد ساعده البعض من شارح اللباب
فالعامل في بعد ههنا على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف تقديره
مهما يكن بعد حمد الله فان الولد الاعز وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع
بعد الفاء اي اخترت هذا ولما كان العامل فيه ان يقال ان جعل ما بعد
اردت ممتنع لان تقدم اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس
فلو عمل فيه لزم ترجيح الضعيف على القوي فانه باطل فاشار الى جوابه بقوله
لا اردت لان ان تمنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائه صدر الكلام الذي
الحمد قلت هي جزء لا صدر لكل كلام حمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم
ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان جميلا اختياريا او غيره على
الاختياري مطلقا انما كان ذلك الجميل وغيره على جهة التعظيم
والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وموردا ويقتضي ايضا محمودا به جميلا
اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح
اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم
الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه
وشجاعته وعلى حلمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائه مع ان المحمود عليه
في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته تعالى ذاتية غير اختيارية لكون
كل اختياري حادثا وكذا البواقي في غير اختياري اما الحسب فلانه ما يعد من المآثر

من المفاخر سواء كانت مفاخر لنفسه او لابائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا
اولا والشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات النفسانية
لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم
انه حمد بل مدح كما قال صاحب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات
الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالفعل والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل
ولم نسلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكر بعض المشايخ المحققين
ومنع اقتضاء الاختيار الحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا او لا يتقدم
على الاثر الا بالذات فهي بمنزلة الافعال الاختيارية او لكون الذات اختياريا
كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات
مبادئ للافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل
اختياري في المال واما عن المثال الثاني فهو ان السبب الاوان لان اعم من ان يكون
فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو الافعال الاختيارية لا كلها الا انهم
الا على التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفيات النفسانية التي هي مبادئ
القاء النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الالقاء فحملها على الثاني بلا تأويل
وعلى الاول بتأويل لانها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن هاهنا قيل ان الجميل
لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك
يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون

ثمرانه واثاره اختياريا كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة
المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص
في هذا المقام التي تتزلزل فيه اقدام الاقدام وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعد
وهو مضاف الى الله وهو اي لفظ الله علم بفتحتين للذات واجب الوجود تعالى
وتقدس اي تطهر عن دنس الشرك واضافة حمد الى الله اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد حمدي الله
بالقصد لحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو لفظ فاضيف المصدر
الى مفعوله فكل مصدر من الفعل المتعدي على ثلاثة اقسام الاول ان
يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر نحو اعجبني ضرب زيد اي من ضرب
زيد بفتح الضاد وانما قال هو ان ضرب زيد لان الفعل المقدر بان بمنزلة المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني ان تخرج وارجو
ان يخرج زيد وبلغني خبره ان تخرج خبر له على ترتيب اللف فلما كان ان
مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر بمنزلته في العمل وفي
امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضرب كما لا تقول اعجبني
زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول للفعل
الذي هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصول وما في حيز الموصول لا يتقدم

على الموصول هذا وما تخصيصه بان مع الفعل دون ما المصدرية فلكون ان عريقا
في المصدرية والثالث من تلك الاقسام لفظية ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بضم الضاد واشار الى ان المصدرية
ههنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والرابع
ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص
الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان قيل لم حذف
ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث فلم يطلب باعتبار نظره
فاعلا ولا مفعولا وانما يكون يطلب له لما قام به باعتبار العقل والوضع والوضع
ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان
طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا اليه معبرا الى شيء بعده ظاهرا
او مضمرا فجاز ان يكون يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو افضل لا تقتضاه
له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس
بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يستحب تبريد الصلوة
في الظهر في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياها سواء كان يصلي وحده او في جماعة
لقوله عليه السلام ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اي صلوها اذا سكنت
شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر في تبريد الظهر تقدير سكون شدة حرها
وهو مختلف بحسب البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف

الى الفا

الى الفاعل نحو عجبت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف
الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول فحينئذ يكون اضافته لفظية فيها كما
وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر الجغميني الجغميني بفتح الجيم العارك
قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال سيد الشريف الجرجاني هذا
لقبه واسمه علي وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد
وقد ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس
ربيع الآخر سنة ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى لتحشية شرح
المفتاح في شرحه اي الجغميني كفاء مصدر من الكفاءة اي جازاه بمعنى الفاعل
منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة في امثاله
انه نصب على المصدر لاكتساء اعراب المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء
افضاله اي مكافيا افضاله بمعنى احمد حمدا يجازي احسانه ويجوز ان يكون
منصوبا بتنزع الخافض اي حمدا الكفاء افضاله الكفوء اي المثل فهو حينئذ نصب اما
على الحال من فاعل الظرف المستقر اعني الجار ومن مبتدأ على رأي من او على المصدرية
مماثلا لافضاله ولما كان الوجه الاول احسن من هذا القول لان الحمد ليس افضاله
ولم يتعرض الشريف ولكونه تعليل مقدم لقوله جاز اي لكون المصدر اعني
الكفاء مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان الكفاء
اليه وهو افضاله معرفة بسبب اضافته الى المضمر الذي هو اعرف المعارف فاعلم

ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة
بالجر في برفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اي كعمله ان كان فعله كذلك نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا بالتنوين اي من ان ضرب زيد عمرا وهذه الحالة اي هذه
حينئذ اقوى احواله الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسرة والسكون والشبه بين
لغتان يعني كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول لانه نكرة كالفعل
اي كما ان الفعل نكرة بمعنى انه خبر شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم
على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الاقسام الثالث ان يعمل مضافا كما مر وهذا اضعف
من الاول اي ضعيف منه لانه معرفة اي اذا كان مضافا الى المعرفة ولو دخليه او
قريب منها لبعدها اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار
عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف واللام فهذه الحيثية شابه الفعل
في العراء عنهما فيعمل عمله بسبب تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام
التعريف نحو اعجبني الضرب زيد عمرا وهذا اضعف من القسمين الاولين
لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قال في شروح اللب
لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه مقدرا بان
مع الفعل وتقديره بان مع الفعل في متعذر لامتناع دخول اللام على
الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى
قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل ساير التوابع

على محل المجرور من الرفع والنصب بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي
امتناع عمله معرفا باللام لا قلته وبذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت
اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغاروا ديا
معدمها تانيث الاول وكررت عليه حال والنكول الرجوع والجبن جبنا والمسمع بكسر الميم
الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراءة والشجاعة استدلالا
بيسم هذه الحادثة يعني اذا توجهت الى الاعداء فرجوعي خير لكن عن هولاء والمعنى
وابه لقد علمت اولى من لقيته من المغيرين اني صرفتهم عن وجوههم اذا مالهم وبخت
عبيد بهم فلم انكل عن ضربه بسيفي ولم اجزع ولم ارهب عليه وكانت خيفة قد
اغارت على قاعده فلحقتهم باهله وكان الشاعر منهم فيهم وبلدهم وهو
اي عمل المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت
بفعل مقدر ومؤخر ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اضرب مسمعا او بمصدر
آخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدا محذوف
اي هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك
الواجب ولحسن لا يقال الحاجة في ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ لانا نقول
المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا يصح كونه منصوبا بمصدر
آخر منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن شيخ ابي الفارسي ان المختار
ان يحمل مسمعا مفعول المصدر لا مفعول كررت على حذف على لان حذف على

قليل ليس اليه لا يقال قد ثبت مثله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله
لاى اسد الهرياب متعلق بالجمهور وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان
المراد جواب لا يقال بالعلم من للعلل بغير واسطة وفي الآية الكريمة هذا من قبيل
وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المؤدي على التوصيف اذ الكريم هو الله حقيقة
بواسطة حرف الجر فلا نقض فذي بمعنى الصاحب وليس هو المقصود لانه بل وضعت
للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال والانعام صفة نصب على انه مفعول ثان
للجعل لشيء كما ان وضع الذي للتوصل الى وصل المعارف بالجمل مثلا لا يقال جاءني
زيد الفرس بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال ذو
الانعام والمراد هم باسم الجنس هنا ما يدل على القليل والكثير من شيء وما يتشابه
اجزاؤه ويكون لكل جزء منه ما للكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالمذهب والفضة
والمال والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من نحو الرجل والفرس
اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك فان الشارح وغيره قد صرحوا
بان الفرس اسم جنس يتوصل بذو الى جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا
ما قال الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة
لان يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالقتل والاسد
ولا تقع ذو الا في الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضاف اضافة معنوية ضربان
لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من الاسماء اللازمة حيث قالوا اللازمة ما ظرف

نحو فوق

نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحده وعند
ولدى ولدن وبين ووسط الدار بالسكون وسوى ومع ودون واولا
غير الظروف نحو نحو ومثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدى وقاب وقيس واي
وبعض وكل وكلا وكلتا وذو واولو وقد ذهب ما لي الاضافة في غير الكلمات
لازمة لانها تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والمضمر لفقدان الجنسية
فيهما الا في هذا ان يقال ولا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه
تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم يضف الى العلم
والمضمر لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فلبست
هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم الجنس مظهرا
لان العلم وكذا المضمر لا يوصف بهما على ما قررت في موضعه ولانه
لو اضيف الى المضمر يلزم اللبس في مثل ذلك فحمل عليه غيره لتيسير
الحكم في الكل حذف الهمزة من اخوات اكرم انتهى والحق انه لو كان اسم
جنس فهو وضميره في حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون
على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون ح مضافا الى اسم الجنس الظاهر لا يرى
ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد وعمرو وانت تتبعت كتب القوم
تجد كلامهم يؤيد ما قلنا كذا قال شارح العقود ولكن فيه ما لا يخفى وانما

واما قوله اهن امروف مالم يتبدل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من

الناس الا ذووه المعروف الاحسان فاعل يعرف اي لا يعرف صاحب الفضل

وعزة الاصحاب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن زهير المرجبة

وهفات ابار ذوي اروم منها ذووها وبفتح الذال وضم الواو الاولى

جمع مذكر الذي تقول رجل ذو مال ورجلان ذا مال رفعا ورجلين ذوي

مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا وامراة

ذات مال وامراتان ذواتا مال رفعا وامراتين ذواتي مال نصبا وجرا

ذوات مال كالواحد مسلمات فشاذ فلا يقاس عليه شيء وكذا قطعه عن الاضافة

واد خال اللام عليه لا جزاء بجرلة حتلث دله فلا امتي بذلك اسفلكم ولكن

اريد به الذو بناتا ذان لا يقاس عليه لشيء لجيء به اي بدو والجار والجرور

في محل الرفع على انه قايم مقام الفاعل نحو ههنا بجعل الانعام صفة له تعالى

وهو من الاسماء المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة

اخوه وابوه وفوه وحموه والهن كناية ومعناه شيء انه شيء كناية عن الاجرا

اسماء او بكره التصريح به من العورة والفعل القبيح وخبر ذلك وحموها الاماث

مخالفا لما قبلها لان الحم ست زوج المراة ابوه واخوه وابنه فاذن

اضيف الى الاناث وذو مال فاتحادها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة

الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا في الاكثر وانما قال

في الاكثر لان بعضهم جعلها مقصورة على لغة القراء فيقول بالالف في الاحوال

الثلاث كما قال عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد

غايتاها فانه اباها ولم يقل ابيها قصدا الى جعله مقصورا ونفي الغاية

بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث وهي ان يجعل الاعراب الثلثة بالالف

في الاحوال الثلث باعتبار الحد صاحبين احد الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب

في المجد غايته واب الاب ايضا غايته وتانيث الضمير في غايتاها على تاويل

المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم يضف

يكون اعرابها تقديرا بالحركات نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب

وان كانت مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديرا على راي البعض

وهو الاصح او يكون مبنية على راي الاخر او يكون واسطة بين المبني والمعرب

وهذا اي كون المضاف الى غير ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف

اذ الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء او شرط ايضا كونها مكبرة اذ على

تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورايت اخيك

ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا

صغرت بحيث ان يكون اعرابها بالحروف تقدير الوجوب قلب واوها ياء

وقد ما كان بدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين

من المتاخرين مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك اخر حروفها بالتمييز

فعيل فلما تحرك خرج من صلاحية الاعرابية لوجوب سكون حرف جعل اعرابها
فقلت وجعل اعرابه بالحركات ذا الياء الساكنة ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات
وان كان ما قبلها يا. وشرط ايضا كونها مفردة واذا ثنيت او جمعت كان اعرابها
كساير المثناة والمجموعة وقد اعطاها الشارح والاولى لزمنا وتلخيص الكلام
في هذا المقام على وجه يتحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة
محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة الاولى أخَوٌ وأبَوٌ وحَمَوٌ وهَنَوٌ واصل
فم فوه فحذف اللام اعني الهاء جزافا غير قياس فبقي الواو ساكنة فلو حذف
لزم بقاء المتمكن على حرف واحد ولو ابقي واوا لزم قلبه الفا لانفتاح
ما قبلها فلزم في التنوين التقاء الساكنين وحذف المؤدي الى البقاء
على حرف واحد فابدل منه الميم القريب منه في المخرج فاذا لم تضف اعرب
بالحركات لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت اللامات من الاربعة
واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت
حروف الاعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب على راي من
يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلايل الاعراب
على راي من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلايله فان حرف
الاعراب كما يطلق على حرف يتنوع الاعراب كدال زيدا وتقديرا كالف عصا
يطلق ايضا على حرف يتغير الاعراب واذا اضيف الى ياء المتكلم لم يعد اللامات

من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تقول في الاحوال الثلث اخي ومثله لا يعاد
العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال الثلث فمي ولم يجعل
حرف اعراب حتى يقال فاي كعصاي اذ كما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم بناها
باء على ما هو القاعدة فلبث وكسرت الفاء لتناسب الياء وجعل الاعراب
في التقدير واما ذو فهو لا يصغر لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا
لم يقل ذوك لما لبس في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو
دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف واو بدل منها واو ردت
في حالة الرفع وقلبت الواو الفا وياء في النصب والجر واما عين ذو فواو وجعل له
للاعراب رفعا وقلبت الفا وياء في النصب والجر ومؤنثه ذات اصله ذوات
لقولهم في مثناه ذاتا حذف العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون اللام
والمحذوفة ياء واصله ذوي لغة ما كان عينه ولامه واوا وذو ههنا بالياء
مجرور على انه صفة لله كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو ايصال النعمة
الخير الى الغير لا لغرض ولا دنيا وما كان اجرا وثوابا ولا العوض يقابله في القدر
والمرتبة اولا واجزل اي اجزل الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل
مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والتوافق
شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق
يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب

وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير لامتناع
كون الشئ الواحد شايعا ومخصوصا ومما ان يعلم ان الموصوف قد يكون
معرفا باللام والصفة مجرد اخبارا فيقال انا لجس بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما
لجس بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير نعتان للرجل
على نية الالف واللام وكذا خير اذا جعل وصفا للمعرفة دون البدل اى لم يشترط
فى المبدل ان يطابق المبدل منه فى التعريف والتنكير وذلك لان البدل مستقل
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة
شئ واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن المناسبة ولزوم المحالة
بلزوم كون الشئ الواحد معرفة ونكرة فى حالة واحدة قال فى شرح الرضى
واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فقط لان التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه
فى الافراد والتذكير وفرعيهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل
من الكل فالوجه فى وصف المبدل بنكرة اخرى حسن عند النحاة
وواجب عند ابن الحاجب كما قال فى الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة
فالنعت اى الصفة واجب وانما وجب لانه لا فائدة فى الابهام بعد التفسير
فى بدل الكل الذى يكون المراد منه ما اريد من الاول وقيل انه لا يجوز ان
يكون المقصود فاصرا من غير المقصود بمراتب وهو فى المعنى نحو مررت بزيد

رجل

رجل حسن او وجوبه اذا كان البدل عين المبدل عنه لفظا كقوله تعالى لنسفعا
بالنون الخفيفة للاية لما قلبت النون الفا فى الوقف كتب بالالف فانهم قالوا
الاصل فى كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها ومن ثم كتب النون المنصوب فى اذا حرف نصب واخر بام الواحد
المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين والنون
الاصلى والزايد الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغى ان
يكتب اضربن امر الجمع المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة بياء وهل
تضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت
اضربوا واضربى وهل تضربون وهل تضربين بلسقاط نون التاكيد
ورد الواو والياء والنون المحذوفات لاجله قلت نعم لكنه لما قصد بتبيين هذا الاصل
وهو ان يكتب عند الوقف بحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله
فانه لا يعرفه الا الحذاق الحارق فى هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه
بان صبه ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا اى الاشتراط بان يكون البدل
على لفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون
البدل عين المبدل منه كذا فى اللب وعبارة اللباب هكذا ولا يحسن ابدال
النكرة من المعرفة ولا يشترط ان يكون على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى
كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى ولا نعترض فى اللب هذا بحث

وهو ان الحصر لحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليها
لحسن ا والصفة على راى الشيخ وهو ان يقول بالنكرة المبدلة فائدة لم تفهم
من المعرفة فمثل هذه الفائدة لو حصلت حسن البدل والا فلا سواء حصلت
بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشدني شيخي عبد الوارث انا وجدنا
بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال غ له طول مجرور بانه بدل
من ساعد الضب والضب معرفة فطول نكرة وفيه فائدة لم تفهم من ساعد الضب
اذ لا دلالة على الشيء من الطول والعرض صريحا وقال السيرافي في شرح كتاب
سيبويه تقول مررت باخويك مسلم وكافر على البدل وبالجملة ان لم تفد النكرة
ما افاد الاول لم ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التعريف نحو مررت
بزيد رجل ولا طائل تحته كذا في شرح بعض الكتب فان قيل لم لم يتعرف جاعل
ههنا بالاضافة قلت لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف
في اللفظ بسقوط التنوين لان اصله جاعل النحو بتنوين جاعل ونصب النحو
وينبغي ان يعلم ان التخفيف بعد الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده
نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه
وقد يكون نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم
على قول من قال ان اضافته اسم التفضيل لفظية فان التخفيف فيه
يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصلح ان يكون صفة له كما توهم صاحب

الايضاح بحث ان الاضافة قسمان احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع
عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل الى معموله وثانيها اضافة اسم المفعول
الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بها اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال
نحو مررت ضارب زيد الان او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار كذلك اي
الان او غدا واما اسم الفاعل الذي اذا اريد به اي باسم الفاعل على ما يدل
عليه قوله ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبة بالسبق لكان اولى الا
حال اسم المفعول كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اي فاضافتها معنوية مفيدة
للتعريف نحو مررت برجل ضاربك امس في الماضي او مالك بالجر عطف على
ضاربك غيره في الاستمرار والتعبيد جمع عبد وانما كانت اضافتها
معنوية ح اما على تقدير كونها بمعنى الماضي فلان الاضافة ح لا تكون في تقدير
الانفصال لانها ليست بمعمولة حينئذ لكاملة اي المشابهة لفظا ومعنى
مفقودة وهي غير مؤثرة عندهم واما على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلكون
معنى الماضي موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اي مشتمل
على الاستمرار الازمنة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في
شرح الكتاب وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما
يختلج في صدري ذلك ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل
هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع آخر معنوية هذا قيل في كلام

في كلام الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسما للخاص اعني الماضي على تقدير ان يكون
بين بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن
للفعل ومشابهته في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون
الزمان المقترن بها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس
في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشأ الغلط الجهل بالفرق بينهما و
بان المشهور ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لا المشابهة لانها لا يقترن بها
فضلا عن الشهرة انتهى والثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن
هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نسلم فان الحسن اعم من الوجه
فيكون اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشيء الذي
له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل من الفعل اللازم الى فاعله
مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف
الى فاعله المعنوي لكن بعد ان خرج عن كونه فاعلا بان جعل شبيها باسم الفاعل
من اللازم كالمشتق من المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولهذا
لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم
التغاير وتحقيقه على ما في التعديل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي
وهو المشتق من المتعدي اي كثير من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا

ضارب

ضارب زيد او معطى زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف
الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو
هو ولانه شبيه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول المتعدي
المشتق من المتعدي الى مفعول واحد لما اريد اضافتهما الى الفاعل توسعا في الكلام
شبهوا ههنا بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول ثم اضيف اليه
وذلك بان ينتقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما مستكنا
فيه كانه فاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد قائم ابوه زيد قائم
الاب والصفة المشبهة لما كانت باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يثنى
ويجمع ويؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة
حسنتان حسنات وابيض ابيضان ابيضون بيضاء بيضاوان بيض كما
تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى فلانها لمن قام به الفعل كالفاعل
ولذلك سميت بالصفة المشبهة شبهت به في جميع انواع العلم
تكميلا للشبهة وتوسعا في الكلام ولا يكن لها مفعول يضاف اليه وينصبه
جوزوا اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه شبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه
بالجر والنصب فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية والكنوز المخفية وما عداها
اي ما عدا الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة على راي من جعل اضافة افعل
التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية ان كان المضاف

اليه

اسماً غير مشتق سواء كان مصدراً او غيره او مشتقاً غير عامل في المضاف نحو
هذا غلام زيد ومصارع مصر وضرب زيد واما اللفظية ان كان المضاف مشتقاً
عاملاً فيه اما ولا به نحو ضارب بكر وحسن الوجه وهاهي الا ب مفيدة للتعريف
او للتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف
معرفة او رجل مثال كونه نكرة ويكتسي المضاف منه التخصيص وزال بعض الشيوع نحو
غلام رجل وهو ظاهر وان كان المضاف اليه معرفة يكتسي المضاف منه التعريف نحو
غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعاً غير مختص بواحد فاذا نوّن فصار لواحد
بعينه وهو زيد فان قلت هذا ان نوّن وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين
الغلام في نحو لا هذا انا بم اذا نوى لزيد غلام واحداً اذا كان اكثر منه فلا وجه للتعريف
في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت
غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية
لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان اما لكونه اعظم
غلمانه او اشهر بكونه غلاماً له او يكون غلاماً معهوداً ثم قد يستعمل على خلاف
وضعه جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا ينافي افادتها
للتعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت
[illegible]

مررت على اللئيم من اللئام قالوا لكن يعني اللئيم يصح جعل يسبني وصفاً وانما افادتها
اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت وانما افادتها
الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال بين المتضايفين في اللفظ والمعنى اما
في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف ممتزج معه بحيث تنزل منه
منزلة التنوين واما في المعنى فلان وضع الاضافة المعنوية لتفيد ان المراد
مما يدل عليه المضاف فرد من المضاف له خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة
المعنوية نحو اضافة اسم عام الى خاص بواسطة لام فلما كان الاتصال ههنا
في اللفظ والمعنى معاً ينبغي ان يكون يفيد التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعدما
افاد التحقيق اللفظي ليكون قدر مرتبة المعنى وبهذا التقرير يظهر اندفاع ما توهم
من الفساد رفع على المط وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال
ولهذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفاً لفظياً فان قلت الم تقل في ضارب رجل
فان الضارب قد تخصص وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل حين كان
منصوباً به ايضاً بلا تفاوت نحو جاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو
مراد منه الحال او الاستقبال لا بغال الانم وذلك لان الجعل فعل الله تعالى
منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال او الاستقبال بالنسبة الينا دونه
وانما قلنا مراد منه به لانه عمله في المفعولين ومما اي كل واحد منهما النحو
والكاف في كالمليح ولا تعمل اسم الفاعل مالم يكن بمعنى الحال او الاستقبال

والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا بعد الابتداء لارادة الحال والاستقبال
والاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير
الانفصال غير مفيدة للتعريف والتخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه
ويجوز فيه الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي هو الذي جاعل نحو
واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب
على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر عامل اذم لما على تقديره امدح فذو اعني
تقديره اعني فلان احب المتكلم واما اذا كان لاني قصد الذم يفيد المدح فانه نصب على المدح
في عرفهم يشتمل على كل موضع يفهم من تقدمه ما فيه المدح هكذا افادنا من استفدنا
ابقاهم الله ويؤيده كلام شارح الكتاب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل
بدلا منه اي من لفظة الله فاي قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري
واللام في لان اقسامه متعلق لما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح
ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل
ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط المستقيم صدقا وان تغاير مفهوما
وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم
وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه

اولم يشتمل احدهما على الآخر اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا في قسم البدل الى
الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث تتشوق النفس
عند ذكره الى ذكر ثان يبين ما اجمل اولا فذكر البدل ملخصا بما دل عليه الاول مبينا له فعلى
هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف
عرفا من قولك بني الوزير فان الباني هو وكيله ولو قلت زيدا عبده كان البدل
الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان
يكون في البدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عائد الى المبدل منه بخلاف بدل
الكل فان العينية هناك تغني عن الربط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا
اذا كان عين المبتدأ او جارية مجراه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد
وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وذلك مقولي زيد
منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثة زيد اي منهم وبدل
الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني
اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فعاد الحكم
جاريا ذكره وتعلقا به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا
قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقل البدل الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل
الشيء من الغلط فالوا الاضافة في القسمين الاولين بيانية وفي الاخرين الى السبب

اى البدل الذى كان بسبب الاتيان به وقوع الغلط فى المبدل منه وقيل الاضافة فى بدل
الغلط لادنى ملابسة كما فى كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسميته بالاعم
فى الاغلب اذ قد يكون بسبب النسيان كما يكون بسبب الغلط وكذا فى بدل الاشتمال فاعتبر
فيما سبق وهذا اى بدل الغلط لا يبدله الا من الجاهل من غير روية وفكر ولهذا لا يجىء فى كلام
فصحاء قوله بجاهل لا يجوز ان يكون من الاول والثانى مرتبط الى قوله اى فى ثلثة اقسام
البدل لان اقسامه اربعة اى الاشتمال وما الكلية والجزئية وهو اى الله سبحانه وتعالى
متعال اى منزه بالعلو عنها ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل فى الاجسام غالبا ولا
من الرابع لان كلام الله ليس بكلام غير فكرى وهو ظ فلا يكون جاهل بدلا من لفظة الله
لانتفاء الاقسام عنه اى جاهل بكسرها اى بجميعها يقال هنالك باسره ويعنى بعده اى
جميعه كما يقال برمته اى بكليته يدل على انتفاء المقسم وهو المطلق بالبدل عنه
اى عن جاهل النحو وهذا اى قولنا لانتفاء المقسم معنى قول اهل المعقول اى
العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد
كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق هنا ان القول اقوى ببدلية جاهل
من الله متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل ظاهر ان اى مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين
معناه الحقيقى والمجازى غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية وغيرهما فانه
اذا كانت هى التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة على ما يجىء من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان
البدل فى الحقيقة موصوفا اى موصوف جاهل وهو الله بالجر على الحكاية وهو الافصح وجاز رفعه

بدليته

على الخبرية او التقدير انه جاهل النحو قال انه نكرة وصفت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى وهو
جاهل فلم يلزم ترك الواجب ولكن الاله معرفا باللام فى الاعلام الغالبة وسمى علما اتفاقا
كالنجم والصعق اذ الاله فى الاصل من اله الانسان كالرجل فيقع على كل معبود بالحق والباطل ثم غلب على ذات
المعبود بالحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته
صاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق
لم يطلق على غيره اصلا وقوله يدل على هذا التقدير لاشتراطه اى لاشتراط هذا
بالاتحاد اما على الموصوف وعلى غيره من الامور المختلفة او النسبة على ما
اذ لو لم يكن التقدير كذلك يبطل الحمل وقد ثبت حمله فى المفعولين فان قلت من اين
علم حمله قلت قد علم حمله فى المفعول الثانى اشارة بفحوى الكلام اى بتعليق قوله
كالملح بقوله جاهل النحو معنى واذا علم حمله الثانى علم ان الاول بعينه ولا يلزم انفكاك
الحمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين فى المطولات فان قلت هذا انما يتم
اذا حمل فى النسخ وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاهل بمعنى التجاهل ويكون كالملح مفعولا
لفعل مقدر دل عليه جاهل كما قالوا ان زيد معطى عمرو درهما اى من ان
درهما منصوب بالمعطى المقدر الدال عليه لفظة معطى قلت نعم يمكن ذلك
لكن يشهد ذوق الكلام بمنع ذلك التحمل يعرفه من له طبع سليم وعقل
مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اى مذهب
وجوب النعت فى البدل النكرة دون جاهل ههنا لعدم توقف بالاضافة لها

كاهر من المعرفة وهو المراد ههنا او يلزم ترك الحسن بالتجنيس على مذهب الجمهور
كما مر بيانه فيكون ح اي فيكون انه حين هو البدل في الحقيقة من القسم الاول
بمعنى بدل العين لا بمعنى بدل الكل من الكل فلا يلزم ما ذكرتم من ابهام الكلية والجزئية
وبدليته حاصل على المجازية من القسم الثالث قوله بدلية مبتدأ ومن القسم
الثالث خبره وان امكن كونه من بعض البدل العين فمعنى الاشتمال وجوه التعلق
بينهما غير الكلية والجزئية كاشتمال الظرف على المظروف كما صرح به نجاه [illegible]
معنى الاشتمال وجوه التعلق بينهما مطلق التعلق فلا يلزم ما ذكرتم من ابهام التسمية
هذا هذا الفصل خلف يتوهم به عند تمام طائفة من الكلام والاخذ في الاخرى وتقديره
ثم هذا او خذ هذا او هذا اي الامر المذكور كما ذكرا ولا فع الامر هذا اي غير ذلك
ما يناسبه لكن بقي ههنا سؤال ناش من كلامي السحابة اذا ارتفعت عن اقسام
البدل وهو ان قولنا جاءني زيد علامة او اخو او جار من اي قسم من اقسام
البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني ظ
لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث وهو بدل
الاشتمال ظ لانه شرط كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس [illegible]
متشوقة ومتشوفة الى ذكر التابع لا يرى انا اذا قلنا سلب زيد يعلم ان المسلوب
موصوف زيد بل شيء مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او جلده او غير ذلك
فيشتاق الى ان يذكر ثوبه وهذا الشرط منتف فيما نحن فيه من المثال المذكور

فيلزم

فلا يكون من الاشتمال فيتعين انه بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا في حاشية كور
ههنا ذكر في حواشي المطول الشريف السيد الشريف الجرجاني لكن فيه ما فيه اي ما موصولة
وفيه جملة ظرفية صلة والعائد هو فاعل الظرف اي الضمير الذي انتقل اليه من عامله
المقدر والضمير المجرور البارز عائد الى ما ذكره في حواشي المطول وفيه المقدم خبر لمبتدأ
اي ثابت في المذكور في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكر فيها
لانه مثل لا يخفى عليك اي حصول ما فيه على الفطن وهو بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها
من نصف بكون الادراك هذا الكلام الخ قوله ما فيه اشارة الى الاعتراض
سيد في حواشي المطول على زعمه قيل هو ان يقال لا نم انه يتعين كونه من بدل الغلط
اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبرة
فيه اعني علاقة الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث
من الاشتمال ان كان بيع رويه والا فمن بدل الغلط وانما قلنا عليه اذ لا يخفى
عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح لقلة
النظر الى ما يفهم من فحواه كلامهم في تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد من شرط
كون المتبوع بحيث يطلق اه على ما مر جواب في الواقع لا تخدع [illegible] متعلق
بجاعل والمفعول لجاعل [illegible] اما الكاف فهو اما الكاف في محل نصب
على الحال او ان كان من الكاف خبر الكنه حال من مفعول لا معنى وتقديره اما ان يكون
جعل الكاف في محل اي منفردا ان جعلناها اي الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقي

لاوف يجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المتلفظ الكاف اسم
على راي الاخفش لا على راي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا في الضرورة حيث يدخلها
حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد الذي يذوب لطافة
فان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرفا قلت الكاف وكذا
على وعن اذا كانت اسما يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير
ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حرفا يكون المراد بها تلك المعاني ملحوظة
لخصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها يعرف ذلك بالمعاملات
والقرائن كما في سائر الاسماء المشتركة او الجار والمجرور ان جعلناها
حرف جر اي كائنا كالملح الخ متعلق بجاعل ايها مثلا هما اي قوله
في الكلام وقوله في الطعام ظرفا لغوا لا مستقرا وانما قال كلاهما لان قوله
كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في احد جزئي الكلام اعني
خبر المبتدا لان الجعل الكائن بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب
في مجرى الدخول على المبتدا والخبر لان في حذف احدهما على ما ذكروا ويعوزنا
في مجرد الدخول عليهما لا في حذف احدهما يظهر ضعف ما ذكر في الدرة حيث
قال هو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنع الاقتصار على
احد المفعولين مع حذف بعض افعال القلوب لا يوجد في خبرها من متعلقها
ويمكن ان يقال من امتناع الاقتصار المذكور ههنا اقتصار الذكر على

حذف احد مفعولي بعض هذه الافعال امتناع الاقتصار على احد فتدبر فانه
نفيس فان قلت ما الفرق بين ظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا
سواء كان ظرفا زمانا او مكانا او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى
الفعل احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور ويكون
بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه
امور ثلث الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف مفهوما
بفتح الهاء اي بحيث يفهم منه حرفا معنى عامله وان لم يكن بعلم الالفاظ الوضعية منه
واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والوجود
والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا
بالشرط الاول عن نحو مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور ليس مفهوما
في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف بلا يفهم منه فاصح قطع النظر
عن غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه الكل بقرينة
دالة عليه فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من افعال العامة
ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى اقوى قرينة دالة عليه ولو كان عاما
لما احتاج اليها يرد ملا ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام
الذي هو اتم مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
وقد صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما

اذا لم يوجد قرينة للخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره ولانه اكثر فائدة
وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه ينقح المرام ما قاله الشريف المحقق في حواشي
الكشاف من ان هذا القسم من الظروف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه
معنى عامله فان لم يفهم منه سوى افعال العامة كان العامل المقدر من تلك
الافعال وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا
خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم منه تارة بقرينة الشروع
في القراءة فيقدر اقرأ بسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص
فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب المعاملات فان قلت
اي تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا الان معنى ذلك الفعل الخاص
استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجه الاعراب ولما كان تقدير الافعال
العامة مطردا اختير النحاة وفسر المستقر بما عامله محذوف عام انتهى كلامه
واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق منفهما للظرف ومن الافعال العامة
لكنه مذكور لفظا كزيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط
الثلاثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه
الشروط باسرها واللغوية بعدم احدها مثال المستقر زيد في الدار اذا
قدر المتعلق حاصل ومستقر او موجود في الدار او كائن او ثابت
وغير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم

ان قولهم

ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه
فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف في وجه
التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية فهو
ان الظرف هو لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها
او لانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا الا في المضمر قال بعض المحققين
من شراح اللباب وهو تسمية حالية من المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال
اما فلا اجد تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث فغيره اذ الخلا بالادب
وسميت ظرفا خاصا اي خاصا عاملا وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ نحو
في الاول خصوص العامل وفي الثاني عمومه انتهى وقال هذا من الاعراب مع المستقر
فلا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام
لعامله المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض
الفضلاء في المتأخرين ان القوم قالوا المستقر حظ ومحل من الاعراب
دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه ويتبين غرضهم منه ويرد عليهم
الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد مررت بزيد في محل
النصب واجازوا في معطوفه النصب مع انه لغو فاقول متوكلا على الله ومعتمدا
على فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل له من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا
محل له من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار

في الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالظرف المقدر ومحل آخر من جهة انه هو الخبر
بعد حذف ذلك بسبب انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى
على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا
انتهى كلامه لكن التحقيق الذي يحكم به عند الفحول ويزول به تحير العقول وهو التحقيق
بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور
ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية
هو المجرور فقط فان كان الاكثر ذاهبا على خلافه وهو ضعيف لان الجار جزء
من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي الا يرى ان معنى مررت بزيد
جزت زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا له ولانه لو كان للجار والمجرور في محل
النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا ولم يكن له محل من
الاعراب هذا التحقيق الذي ذكره هو الملائم بقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده
ما ذكر في كتب المتأخرين ان التحقيق هو ان المنصوب المحل او المرفوع المحل
هو المجرور فقط لان اثر الجار في تقدير الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة
والتضعيف وان جعل القوم المجموع منصوبا تسامح هذا في انا
اشكال وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر
بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار والمجرور اذا
لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع صفة المفعول او حالا منه لم يكن مستقرا قد بين

شيء من الاداب وقد صرحوا بجلالته بل قد اعترف الشارح في هذا الكتاب بما مر ثم لا
نقول على ان تفسيره فانه بحث شريف ومعطوف على حمد الله اي اما
بعد حمد الصلاة على النبي الصلاة من الله رحمة ومغفرة ومن عباده من الجن والانس
دعاء ومن الملائكة استغفار فان قلت لم نسب للصلاة الا معنيان احدهما ما ذكر والثاني
الدعاء قيل فيه مساهلة لان الصلاة لغة ليست منحصرة في الدعاء بل مشتركة بين المعنى
يجمعهما قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
انتهى كلامه فان قيل كيف استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله يصلون
على ما هو جوابه وتمامه شرعي وهو الاركان المعلومة اي الاربعة المسنة من التحريمة والقيام
والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد والافعال المجموعة من
القعدة الاولى وتكبيرة الركوع والنظر الى موضع السجود وقت القيام
وغير ذلك من الواجبات السنة التي هي قراءة الفاتحة وضم سورة اليها ورعاية الترتيب
فيما تكرر في الصلاة على سبيل الفرضية وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر
ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن الحسنة عشر التي هي رفع اليدين
للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين
سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج
اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والاداب
التي هي الضم فمه عند التثاؤب واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع

فمن ثم جاز ان يكون الصلوة من الله تعالى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء ومن الملائكة الاستغفار
من الملائكة لكونهما موافقين بمعناها اللغوي كما لا يخفى قلت لما كانت للصلوة حقيقة
وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهي الرحمة بالرفع
عطف على قوله حقيقة ولما كان معناها الحقيقي غير متصور لانه دعاء والدعاء سؤال
يقارن للخضوع وهو يدل على الاحتياج والله منزه عنه حملت الصلوة على غايتها
وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في اللغة التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية
يستحيل في حقه تعالى فيحمل على غايتها وهي الانعام ومثل هذا اي قول الكذب التفت
الى الله تعالى في القرآن كثيرا والغضب وغيرهما واعلم ان حروف العطف عشرة
عند البعض تسعة ومنهم ابن الحاجب ومنها الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين
التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول لشيء نحو قام
زيد وقعد عمرو او في التخيير نحو قام زيد وقعد عمرو سواء كان الجمع مع ترتيب
التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس للواو دلالة
على احد هذه الاحتمالات وان لم يحتمل الوجوه من احدها وتعيين بمعونة القرينة
والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب
بمهلة وان كان في ترتيبه ويقال ثم ههنا للتراخي في الرتبة اي هو للاشعار بتباعد
الامرين بمعنى ان احدهما بعيد من الآخر رتبة من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى
او بالعكس [illegible] اي لم يأت الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة [illegible]

تاء التانيث للتاكيد فتختص بعطف الكلام كما مر في قوله قد قيل ثمت قالت لا يغني
قال الامام المرزوقي وهي في ثمت للتانيث وهذه العلامة تتصل بالاسم
وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها
ساكن وتكون تاء في الوقف والوصل جميعا وتلحق ثم فتحا بخلاف الالف فاذا الحقت
حركة بالفتح نحو ربت ولات وثمت وهي تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوعة
للجمع مع الانتهاء [illegible] في الاخبار [illegible] لكونه لجزء الاقوى والاضعف من
المعطوف عليه [illegible] وسيجيء منا تحقيقه واو واما الموضوعتان لاحد
الشيئين مبهما لكن لم يجب في او ذكر اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما لزوم
الواو قبلها ولذا لم يجعل بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله وتبيينه في موقع
آخر من حيث ان اما لا تقع في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا او اما عمرو
او مما ينبغي ان يعلم ان اما ربما يرد بلا واو نحو خذ اما هذا او اما ذاك وربما
يجيء غير مكرر ايضا اذا كان في الكلام ما يدل [illegible] نحو اما ان تكلمني جيدا والا
فاسكت فقوله ان تكلمني مبتدأ خبره محذوف اي تكلمك بالجميل [illegible]
والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية وربما يجيء في الفعل
ما خلا قرطب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب
بها تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة
وتجيء بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة ولا لا موضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف

عليه من المفرد الذي عطفته نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف به
الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها اي ما بعدها مفردا كان او جملة من الاثبات
ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي يتدارك الوهم لا يتدارك الغلط فيما قبلها
كبل ويكون ذلك المفرد والجملة لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها
لما قبلها ولا مجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف هذا ومن ثمة جعل البعض
ومن عدا اما وكن واحد منهم هذا السكاكي حيث قال في المفتاح واي على قول
لكن الجمهور على ان ما بعد اي عطف بيان لما قبله وفوائد رابعها بان ائمة اللغة
يفسرون به الضمير المرفوع المنفصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة
الجار وان سائر الحروف العاطفة يقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف
التفسيري بالواو والفاء قليل ومسامحة عند البعض ومنه الزمخشري
وهو ما عدا اما لان دخولها اي دخول اما مانعا لكونها للعطف الا ان في كونها
صلة المنع وقول من جعلها من صنف لانها اي اما [illegible] ووجهين
اولا الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما
عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها اي واما ولو كانت حرف عطف
لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا ترى لا يقال جاءني زيد واو عمرو
فلهذين الكافيين لم يجعله ذلك البعض للعطف ولا [illegible] انهم
اي فانهم بان حروف العطف تسعة لم يجعلوها حرف عطف لورود سؤال

على من يجعلها في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو وبان يقال ان حرف العطف
فيه اما الاولى واما الثانية وان كان للاولى فالمعطوف عليه [illegible]
على سبيل الانكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاي حاجة الى الواو
[illegible] حرف العطف ومن هذا الاشكال على زيد اي بسطها مقدمة ومن ان لا [illegible]
في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فتبع ايه بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر وانتمى
اليهما الزمخشري ان اما وليست [illegible] لا الاولى ولا الثانية والعاطف
لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو واما اما هاهنا فللتزيد والتفسيم فقط
وقول بعضهم ان العاطف اما الثانية دون الاولى مستشهدا بصحة
قيامها مقامها ك جاءني زيد او عمرو في كون الواو للعطف اما الاولى فيكون
اما الاولى للتزيد فقط واما الثانية للتزيد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور
وقول بعضهم هو الامام الاندلسي ان اما الاولى والثانية مجموعها حرف
عطف والواو [illegible] كما قال قد عطف اما على اما [illegible] بحرف واحد واما الاولى
واما الثانية فقد عطفت عمروا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه
لتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه فالحق الا انه والحق ان الواو هي
العاطفة واما مقيد لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله واما الى جنة
واما الى نار وانتفاع السؤال على هذه الاقوال الثلاثة ظاهر اذ يندفع السؤال
باختيار المذهب الاول ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام اما مقامها

ان يكون للعطف كاف فان ان المصدرية قد تقوم مقامها ما المصدرية
مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم هذا المذكور والبحث عن
معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن
قلنا ههنا اجمالا تنبيها للغافل قوله على حرف جر نبيه مجرور المحل
لكونه مضافا اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور المجرور راجع الى الله والجار والمجرور
متعلق بالصلوة والنبي اما بالنبوة بفتحتين وتشديد الواو وهي النبوة
فعولة كالكونة والانوثة فاصله بغير الهمزة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض فح
يكون معنى النبي الذي تشرف مجهول تشرف بالتشديد على سائر الخلق وهو اي
النبي ح على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول وجمعه انبياء او النبي
ماخوذ من النبا بفتحتين وهو الخبر فالنبي من اخبر عن الله تع وهو فعيل بمعنى الفاعل
والجمع ح نباء مثل علماء وجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود لامه ومثل الجمع
والتصغير يردان الاشيا الى اصولها لان الهمزة لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع
ما اصل لامه حرف علة كعبد وعباد وقيل النبي هو الطريق ومنه يقال للرسل
من الله تع انبياء لكونهم طريق الهداية اليه فان قيل ما الفرق بين النبي
والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب رباني
والهام الهي والالهام هو القاء المعنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة
والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل رسول نبي من غير عكس

فلما

فلما اطلق النبي عم على رسولنا كما اطلق الله عليه عم في قوله والصلوة على نبيه
فالمراد به النبي الذي بمعنى الرسول لا ما ان لا النبي الذي وجد بدونه اي بدون
الرسول كذا قيل لمعنى العموم فلنا مل في هذا المقام ولذا ان يكون المراد بالذكر جعل
المصنف قوله ... عطف بيان لنبيه وعطف البيان وهو التابع الذي
جيء لايضاح نفس سابقه لا لايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه
كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين بفتح الباء اي بمتبوعه شائع
النحاة وعند بعضهم وعليه رأي الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه اسما مختصا به
اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به في الاطلاق بل اللازم
ان يكون مختصا به في الجملة واقل بالقياس الى البعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع
اما الحقيق للقاصد في عطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقرير ان قصد به
دفع ابهام مقدر كقوله تع الا بعدا لعاد قوم هود وذلك انه لو قدر اشتباه
من اشتراك اسمهم وبين غيرهم وامن من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم
اياه فيما اشتهر وابه من العتو والعناد وغيرهم كثمود لا يدفع ذلك
الاشتباه بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف البيان ههنا لدفع الابهام
التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا له عن شائبة الابهام بغيره نعم اذا
قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه واستدل
في ذلك البعض من قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة

بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم العائذات الدنية الناع
من الحيوانات جمع عائذ وهي العائذات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول
لان الالف واللام فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية والطير
اما منصوب او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان
للعائذات مع انه ليس بمختص لها لجعل علما وجملة يمسحها حالية والركبان بضم
جمع راكب مرفوع على يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة او بفتحها والسند
بفتحتين اسمان لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العائذات
اي الحيوانات المؤمنة بجنب يمسحها اي يلمسها على سبيل الرفق والاشتياق ركبان
مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشترط ان يكون الثاني اوضح من الاول وحده
استدراك من قوله وعطف البيان انما يكون باسم مختص اي يشترط الاختصاص
لكن لا يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اي لجواز ان
يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد اذ كما اذا كان
ثلثون رجلا ابو عمرو وان واحد منهم مع خمسين من غيرهم باسم حفص ولا شك ان
ابا حفص اوضح من حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص قطعا
وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيد المشتهر بكنيته اشهر اشتهارا
من اسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل عطف بيان اوجعلا
مع المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجيء للايضاح غالبا وان جيء به للمدح قليلا كما

قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تع جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف
بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح فقوله ان يشير الى قوله لا للايضاح جواز
لقائل كما جيء العطف لذلك اي للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة
مشتقة غالبا فقوله بخلافه في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة
اي كائنة بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود
بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة له واعترض عليه
نجم الائمة الاستراباذي بانا لا نم ذلك في غير بدل الغلط فان الاول في
الابدال الثلثة منسوب اليه في الظ ولا بد ان في ذكره فائدة لا تحصل
لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو سيما كلام الله تع وكلام النبي عم
قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وكاتب
عنه الشريف بان يقال الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل ان مثل قولك
جاني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له
وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت
بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح لازما
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق
ظ كما حققه المتاخرون وعطف البيان فرع بالعكس لان المقصود منه بالذات

دون الشاة فانه بيان للاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يوجد
ذكر الامام الحديث ان النحاة قالوا قال رجل وجلست بينني فاطمة ذو اسم بنته
عليه فان اراد عطف البيان صح التمثيل لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام
وان اراد البدل لم يصح لان الغلط في معتمد الحديث ثم وصف الله محمدا بكمال الغاية
اي بكمال الغاية ومراتب الكمال بقوله سيد اي مقتدي ... اي الخلائق سيد
مجرور على انه صفة محمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه سيد ثم الصفة اما للتخصيص
وهو اي التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات بدليل
نحو رجل عالم فان رجلا عالم نكرة بحسب الموضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما
قلت عالم قلت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من الافراد العالم انما قال عند النحاة
لان المراد بالتخصيص عند اهل المعاني والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال
قال الفاضل الشريف الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما
يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا غير جارية صفة
مخصصة وقد يتمحل فيجعل الاشتراك على عمومه من الاشتراك اللفظي والمعنوي
ويجعل صفة جارية مخصصة لانها قلت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى
اللفظ وضعا معنى واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك
المعنى او الصفة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف على ان المعرفة او لا نحو زيد العالم او التاجر او الرجل الا من التاجر

فان الوصف قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللت وتحته
وحينئذ وكذا الرجل الاخي او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل
او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا الموصوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف
نحو ذهب امس الدابر برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة
له وهو المعرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن
لام لكونه معدولا عن الامس المعرف لذا بني على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد
فان امس يدل على الدبر لانه يوم على وزن الدخل ذهاب اليوم ومروره والدابر
تاكيده وهذا اشارة الى الاقسام الثلثة للمقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يدل
على كون الموصوف مقدما تنبيه على تقدمه للوصف كما عرفت انفا فلو قدم قوله
او للتاكيد على قوله او للمدح لكان اولى ينبغي ان يكون الوصف للمدح او للذم
او للترحم اذا كان الوصف معلوما اي متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمن الرحيم وبان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والا
اي وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون من التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من
قبيل ثم والصفة ههنا اي في قوله سيد الانام جيئت بها للمدح لمحمد
وعلى آله معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق
بالصلوة في الصحاح ال الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى
الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا نبه كلما ذكر الال وحق يكون المراد به اهله

قف

من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن
الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس كما
في ال موسى عم وال هارون عم على ما قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة
بدليل انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآل
ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم اذا صليتم علي فعموا او قال عم لو خصت
لغرقت وللتعميم تتميم فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع الآل بمعنى الاتباع
فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تع تنزل الملائكة
والروح واصل الآل اهل على راي بدليل ان تصغيره اهيل واول بالواو
وعلى راي آخر في بعض الكتب النحوية اوال لكن هذا سهو يدل عليه ايراده
في الصحاح في اول بالواو وروي عن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح
العرب جيل من الناس اي طائفة منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل
الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة بالنسبة اليهم اعرابي
والاعراب ليس جمعا لعرب بل اسم جنس انهم يقولون اهل اهيل وال
اويل كتصغيره او بل الا اهيل كما زعم من قال اصل آل اهل وذلك يخفى
في الاشراف جمع شريف بمعنى عالي الكريم والايتام ومن له خطر خطير الخطر
بمعنى قدر الرجل ومنزلته دنيا ودينا مثل ال فرعون كان اواخر ودنياويه
خطيرتهم بحسب الدنيا والآخرة كذا ال محمد عم فقوله دنيا ودينا خبر مقدم لكان

فهذا

فهذا اخرويا عطف عليه فان قيل لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا
قلنا اشارة الى جواز اثبات الالف نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه يستدعي
تفصيلا لا يسعه علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف في آخر الاسم
المنسوب اما ان يكون ثالثا او رابعة منقلبة فقلبان كانت ثالثة او خامسة
او زائدة فصاعدا فان ثالثة والرابعة المنقلبة قلبان واوا نحو عصوي ورحوي
وملهوي والمرموي والرابعة الزائدة فربما الحقت او جازت نحو حبلى فلكونها زائدة كانت
الثانية واما العقب نحو حبلوي فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل بينها الالف
بين الاخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء لكونهما زائدة فقالوا دنياويا بين ساه
كما قالوا حمراوي ولا شابهه في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا يجعل فيها في الالف
بجواز ان يكون زائدة وللمنقلبة واو في الخامسة وتحتمل ان يكون المنقلبة من الف
الثانية والواو زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة
الحذف اظهر لانها اطول للتغلب كجباري فقالوا جباري بالحذف ولم يقولوا جباروي
بالقلب او تقدير كجمزوي فقالوا جمزي بالحذف تنزلة حركة منه منزلة الحرف
الرابع في التثقيل فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع شتى بخلاف اصل فانه لا يختص
استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام فلذلك الباء في اهل همزة كما نقل النحاة في بهران
اصلا اي نوب محذوفها فان قيل كيف يقال نوب مع اتحاد مخرجا وهو الحلق فانهما يكونان
وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من جذر والهاء من

موضع نُوبَقِيَّة من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار ال
ان ـ جمع صاحب كطاهر واطهار رفيقه لان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب
في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفاره وفرهة وصحاب
كجايع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ
وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعل على
فعال الا هذا الحرف فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب
جمع صحب وهي جمع صاحب قال هو جمع صاحب نظرا للمسافة لانه قوله كطاهر واطهار
ثابا حنه ثم للمختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول
وقيل طالت صحبته وقيل وروى عنه واوراد الرسول هذا قيل كان اصحابه
عشرون فانه [illegible] مائة الف واربعة عشر الفا وهو اي قوله واصحابه معطوف على آله
والضمير مجرور المحل لانه اضافة اليه وراجع الى النبي [illegible] اي منوي الملة
موحدين وهو جمع موحد لان اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون كجاءني
الموحدون وحالتي النصب والجر بالياء والنون كرأيت الموحدين ومررت
بالموحدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو
والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف جاءني الموحدان
وحالتي النصب والجر بالياء والنون كرأيت الموحدين ومررت بالموحدين
بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة الرفع بالالف

والنون

والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة للمجرور وهي اصحابه
لكن سقط نونه بالاضافة الى [illegible] لان الاضافة لا تجمع مع النون والتنوين
لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال لانهم ينزلون المضاف
والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف
فيقال هذا جحر ضب خربٍ فان خربٍ وصف به الضب مجرور مع انها بالحقيقة
نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء
من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم تحرك [illegible] كما حرك ياء التثنية
عند التقاء الساكنين كقولك غلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع
الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات
ولا تسأل بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى السؤال واسم مكان واتبعا الى الفتح والضم
وهبوط وذلك لان في الفتح يلزم الصعود الى الاعلى وهو ثقيل من مكانه اذ فيه
نزول وهو اسهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز في التثنية وفي
يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو الموحد
يعرف بالاضافة فجعله صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما تعرف بالاضافة لكونه
بمعنى الماضي لان تأييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل
بمعنى الماضي او الاستمرار تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله
الا الله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة اي اعطاءها وصوم شهر رمضان

في شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء قيل انهم لما نقلوا اسماء
الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور
فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وفي ذكر لفظ شهر اشارة
على ان العلم هو شهر رمضان لا رمضان وحده وفي ذكره احتراز عن الوقوع في المكروه على
ما ذهب اليه اصحاب مالك الى ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت
الحرام اي الكعبة قوله ان وجبت لكل اي ان وجب كل من الاقام والاتيان
والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر
بكسر الخاء يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو بقدر الله تعالى
من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع والحتم والقدر يقال قضاه اي
اي صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين ومنه
القضاء والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره معطوف على خيره
والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو
الايمان لان معنى الايمان عبارة عما يكن على وزن ينصر اي خفي من الاعتقادات
الحقيقية ومعنى الاسلام ما يظهر من الاعمال الصالحة ولاشك ان الاعتقادات
الحقيقية يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة اي جوانبها كالخشوع في الصلوة
ورعاية الآداب في الوضوء وغير ذلك واثر الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال
الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلائم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة

يكون

يكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر غير
مؤمن منافقا واسلم منقيد بكسر اللام ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند المتكلمين
هما لفظان مترادفان فان كل مؤمن مسلم وبالعكس فكل مؤمن مسلما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق بما جاء والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول
في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح دفتل مسلم
قوله تعالى ادخلوا في السلم والوصول عطف على الدخول الى وباقي البحث مذكور
في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر فلما قال الله اما اورد جوابا ما
[illegible] الفاء جواب [illegible]
ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من
الحروف المشبهة بالفعل وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما
للتحقيق بتغير الجملة في الثاني الى ما هو في حكم المفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها
بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون
كان للشك نحو كانك قائم لان الخبر هو المسند لا يجوز تشبيه الشيء بنفسه
قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كاربات الكاف مع ذا وفا
في كذا وكاين والاصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف ففتحت
لها الهمزة والمفتح على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام في اول
الامر على التشبيه ولكن للاستدراك اي لتدارك وهم السامع كما مر في لكن المخففة

مثلا اذا قلت جاءني بنو تميم بنو عمرو وابناهما فعنه بقولك لكن عمرا لم يجئ
وليت للتمني ولعل للترجي ولعل للاشفاق نحو نعم ممكن لا ونون لحصوله و
على جمع الحروف لنصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا اخبره فالولد منصوب
على انه اسم ان والاخر منصوب ايضا على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال
استعمالا في ملازمتها للاسماء فان كل واحد منها لابد له من اسم ينصبها ما لم يلغ كالافعال
فان كل فعل لابد له من فاعل ليفيد وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا
في كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان وان
وليت ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها معنى الفعل
من حققت وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اي شابهت تلك
الحروف الافعال التي منصوبها اي جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها
بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به قبل دخول هذه الحروف وهو الابتداء او المبتدأ على الرأيين ولا عمل لهذه الحروف
فيه [illegible] وخصصا بعض هذه الحروف انه لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
فلا يقال ان قائم زيدا مثلا لئلا يلزم مزيد البناء على الافعال في العمل اي في اعمال الاصلي
للفعل وان يليه المرفوع وهو ادنى شبه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس
اذ القياس ان يحط مرتبة الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون
[illegible] بالعمل الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي

ذكره بعضهم ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان
الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة المتصل لما بين الظرف والمظروف
من شدة الاتصال في الاغلب كقوله تعالى ان في الارض [illegible] وفي التنزيل ان الينا ايابهم
اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد ابانه في اللباب لوجه آخر على ما قرره شراحه
ان الغرض من تقديم المنصوب في باب خبر ان ايقاع المخالفة بين معمول الفعل ومعموله
وانما تحققت في غير الظرف بتأخير المرفوع واما في الظرف فتحقق هي بدون تأخيره اذ
الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة
ضرب زيد عمرو واما الظرف اللغو فقد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مشغولا يسمى
فاعلا فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار على صيغة المجهول بخلاف المستقر لانه
ربما يتعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه ذلك
يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدأ ولا صفة لمرفوع اصلا هذا في الوقتي
اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كالحال قبل دخولها
لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه
بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع كون خبره ظرفا
نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم للتنزه ما في ذلك نحو ان مالا
وان ولدا اي ان لهم مالا وان لهم ولدا وحده اي الحذف المذكور في الظرف
واما حذفه في غيره فكقوله نحو ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اي خسروا الاخرة

وعند بعضهم خبران قوله تعالى لما جاءهم وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون
اي يعرضون عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم
الخبر ويصدون والواو زائدة فان الفاء والواو قد تزاد كل منهما في خبر ان كما
لا يخفى على المتتبع قال في لب الالباب وهو صاحب ان الاسم فلا تحذف وعلله
ان يبين علته وذكر دليله الفالي اي الشارح الاول الموسوم بين شراح اللب
بقطب العالي بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول
اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل
ان قايم في انه قايم اي انه قايم فيجوز حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره
وهو الجملة التي تاتي بعد ضمير الشان ولانه ليس مقصود الكلام بل المراد به التفخيم
فقط فهو كالزايد وقد يأتي في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو
قول الشاعر فلو كنت ضبيا عرفت قبيل طائفة مشهورة بالمعرفة والاحسان
وقرابتي الحاقا قرابتي ولكن زنجي الزنجي جيل من السودان طائفة
سود والزنجي واحد منهم فان الياء مثل التاء التي للوحدة نحو تمرة وروي
غليظ المشافر اي ولكنك الخ فرجع مشفر بكسر الميم في الاصل شفة البعير
استعمل هنا في الزنجي تشبيها لشفته بشفة البعير في الغلظ فيكون
من قبيل الاستعارة واجيب بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولو سلم
فالمعنى ولكنك انت زنجي ولو سلم فشاذ وهذا اشار الى قوله وقد جاء

في

قليل وفي غيره لا يجوز حذفه في غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله فليت
رفعت بفتح التاء الخطاب الهم اي الحزن عنك ساعة اي فليتك او فليته على
انه ضمير شان حذف اسم ليت والا لزم دخوله على الفعل وتمامه فبتنا على ما
خيلت ناعمي بال وضمير خيلت اي على ما ارتك واوهمت والبال القلب والحال
اصله ناعمين حذف نونه بالاضافة اي بتنا على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا
ناعمي بال اي ذوي مسرة والنعماء فرح وسرور وهذا ويرد عليه ان يقال ان فيه
ضرورة شعرية ايضا على انا لا نسلم ان المحذوف ضمير الخطاب بل ضمير الشان و
دليله وعلله في لب الالباب وشرحه فانه قال ولا تحذف الا اذا كان ضمير الشان
نحو ان منك الامر ونحو فلان حي اليوم او ونحو فليت رفعت الهم او وقال
شارحه اي لبيبه على ان الضمير الشان وقد قال ابن عصفور الواو لكمال يجوز
حذف اسمها حسن الحذف في فصيح الكلام اي في الكلام الفصيح فالاولى
على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه اي من الحذف في غيره
فليتامل في هذا المقام وهي المد لهذا الولد الاعز بقوله لا زال اي دام و
ثبت وقوله لان متعلق بما يفهم من اي التفسيرية يعني انما فسرنا بذلك لان لا
الدال على النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه اي على لفظ فيه معنى النفي وهو زال يفيد
الاثبات ولا زال من الافعال الناقصة وهي من الافعال الناقصة في المشهور
كان وصار ما دام فانه يدل على الزمان الماضي من غير شرط الاستعمال من هنا اي

بخلاف صار فانه للانتقال الى الحقيقة نحو صار الماء هواء والحطب رمادا او نحو صار
زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى
بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من زمان الى زمان نحو صار
الى عمرو واصبح وكذا امسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه الخمسة تجيء على معان ثلثة
الاول لاقتران معاني الجمل التي تدخل باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها
وهي تلك الاوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا باوقات التي تدل
عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قائما معناه كان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان
ومعنى ظل زيد متفكرا اي اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي والثاني ان يكون
بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل هي عليها بموادها والثالث ان يكون تامة
غير محتاجة الى خبر وذلك في الثلثة الاولى اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات
الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وفي الاخرين اذا كان بات بمعنى عرس
بالتشديد اي نزل من اخر الليل وظل بمعنى دام وطال وعاد واض بالمد
بمعنى صار وقد تجيء بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم ايضا ولا يكون من الافعال
الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح ومن الاربعة بمعنى
صار وما زال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس من تلك
الافعال يقال لا ازول امرا او ما انفك وفتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى
الفصل وفتئ بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفي

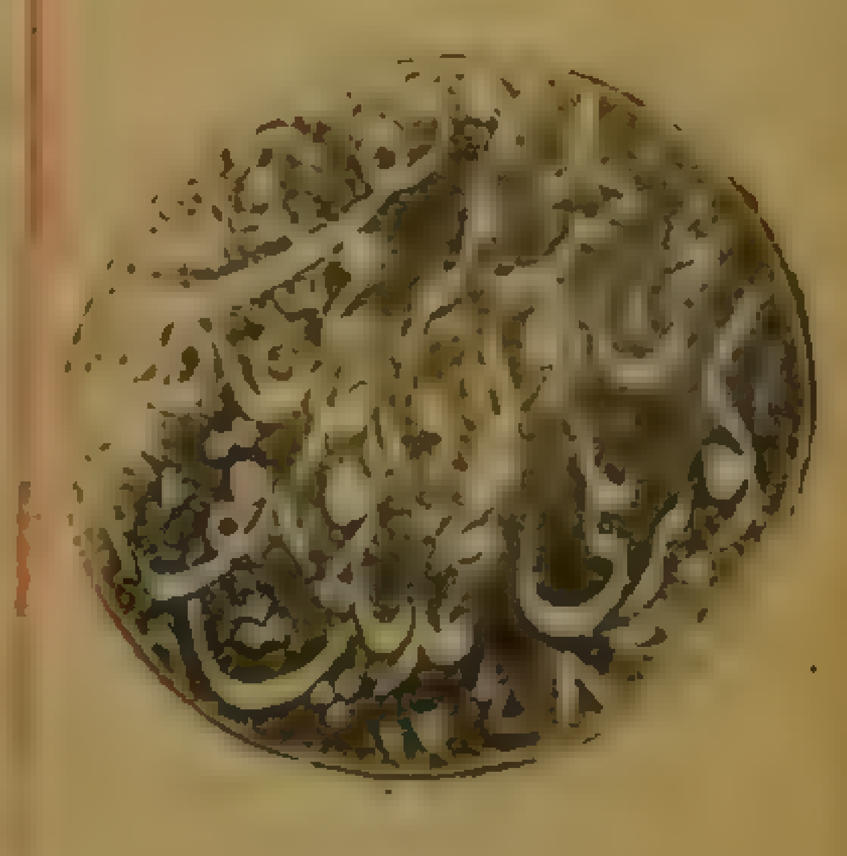

وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وبرح
بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق
الزمان اي استمرار الفعل بفاعله في زمانه فلم يجز مازال زيد الا مقيما وما
دام وهي لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعلا للخبر
لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان
فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قائما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي
كقوله تع ما دامت السموات والارض وليس وهو عند الجمهور لنفي مضمون الجملة
حالا وعند سيبويه للنفي مطلقا فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله
وفي المضارع نحو قوله اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة
تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها لها بالفاعل والمفعول
الكائنين في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا خبر قاسم لا زال ... مستتر به
مرفوع المحل راجع الى الولد ... جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال واعلم
ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر في اكرام وهو المتعلق المحذوف
والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل
والظرف كلاهما في الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم البعض
الاخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور
مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وهذا يندفع ما يقال ان خبر لا زال

منصوب فالمنصوب المحل ههنا انما هو مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه فهذا الا على
او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح مع متعلقه خبر لا زال وجه لانه فاعل ظ
على ان يكون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر
اي كما كاسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر للا زال
وصح نصبه على الحال من اسم يكون بتاويل منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول
مطلق للحال المقدر اي منفردا وحده على راي علي وعند الكوفيين نصب على
الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره اي لا زال مثل اسمه بدلا من
كاسمه اما من الجميع ان كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان كان اسما
بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في هذا
القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه والبدل او لم يوجد الاشتمال
اصلا بل يجوز التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الآخر يكفيه
كما مر فان السبب في تسميته اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس احدهما على الآخر بل لان
الكلام مشتمل على آخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد
ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء ما يتعلق به ومن ثمه
يقال ان في بدل الاشتمال ذكر شيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل فهما في الايضاح
اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التقدير لاشتماله على ذكر الشيء
مرتين وما قيل ان سعوا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في

لا زال ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو اي عامله ههنا اي لا زال دعاء مؤبد
والقيد بانه اي ينافي الرجاء لان الدعاء المطلق افتح واولى من المقيد وما قيل
ان جر سعوا خبر لا زال وكاسمه متعلق به وقد على كلا التقديرين ولم يتوجه
اليه شيء لان فيه تقييد الدعاء وتخلف خبر والتاثير ايضا وقال هذا ما فعل
تا قدمنا لما لانه باسمها كلاما تاما اذ لو كنت ما كنا حاء مرفوع كان لم يكن كلاما
كما اذ لغلطت بالمبتدا وصح ثمه بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا
بينه وبين ثم وبالضم والتشديد والزيادة بالخفيفة وليا وللاجل الظلالة
باسمها هل ماتاما عدلوا في التسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا المفعول من
اي علامته وخاصته وهو ما سميه ان تم الكلام به وتطلق العمل في منصوبها
حيث لم يستوف مفعولا به لانه لم يبق على سميه بل هو ان يجيء اذ لا يتم
الكلام بدونه وهو سم المفعول لكنه نقصانه تم الكلام بدونه ويجيء تقديم اخبار
هذه الافعال التي نقصته على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه تقديم المفعول على الفاعل
وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد
وهو اي تقديم اخبارها على انفسها على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق
وهو من كان الى راح لانها افعال متصرفة هذا على راي الجمهور خلافا للزجاج
ومتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها
حيث جعلت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقدم المنسوب

رسم الفاعل

عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على سائر الافعال نحو زيدا ضربت وقسم
لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اى فعل جبلى وان لفظه ما من هذه الافعال وهو
خمسة افعال وكلمة ما نعمة عن التقديم لانها اما نافية وهى فى ما زال وما انفك
وما فتئ وما برح فلما بان النافية صدر الكلام لكونه مغيرا للكلام من الثبوت
الى النفى والمغير قبل المغير ليعلم ان الكلام على النفى من اول الامر واما مصدرية
وهى التى فى ما دام فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم
مختلف فيه وهو ليس فذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن
الانبارى وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو
مذهب اكثر البصريين كما انما ليستعين لو قوعه فى القرآن نحو يوم يأتيهم فى
تع اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعنى يوم لانه معمول
مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد استدلوا على فعلية ليس
بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير قالوا ان
اصله ليس ولما لم يكن من افعال المتصرفة التى تجى لها الماضى والمضارع وغيرها ولم
يجى منه الاربعة عشر بناء كلها وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون
للافعال المصروفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف كليت ولهذا
لم تقلب الياء مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا بقى ههنا بحث موقوف على
تمهيد مقدمة وهى ان الظروف التى يلزمه الاضافة الى الجملة لو اضيف الى جملة

فعلية صدرها ماضٍ يجوز فيها الاعراب والبناء لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء
ايضا لتصدر الجملة المضاف اليها بالمبنى الذى لا اعراب له لفظا ولا محلا فانه
المضاف اليه ولو اضيف الى الاسمية نحو حين الحاج امير او الى فعلية صدرها مضارع
نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا
فنقول لا نسلم ان يوم معمول المصروفا بل هو مبنى على الفتح مرفوع المحل بالابتداء
كقوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم ولم يسلم انه منصوب نقول انه منصوب
بفعل مقدر لا بمصروفا تقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب فهذه الجملة اى جملة
لا زال الى قوله كالمستقر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة
التى تؤتى فى اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى لنكتة كما فى بها الفائدة
المعاد وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل هما وما يتعلق بهما
من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثانى بيانا للاول
او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها فى الاعراب
عطف على قوله معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو ولتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا يستحق
الاعراب ما لم يقع موقع المفرد لما مر فى صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع
المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب [illegible] ان الجملة المعترضة [illegible] الى قوله
اردت ليس لان الفعل قد لما اوردت واوردت مع معموله خبرا ان وهو

اي اردت مع معموله وان اخر لفظا مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لا الا الى اردت
على ان هذا انما يصح على راي من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب
ابي علي وهو عدم جوازه فلا [illegible] ابي مجرورا اي فقوله اهل الجزيرة مجرور [illegible]
لاضافة اسم اليه ولكن مع الجر متعلق بقوله مودودا [illegible] اي مجرورا وهو اي مودودا
معطوف بأو ومتصل بالى اهل على قوله مسعودا التقدير ومودودا الى اهل الجزيرة ثم
اخر رعاية للسجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة
من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافي
فهي الالفاظ الموافقة في اواخر الابيات وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم
ايضا وانما سمي السجع سجعا لانه متكرر على خط واحد كهديره اي بقوله ثم اخر رعاية
للسجع سقط ما قيل ان احق الظرف اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة ووقع الظرف
المستقر التقديم على ما يستحق التاخير عنه نحو هذا مال اعلاما بكسر الهمزة لكونه
في جار اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله اي اهل الجزيرة على قوله مودودا [illegible] فقط
هذا السؤال بقوله اي بقول القائل رعاية لامر السجع وان كان حقه التاخير فان
قيل ما السبب والنكتة في تقديم له على كفوا في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد و
الحال انه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم الظرف دلالة اي على كفوا
لمقدمة [illegible] فانه اذا الاية الكريمة انما هي مسوقة لنفي المكافأة اي المماثلة من الانفوا
وهو [illegible] وفيها التعبير عن ذات الله تعالى لا لنفي شيء مطلقا وهذا الغرض بالعكس

ابجه مستفاد من هذا الظرف فان قدم به اهم تامل ثم قصد المصنف الى بيان ارادة التحقيق
لهذا الولد فقال [illegible] اي قدر وحفظ حفظا [illegible] في الصحاح ذكرنا معا لان
كلا منهما قد يوجد بدون الاخر ولعل ذلك [illegible] واعلم ان لما يجي على اربعة اوجه احدها
فعل مجزوم بلم [illegible] في مختار الصحاح لم الله شعثه اي ما تفرق من امورهم وبابه رد والثاني
جازمة وكونك اذا دخل على المضارع نحو لما يضرب والثالث بمعنى الا اذا دخل على الماضي نحو
لما ضرب اي حين ضرب قال ابن مالك بمعنى اذا يدل بمعنى حين وقيل هذا احسن
لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ ونحو تسميتهم لها بالظرف لابن نوح تاييد للاول
وبمعنى انه اذا لم يدخل عليها كذلك نحو لما جلبها حافظ ولما في قول المصنف لما استظهر
بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني هذا راي ابي علي وكلام سيبويه
محتمل له ولحرفيته فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف
فقال ابن خروف ان لما حرف وظاهر كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو و
لهذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لولا الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني
لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك الجازمة توهم والوجه ان لما ظرف
بمعنى اذا استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى والا كان للعوام
بين كونها اسما اي [illegible] اسما وبين كونها حرفا سبب بنائه كمذ فانه ينبغي حال اسميته
الجملة اسما على صورة لحرفيته كذلك لما بني حال اسميته لمجيئه اسما على صورة حرفيته
واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها

مضافا اليها لما والجملة التي اضيف اليها لما قوله لما في محل الرفع على انه قائم مقام
الفاعل اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضوية اما لفظا كما في لما استظهر او معنى نحو لما
لم تبصري او وصفت بذلك وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لانها اي لما استعملت لما
في معنى المجازاة اي الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية كلم المجازاة على معنى
انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة لها والعامل
الناصب فيها اي في لما انشئت ضمائرها على كلا او ولي الكلام او دنت اي اردت تكملة
وقت استظهاره والحاصل ان العامل فيها جوابها كما ذو بكلما فهي مشتركة في العامل
اجوبتها دون استظهر لانه مضاف اليه اي جزء من لما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف
ولا يلزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني ان عامل المضاف اليه في المضاف يلزم
كون الشيء اي المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف
اليه فلو عمل المضاف اليه لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل
في الشيء عامل في ذلك الشيء ايضا وهو غير جائز [illegible] منصوب على انه معمول
استظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى الى اسمه كزيد سعيد كرز بضم
الكاف الفارسي لقب شخص وسعيد اسمه اضيف الى الثاني بتأويل
ان يراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ كانه قال
جاءني مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم الى
اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر هكذا اعرفنا ارشد المختصر مسمى

بلفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع اي مسمى لفظ الاقناع
[illegible] اي ازاله [illegible] اي عن المختصر الواو في كشف للعطف وكشف فعل
ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة استظهر
التي في محل الجر لكونها مضافا اليها للما [illegible] الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه بمعاونة
حفظه وقد عبر بعضهم عن الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى
لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو اي الباء المكسورة
حرف جر وحفظه مجرور بها اي ظرف والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير
في حفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا
الى الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ
الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا الى المختصر فيكون من
قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره كحفظ المختصر الولد
بالرفع [illegible] منصوب لانه معمول لكشف ومضاف الى [illegible] وهو لغة
بضم النون من التغطية وفي التفشية اي ما يستر المرأة به راسها وتفشيته
ونفسه بقية التي نزلت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان
استعمل في معناه الموضوع له ومجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز
اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت
هي المشابهة اي ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه

للتحقيق فاستعارة والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر مختص
بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية وكذا الاثبات المذكور استعارة
تخييلية ولما قصد المصنف ان مثال الاستعارتين اشار الشارح الى بيان الاولى بقوله
وفيه اي في كلام المصنف استعارة بالكناية لان المصنف شبه الخمر بالمراة المحجوبة في
المقبولية وميلان بتحتين مصدر مال تميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية
بقوله واثبت المصنف له اي في كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي للخمر
ما يلزمها اي المراة المحجوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا
التشبيه المضمر في النفس سمي استعارة مكنية اما التسمية بالكناية فلانه لم
يصرح به بل انما دل عليه بذكر خاصته ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد
تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى استعارة
تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به ليخيل انه من جنس
المشبه به هذا على راي الخطيب ثم يكون كل من لفظي الخمر والقناع حقيقة
مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو
اثبات الشيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهي فعلان للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران
وهي قرينة المكنية فيها اي فالاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان وجوبا لانه

ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا يتاتى هذه القرينة
الا باضافة خواص المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اي الا بعد
التشبيه المضمر في النفس ع في كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم عليه
هذا بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد جمع
صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل مراده وطرح الجهل عن نفسه شبه ازالة
الصعاب او لا بكشف الغطاء فاستعير لها اسم اي الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى
ازال فالاستعارة الجارية في الافعال انما هي تبعية لمصادرها لا بالذات لان الاستعارة
فيها لا بد من التشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا والمعتمد لاستقلال مفهومه كالافعال
والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا
والتحقيق قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اي المشبه به قسمان لانه ان كان
ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا
استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه والحرف
فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم يسري الى الافعال
وما يشتق منها والحروف ففي المصادر يقدر ان معانيها شبهت بمعان اخرى
واستعيرت للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال و
الصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف يقدر انها شبهت بها معان اخرى واستعير
لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة والحروف مثلا

يشبه الضرب الشديد بالقتل اولانه استعار اسم له القتل ويشتق منه القتل بمعنى ضرب ضربا شديدا او فسر عليه خبره واحاط والاحاطة ادراك الشئ والنيل به بتمامه وكماله واخرابه كما دراب كشف من خبر فرق بنفسه ادنى اعتبار مع المجرور متعلق باحاط اى احاط مسالمه والجانب بما لعلهذا على تقدير كون الباء زائدا ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الاخر المحجر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عايدا الى المقر خبرا منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والضمير عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اى كقول الله حفظا وكقوله تعالى واشتعل الراس شيبا اى شيب راسى او بمعنى المفعول فى قوله تعالى وفجرنا الارض اى سعفناها عيونا اى شققنا عيون الارض هذا مبنى على ما قيل من التمييز فى النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا صريحا كما فى الآية او غير صريح كقولك مثلا الاناء ماء اى بالماء والمشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونها قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المخبر فى الاصل هو الفعل المذكور بعينه بل ما لا يلائمه وكالانفعال سواء كان لفاعل فى التعدى كما طابه ونوحا وامثلا الاناء ماء اصلها طاب الفرح عمرا وامتلا الماء الاناء وفى اللزوم كما فى قوله تعالى فجر الارض عيونا اى تفجرت عيون الارض وقال بعضهم

عيونا

عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير فى الارض لكن فيه فوات مبالغة توجد فى التمييز وقيل عيونا منصوب على الحال واتقن اى احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية اعنى اتقن لا محل لها من الاعراب معطوفة على احاط او جملة لا تستقيم وبانى اخرابه كما دراب كشف موصولة لا بد لها من صلة تبينها مشتملة على الضمير العائد الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزلا منزلة شئ واحد فلا بد من شئ يصل بينهما به على حذف الضمير العائد الى الموصول وكون بين فاعل يصل على قول من يقول انه فاعل فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان الحسن ذاهب الى ان معناه معنى المرفوع الا انه جرى فى كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه فى اكثر الكلام هذا لكن ينبغى ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد له منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عائد بل يحتاج فى كونه جزءا تاما من الكلام اى عن الصلة فقط فانحصر بعدون المصدرى والمفتوح الى الجملة بعد مثل ان وانما المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات ويفسرون الموصول الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما مر فوا عليه ويجوز حذف بعض كما يحذف الصلة مع التى معطوفا عليها الخ ويقال اللتيا والتى اذا قصد بهما الدواهى لتعبيد الحذف ان الداهيتين الصغيرة المفهومة من اللتيا بتشديد الياء تصغير التى والكبيرة

المتفهمة من التي المعطوفة عليها فانه يلتفتان يشد نهارا وشباخة شاغلها مبلغا لا يمكن
شرحه فنترك على الابهام من غير مبينة له كذلك قد يحذف العائد اي حذفا
شبيها بالاشياء التي منها الكون فضلة ومستغنى عنه لانه لما صار من صلة الموصول
لم يكن مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة من العائد اذا كان العائد ضميرا منصوبا
متصلا بفعل مجرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او متصلا
بصفة نحو ما الله مهديك فضل اي مهديكه اي الشيء الذي الله يعطيكه فضل منه
واليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا متسعا فيه بان
يجعل المجرور منه بالمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم
كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة
صفة ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه فحذف الضمير
على كلا الوجهين لطول الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد
وان يكون روي عن ابي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو
يجيء بمعنى من منه قولهم لا بد وان يكون وقيل الواو زائدة لئلا يلتبس بلا بد ان
تثنيته وقال بعض الفضلاء ان الواو في مثل هذا العطف على شيء وقف فيقدر المعطوف
عليه في كل المقام ما يناسبه كان يقال ههنا لا بد ان يورد وان يكون من كتب الاربع الاخبارية
وهذا الوجه هو الذي كان به ورق خلدي ولعل هذا هو الوجه اذ فيه زيادة تاكيد
ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجمل التي وقعت صفة او صلة كونها خبرية

لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بكونهما
المخاطب بعينه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة او الصلة
فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة او الصلة جملتين متضمنين لحكم معلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة ومضمون الجملة الانشائية اما انشائية غير طلبية نحو بعت
وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة
ولا صلة فان قلت لا نم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤا بمذق
هل رايت الذئب قط وقعت صفة لمذق قلت هذا متاول بمقول فيه ذلك
فالجملة الاستفهامية مقولة لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة وفسر
الجمل الاربع اي الاسمية نحو الذي هو موصول ابوه مبتدأ منطلق خبره والمبتدأ
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول
مع صلته في محل الرفع على انه مبتدأ وزيد مرفوع خبره ذلك المبتدأ اي الموصول
والفعلية نحو الذي انطلق ابوه عمرو او المقدرة نحو الضارب زيدا عمرو او
المضروب ابوه عمرو فان اصلهما الضرب بالفتح في الضُرب بضم الضاد ونكرة دخول
اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فغير الفعل
المعلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في و
الظرفية نحو الذي هو موصول في الدار ظرف مع عامله المستقر فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية

صلة وموضع صلته في محل الرفع مبتدأ وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان
تكرمه اكرمك نشر فقوله فيه اي في المختصر صلته ولما كان مظنة ان يقال كيف
يصح جعل فيه صلة والصلة لا تكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير
المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره الذي ما حصل فيه
فاعل الظرف عائد الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فيصح وقوعه صلة
والضمير البارز في فيه مجرور المحل مبني راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب
المحل على انه مفعول لا تقل والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن
النحاة لما راوا انه لا يصير تاما الا بالصلة ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بين
ذلك الابهام بقوله من النحو الجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه
حال وهو اي الحال الثالث العشرين وبل اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور
الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به عند وقوع الفعل
عليه نحو رأيت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضرب زيد راكبين
او هذه القناد لخلو لا لمنع الجمع فيدخل تحت الاقسام الثلثة واما الجملة في قولك
اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان ما للازم الفعل اعني زمان الاتيان فكانها بيان
للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل
عليه تميزا للحال عن الصفة لان الصفة مبنية لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا ولا مفعولا
فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين لذاته وان لم يوجد بعض الصفة حالة نسبة الفعل اليه

بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة نسبة اسناد الفعل
اليه واما تقييدنا بالمفعول بقولنا به بناء على المشهور والمختار عند المحققين ان الحال لا يقع
عن المفعول به لكونه فضلة بالنسبة فنحو خرجت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا
فاعل في المعنى لانه مفعول معه لفظا وان فهم من كلام بعض الشارحين ان يقع الحال
من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تأويل وقع فيه ضربي شديدا
فاللام للعهد او هو في حذف المضاف اليه وهذا اي كون الحال اما لبيان الفاعل والمفعول اكثري لانه
قد يكون الحال عن المبتدأ والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين
دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا
من المضاف اليه وهو مفعول كما ان ما فيه في قوله تعالى أيحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا
لما كان في حكم الجزء جاز ان يقع ميتا حالا منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل
حال وقع غير الفاعل والمفعول به فهو مؤول باحدهما وهذا الحال يعني من النحو
اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من ضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف
لا مرد العائد الى الموصول وبيان هيئة المفعول ان جعلناها من الموصول لانه مفعول
لا تقل والقائل ها فيه هو لا تقل لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية
ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة او موصولة قبلها
مع فاعل المستكن فيه ظرفية صلة اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رأيت رجلا
من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو حال لكون ما قبلها

اذ فيه ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس اى القذر من الاوثان
فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص المذكور من البيانية لكون الكلام
فيه لا يقتضى نفى كون الحكم المذكور من باقى الحروف الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان
وقع بعد النكرة المحضة فصفة اما نحو رايت طايرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال
فيها نحو قوله تعالى فخرج على قومه فى زينته اى متزينا حيث وقع بعد ضمير خرج وبعد غير
المحض منهما محتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع فى اغصانه فان النكرة
المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبنى الزهر فى اكمامه
فان المعرف باللام الجنسى ليس بمعرفة محضة بل كالنكرة فى المعنى ثم قال بعض المتأخرين ان
الظرف كاليوم والليل وغير ذلك من الظروف المتصرفة مثل الجار والمجرور بعينه
فى تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول
مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان
يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول
بعض المنطقيين انضمام الكلى الى الكلى قد يفيد الجزئية اى الجزئية الاضافية نحو الحيوان
الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق
ولعل هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضى فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف
تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان قال لا نسلم تنكير الجملة فان التعريف والتنكير
من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماع

الموصو

الموصول مع الصلة كما ان رجلا وطويلا كان كل منهما للعموم فاذا قلت رجل طويل خصص
الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفته
فى وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجوز ان توضح وتخصص المبهم الذى هو الموصول اشارة
الى جواب آخر تحقيقى وتحقيقه انهم قالوا ان المعرف ما وضع للاشارة الى علم المخاطب بمدلول
اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما فى العلم او بغيره مثل الاشارة فى اسماء الاشارة
وكالنسبة المعلومة فى الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت من موصولة قد اشرت
الى العلم للمخاطب بمعين لا بجوهر اللفظ بل بغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة
عند المخاطب واذا جعلت موصوفة لم تشر انت الى علم المخاطب بمعين بل الى تعيين فى
ذاته بلا ملاحظة تعيينه والفرق بين مصاحبة التعيين وملاحظته جلى ولو
عرفت مع التعريف فى الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضى لا يتجه اصلا فلم يحتج الى
ما تكلف فى جوابه ولهذا قلت انه اشارة الى جواب تحقيقى واعلم ان قول النحاة
ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال انما هو على المذهب الاكثر والا ينتقض بقوله
تعالى ان هذه امتكم امة واحدة فانه حال فى الحال والعامل فيها اسم الاشارة وانه
هذه بنا وبعل ابنه او شبيه وامثالهما ذو الحال والعامل فيها ان يكون خبرا له وهو
عامل فى خبره على مذهب المنصور كما فى شرح التسهيل يرد عليه ان النقض بهذه
الاية الكريمة باق على القول بان العامل فى الحال هو العامل فى ذيها سواء كان قائله
كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض

بقوله لنا معنى ولفظا كما منصوبان على التمييز بيانين مصدر مميز بالتشديد
بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الكلام تمييز مراد المتكلم عن غير مراده من قوله
اتقن اى هو تمييز عن ذات مقدرة فى الكناية فى جملة اتقن لان الاتقان قد يكون
من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتين معا فبهما قال لفظا ومعنى على ان
اتقانه اى الولد ابا اى المختصر من جهة اللفظ والمعنى جهتيهما معا وهو تمييز عن الجملة لا عن
المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات اى ما بين بعض المحتملات
التى نشات وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن نسبة
الذات على قسمين تمييز عن المفرد وتمييز عن الجملة لانه رفع الابهام عن ذات مذكورة
فهو تمييز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان رفع
عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة فى جملة او فى شبهها
او فى اضافة كطاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وبالزيد فارسا واعجبنى طيب
زيد ابا فقوله لفظا ومعنى من هذا القسم الثانى لا لرفع الابهام الكائن
ومضمون الجملة اى وقوع الاتقان على مفعوله او بمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه
ومعناه اى اتقن معنى ما فيه ولفظه فهو اى احكامه هذا المعرفة مع حله وضبط
قواعده مع جزئياته او بمعرفته بانتفاء الشك فيه [illegible] فعل فاعل ضمير
المتكلم اى انا المفهومة [illegible] مصدرية [illegible] فعل مضارع منصوب بان
فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول الذى وهو

اى الضمير

اى الضمير البارز عايد الى الولد الآخر وفى الجملة الفعلية لفظا مع عمل فيه منصوب
المحل على انه مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اى مع الذى عمل اردت فيه وهو
اى قوله مع ما عمل فيه حال من ضمير المستكن فى قوله مرفوع المحل على انه خبر ان اى الهن
الولد الآخر مراد منى تلميظا او مريدا انا تلميظه وفى كلامه هذا و انا فيه هذا البيان
ان اصل الخبر الافراد وان الجملة هنا فى محل المفرد وما قيل انه اى مراد منى تلميظه
لا يجوز ان يكون تفسير القوله اردت ان الطف لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت
يدل بصراحته على المريد لا على المراد فغير وارد لجواز تفسير الشىء بلازمه ومعنى الطفه
اذيقه واطعمه فالتلميظ تفعيل من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية
الطعام فى الفم واخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعنى
الاكل والذوق فكذا التلميظ المطلق هاهنا واريد به لازمه اعنى الاطعام والاذاقة فهو
من الكناية المطلوب بها الصفة مع كونه كناية يكون استعارة تخييلية قرينة للمكنية ولا
تنافى بينهما لان الكناية لفظ يستعمل فى معناه الحقيقى فكذا التخييلية اذ هى التخييل
اثبات ما يلازم المشبه به الذى هو امر عقلى واللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى
كما تقرر تفصيله وقيل معناه الاعطاء يقال لمظه فلانا من حقه اى اعطاه بعض حقه
وفيه استعارة بالكناية لانه شبه كلام الامام فى نفسه بالمطعومات اللذيذة الموضوعة
ثم اثبت له ما يلازم المطعوم عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة
تخييلية كما مر ومعناه الحقيقى اى الغرض الاصلى من ايراد التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام

التربية والتسليم لمعنى المتحقق الارادة من قوله ثبت ان المظ هو التي اردت ان احمد

قوله كلام مجرور متعلق بالمظ اعلم ان الظاهر ان من في قوله من كلام للتبعيض

فكانه اشار الى ان المطعم والمراد من كلام الامام هي هذا كيون قوله من كلام صفة

لمعمول محذوف اي المظ شيئا من كلام الامام ويحتمل ان يكون من زيدة على قول من

يجوز من في الاثبات قوله الله هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والاله

اسم يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها توصف بها مثلا اله

الواحد ولا يقال شئ اله وهو اي الامام مجرور بكونه مضافا اليه للكلام قوله مجرور

على انه صفة الامام قوله حبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء وفتحها لكن

الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعي لا ادري فيما لا ادري هو

بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم

العالم المتفنن وقيل هو مقلوب من البحر قلب كان جعل الباء مكان الحاء

وقدم الحاء مكان الباء لان العالم لجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم

والماء كلاهما سبب لطهور الاشياء وقوامه وقد قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ

حي واما العلم فقولهم من صان بالعلم حيا لم يمت ابدا فهذه كناية

اي بمناسبة كل من البحر والعالم مجمع كما هو سبب الطهر يطلق الحبر المقلوب

على العالم المتفنن يعني يطلق البحر بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة

ثم يطلق للحبر المقلوب حين عليه ايضا بهذه المناسبة قوله مجرور صفة للحبر

ون فلان الشئ اذا احكمه على وجه التعيين واطلع فيه على سره ولا يلائم قوله

التحقيق اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق اثبات دلائلها بالتحقيق المقدمات الاقوة

فيها قوله مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل قوله بكون الكاف مجرور

لكونه مضافا اليه لامي والعلام في ابي كالكلام في ذي اي انعام وابي بكر كنية الامام

وهي اي الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة

لا بمعنى الاصطلاح ثم ان يصدر باب وام وابن او بنت والا فيعبر بشئ

من ذلك فالاول كنية كابي بكر وابي عمرو والثاني مثل سم لواحد من زوجات

النبي صلعم والثاني وهو العلم الغير المصدر باب او غيره واما ان يقصد به

الذم او المدح اولا فالاول اللقب ستيعني والثاني العلم اي العلم الاصطلا

والاول ان كون قسما منه هذا تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول

انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي وهو قد صرح بخلافه

والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا الاسم دون

العلم حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام او ابن او بنت واللقب

علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما

وهكذا قرره شريف الدين الجرجاني في شرح المفتاح وذكر في المفصل ان العلم

لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي بكر او لقبا كبطة ولعل الشارح

انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما في

اسما فالفروع جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي حذرا من توهم
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره [illegible] عطف بيان لابي بكر [illegible] سقطت
الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اي السقوط للوقوع المذكور لكثرة [illegible]
وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم اخر
فيحذف التنوين من العلم الموصوف به وجعلانه وقع وسط الكلام والوسط
ليس من مظان الاسم التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن
خطا اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تعالى وقالت
المصنف
اليهود عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذفان ان
ابن الى غير العلم نحو هذا ابن اخي لان [illegible] اكثر ومن هاهنا يقال بثبوت
التنوين في اللفظ وثبوت الالف في الخط متلازمان فكذلك [illegible] وهو ابن
مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو اي ابن مضاف الى عبد وهو اي عبد مضاف الى
الرحمن الجرجاني صفة نسبية اي متصلة بياء النسبة للامام لا لعبد الرحمن
مع كونه الاقرب من الامام لان المراد معرفته اي معرفة الامام بانه جرجاني دون بغدادي
وغيره لا معرفة ابائه فوصف الامام بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون غيره سقى
فعل ماض فاعله [illegible] مفعوله [illegible] الثرى هاهنا بالقصر التراب الندي وبالمد الثروة
المال اي قبره ومنزله [illegible] تقديرا او القبر [illegible] المحل لكونه مضافا اليه الذي هو
رفع على انه [illegible] لقوله والقبر الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تعالى

وسقاهم ربهم شرابا طهورا وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من الافعال [illegible]
اي من نظائرها ومما يجري مجراها في الدخول على المبتدأ والخبر يتعدى جعل الى مفعولين
الممتنع الاقتصار على احدهما ولو زاد الموصول وقال التي يتعدى لكون الجملة صفة
لقوله افعال القلوب وحذف قوله الممتنع الاقتصار على احدهما لاندفع عنه ان يقال
ان امتناع الاقتصار عليه من خصائص افعال القلوب لا يوجد في نظائرها التي تجري
مجراها في الدخول على المبتدأ والخبر لانه خصائصها وفاعله مستتر فيه عائد
الى الله جنة هي في اللغة البستان ومنه [illegible] مثواه اي مكانه ومنزله
من ثوى بالمكان اقام به مفعوله الثاني والهاء فيه كالهاء في ثراه وهذان المفعولان صح
المفعولان اي سقى وجعل خبران لفظا وانشاء معنى فان المراد من سقى
وجعل انشاء السقي والجعل المذكورين لا الاخبار بانه سقى وجعل في الماضي
فيهما [illegible] في معنى الامر لانهما دعاء [illegible] والدعاء في [illegible] الامر فان معنى قوله
[illegible] وجعل [illegible] وانما عبر بلفظ الماضي
تفاؤلا كان السقي والجعل المذكورين قد وقعا وهو اخبر عنهما بالمضي او تأدبا كأنه
راى اداء الدعاء بصيغة الامر مستبشعا غير لائق لقانون الادب على ان
[illegible] من حروف الامر كالاخر واما عطف اي لم يعطف ما في قوة الامر
على الاخبار حيث عطف باعتبار الصورة مثل قول [illegible] اخوك [illegible]
[illegible] حيث يعطف حال كونه في معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة

باعتبار الصوت اي باعتبار انها جزء صوت ولا دخل لهذه الكلمة الدعائية من الاعراب لعدم
وقوعها موقع المفرد وسواء عدم وقوعه موقع المفرد واعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام
لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في جميع مواضع الاول فيما آخره صحيح ولو قال في الصحيح
لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخره وليس كذلك
فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت في آخره نحو زيد او لا
نحو احد وانسب لقوله كما لا يخفى من زيد وعمرو ومثل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد وكذا غيره والثاني في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو ساكن ما قبلها نحو ظبي
ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورأيت
ظبيا ومررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو ورأيت دلوا ومغزوا
ومررت بدلو ومغزو والثالث من تلك المواضع الخمسة في الاسماء الستة المضافة
الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن الاعراب لفظيا كما عرفت
فالمقصود في هذا النظر الى السوق الاحتراز عن اضافتها الى ياء المتكلم لا بمعنى غير
المضاف او من غير اضافة لان اعرابه لفظي ايضا كاعراب كما ذكرنا لما اندرج غير المضاف
منها في الموضع الاول احترز الشارح عنها سماعا كما يدل عليه قوله الاتي قصدا الى
اسما والكلام والعرب من الاذهان نحو ابوه واخوه وفوه وحموها وهنوه وفوه و
ذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل جاءني الزيدان ورأيت
الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان يحمل التثنية هنا على ما هو اعم من ان يكون

تثنية

تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى المرتجل نحو البحرين علما للبلدين
وما بمعنى التكرار نحو لبيك اي كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان اعرابهما
مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع المصحح وهو ما لا يتغير
بناء واحده كالزيدون واحترز به عن الجمع المكسر وهو ما يتغير بناء واحده كرجال
فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في الموضع ولا تنس ما ذكرنا من وجه الاحتراز
واولو بمعنى جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو وعلى غير لفظه بالواو والنون
حذف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امرأة
من غير لفظها وذلك غير عزيز في كلامهم وعشرون واخواتها من ثلثين
الى تسعين نحو جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورأيت الزيدين و
اولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما كتب الواو بعد
الالف حالتي الجر والنصب في اولو لئلا يلتبس بالى حرف جر وانما كتبوه في الرفع
حملا عليهما والحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليست بجموع لانه
لم يأت ال وعشر وثلث وغيره مفردا جمع بالحاق الواو والنون لما كان
وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى للحقت به وجعل اعرابها
كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع الخامس من تلك المواضع
الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو كلاهما وكلانا هما واحترز به عن مضافا الى المظهر
فان اعرابه تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث فيقال الست في اختصاص

الاعراب بالحروف في حال الاضافة الى المضمر كما كان كذا عند نا مفرد اللفظ مثنى
المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا الى اللفظ وبالحروف نظرا الى معنا
فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب
المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف التي هي فرع الاعراب بالحركة واذا
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان
قلت لم لم يتعرض لحال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ كلا لم يتعرض
الا الى حاله الذي يتغير فيه الف كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما
ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا
فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث وقال الثالث
في التثنية وما يلحقها على قياس ما ذكر في الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا
فان اعرابها اعني الاسماء اي من الاسماء الستة الى ههنا بالحروف وقد ولفظي
بالرفع عطف على محلي قوله بالحروف لان حروف الاعراب فيها ملفوظة
يعني بها الحروف التي هي اعراب على راي او الحروف التي هي دلائل الاعراب
على راي آخر كما والتقديري اي الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في
الاسماء المقصورة وهي الاسماء المعربة التي في اواخرها الف مقصورة اي غير
ممدودة او ممنوعة من مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام

وبقولنا

وبقولنا المعرفة يندفع النقض بلدى ولدن فانكونهما مبنيين لم لو سمي بهما لكانا معربين
واعرابهما كذلك سواء كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء
وسواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ كالعصا او لم يثبت مثل مدى ورحى وغيرها
نحو هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار اعراب هذه الاسماء
تقديرا بالعدم قبول الالف الحركة او المقدرة لحركة ما دام الفا اذ لو حركت لاخرجته
الى حرف آخر ولا يكون تواردا الحركات على ما قبل الالف حيث كان مقدرا لعدم الاعراب
في الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات فقدرت في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة معنوية
وفي النصب فتحة معنوية وفي الجر كسرة معنوية الثاني من تلك المواضع السبعة
ما انضاف الى ياء المتكلم مفردا كان نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي
او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هؤلاء مسلماتي ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي
في الاحوال الثلث في المذهب الاصح لان في قول بتنوين العوض وانما قلنا في الاصح
لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر
لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب مستقلا
بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون الكسر للاعراب ويستحيل ان يكون لحرف
الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين ان قيل كيف الكسرة المجتلبة للياء قبل
الاعراب والكلمة قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة كما صرحوا به قلنا لا نسلم اولا
ان الكلمة قبل دخول الاعراب مبني بل مذنب لحق على ما حققه بعض المحققين ان الكلمة

قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر معرب بسكون آخره سكون وقف لا
سكون بناء اذ معربة اللفظ يتحقق بقابلية توارد المعاني المختلفة على معناه فلا حاجة
لاخراج الاسم عن المعربية مالم يوجد المناسبة للمبني الاصل بمجرد الفعلام ما يقتضي لكون الاعراب
باخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف
سواء وجد بالفعل او لم يوجد وان سلم ان الاسم مبني قبل التركيب فنقول انهم ان منع
البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب لهذا لم يمنع من الاضافة حيث واذا واذ
وغير ذلك واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن نحو المذكر السالم
فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي بوجود الياء التي
هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغم
في ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر في الصرف من ان الواو والياء اذا اجتمعا و
سبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في
الياء فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة
ما فيه اعراب محكي جملة منقولة الى العلمية نحو تابط شرا علم شخص فانه كان في الاصل
جملة والنكته في تسميته تابط اي الاخذ بالابط الشخص شرا مفعول تابط ثم جعلت
اسما لرجل وهو ثابت من جابر الفهمي ولعرب تقديرا على راي والتفصيل ههنا
هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من المبني
الاصل واما بعد العلمية فقيل انها من المبنيات الحكمية على بنائها وقيل معربة محكية

لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا
لان يجري الاعراب في آخره كبعلبك فيقال جاءني تابط شر وبرفع شر لكن
لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث حكى لفظ الجملة للدلالة على القضية الاصلية
امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح ههنا
مبني على هذا القول وهو في قول الجاربردي لا في قول النحاة باسرهم لان سيبويه وكثير
من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون مركبا اصلا نحو من مرفوع المحل مبتداء
وزيد مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس
في استفسار من يقول ضربت زيدا فذهب زيدا اشعارا بان السؤال
انما هو من زيد الواقع مفعول ضربت وذلك ان كل اسم سواء كان مفردا
او جزءا اخيرا من المركب كان معربا في الاصل وحكي تلك الاعراب فاعراب
المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العائد الى كل اسم تقديري والاوضح
في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ المحكي كما حذفه العالي
في شرح الكتاب قيل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفي
نحو حيث على حكي آخره على الكسر الفتح ويصير معربا تقديريا في قوله فيه اشارة
الى ان فيه قولا آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام هو ان نحو
خمسة عشر اذا جعل علما قد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك
فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية علم محكي على بنائه

ومو غم بعد هذا قال بعضهم انه مبنى كما كان قبل العلمية رعاية لتقدمه الاصلى وقال
الآخرون انه من المعربات المحكية البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا
استحق لان يجرى الاعراب فى آخره لكن لما كان الحرف الاخير مشتغلا على الحركة
البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديرى
فان قلت فلم لم يتعين الاعراب المحكى لفظا فى تابط شرا وجاز فى خمسة عشر علما
ترك الحكاية وجاز جواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب فى الصورتين
ان يعرب لفظا لانتفاء موجب الاعراب البناء فيهما لكن فى خمسة عشر جاز الاعراب
لفظا وترك الحكاية لانه ترك ح بناء الاعراب خلاف تابط شرا فانه لو اعرب لفظا العدل عن الاعراب
الاعراب فيه فلا ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب
عن اعراب آخر بفوت الحكاية كذا افاد الفاضل فى شرح اللباب ومما ينبغى ان يعلم
من المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذى جزؤه الثانى معرب باعراب معين
معمول لما لا اعراب له لفظا مثل ان زيد وهل زيد من زيد والقيد الاخير
احتراز عن المركب الاضافى نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو
ضرب غلامه فان اعرابه بالفظى فان الجزء الاول منهما بعد العلمية معرب بالاعراب
اللفظى العامل حسب العوامل والثانى مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك
المواضع السبعة الذى كان الاعراب فيها تقديريا فى اسماء المنقوصة وهى ما يكون التى
آخرها ياء ملبسة ما قبلها نحو القاضى والرامى فان اعرابها تقديرى فى حالة الرفع

والجر نحو جاءنى القاضى ومررت بالقاضى باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء وفى حالة النصب لفظى لخفة الفتحة عليها نحو رايت القاضى بالنصب وقد جاء
بالاسكان فى النصب ايضا كما جاء به فى الرفع والجر وكالفتحة للضرورة الشعر نحو
قوله مهلا بنى عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب على المصدرية
لامهلا المقدر وبنى منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت النون بالاضافة
الى عمنا قوله مهلا موالينا اى بنى عمنا الذين هم موالينا ناصرون لنا فى الصحاح
المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهى من نبش البقل والمنبت اى قلع فنبش
ولعنه ينبشها بالضم ومنه النباش وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد فى ان
موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول لامهلا المقدر الدال عليه
معموله اعنى مهلا مع ان المقدر مهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود
بيان العامل واهمل اذ امدخل له ولا دخل فى العمل وكذا فى المثل بفتحين اعط
امرى اعطى ببطى القوس باريها اى ناحتها من بريت القلم من باب
رمى وبالفارسية تراشنده باسكون حالة النصب لانه مفعول ثان
لاعط وهذا المثل ماخوذ من قول الشاعر يا بارى القوس بريا لست
تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر
الى من يحسنه ويتمهر فيه من الماهر ومثله قوله يا دار هند عفت الا اثافيها
بسكون الياء للضرورة والكسر من تلك المواضع السبعة الجمع الصحيح مضافا

ملاقيا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة فيمن قرأ بالنصب فانه
ليس يصح ان اعرابه بالحرف لفظا لوجوب علامته فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا
بعده ملاقيا علامته مدة ساكن لكان اولى نحو مقيمي الصلوة وكرحى مصطفوا القوم
نحو جاءني صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان حرفي بالواو رفعا وبالياء
نصبا وجرا لكنه سقطتا اي الواو والياء في اللفظ بملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام
التعريف في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف التي بها الاعراب
غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار للخط في هذا الفن بل المعتبر فيه
هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا ولم يذكر المتقدمين هذا
القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احد ذكر الاعراب التقديري من المعرب
بالحروف مونثات نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القوم بالاعراب
التقديري في الواو المقلوب ياء دون الياء المحذوف مما لا يعتد به ولا يجدي
ما ذكر في احترازه من الحذف عارض بواسطة كلمة مستقلة والقلب يكون
بواسطة هو جزء الكلمة نفعا ولذا ذكره الشارح القسمين معا وقولنا ملاقيا
ساكن بعده ليستثنى اي ساكنا [illegible] من تمام التعريف والاسم الذي اوله همزة
وصل نحو جاءني صالحوا ابنك فلو لم يلاقي ساكنا نحو بدء صالحوا بلدك
في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فحينئذ كان معربا
بالحروف لفظا فلذلك احترز به الشارح من تلك المواضع السبعة في الاسماء

اذا لاقتا ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع
ورأيت ابا البشر في النصب ومررت بابي البشر في الجر وسابعها من تلك المواضع السبعة
التثنية مضافة ولا قيتا ساكنا بعدها يكون تحريكها بالالف فهو معرب
تقديرا بالالف خلاف النصب والجر نحو نصرت اي نون ابنك بكسرة الباء فيهما ان
حذف الياء التي هي علامة الجر يكون فيهما بالتركيب في بخلاف الالف في الرفع فحركت
بالكسرة المنسبة له بناء على ان فتحة ما قبلها تدل على ان [illegible] من الكسر في الياء وانما
قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت للسكون بعدها
فيكون هو باللفظ ولوجود [illegible] معرب بالحروف تقديرا مثل [illegible] من [illegible] في جملة حكاية
في جواب [illegible] فان اعرابه بالياء مقدرة وانما اظهر الالف لفظا حكاية لما
تلفظ به القائل الاول اي حكى ما تلفظ به وهو قولك [illegible] وقال سيبويه سمعت
اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا وانما الطيب
الحكاية اي كثرته في هذا المقام لانه من [illegible] لا [illegible] جمع مزلقة وهي
موضع لا يستقر عليه القدم لغاية [illegible] واما الاعراب المحلي ففي كلمات المبنية كالموصولات
كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارة وكالافعال الماضية والجمل فان الاعراب
في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحلي هو ان
ان المحلي التقديري انما يستعمل حيث المانع [illegible] الا ان لكن
[illegible] الاعراب التقديري والمحلي انما يستعمل حيث للكلمة لم يستحق الحركة

الا اذا بناها على معنى متعلق يستعمل انها اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها
من معرب صحيح الآخر لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي خروج الكلمة
لبنائها بخلاف المانع في التقديري فانه هو تعذر الآخر ويرد عليه قول الجمهور
ان الجار مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة
المحل او مرفوعة المحل فانهم يستعملون المحل ههنا مع انه ليس بموضع لم يستحق
الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان كان كل منهما
مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى مجازيا شاملا
للجمل وغيرها لكن بقي ان يقال ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر الاعراب
اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب
المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي
انما هو على اصطلاح المتأخرين ولطائفة من المتقدمين واما الاولون منهم فلا
يفرقون بينهما ولذا قال جار الله العلامة في المفصل الاسم المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا ومحلا فيما مل في هذا الحكم والجود فانه من
نفائس النحو يقال شيء نفيس اي يتنافس ويرغب فيه حتى يتعلق اي يتمسك بعض
من علق الشيء بالشيء اذا انتشب [illegible] وتعلق به وبيان هذا [illegible]
موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان اي على ثلثة اوجه
الاول الجارة نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى رأسها واعلم ان الجارة

شتى

تشارك الى في معنى الانتهاء الا انه تفارقها من حيث ان مجرورها لا بد
ان يكون جزءا مما قبلها كائنا بحيث يستوي في الفعل المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها
شيئا فشيئا على التعقيب الى ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم انتهاء
اليه كذلك اما بملاحظة الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات
الناس حتى الانبياء او كونه حدا لما قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها او شيئا
ملاقيا لجزء ما قبلها كائنا مثل ذلك الجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة
حتى الصباح وهذا معنى قوله في اي على تقدير كونه حرف جر انما المجرور ان يكون في تحقيقه
ينتهي المذكور قبلها كالراس في اكلت السمكة حتى رأسها فان الراس ما ينتهي السمكة
لانه الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل في عنده كما في المجرور نحو نمت البارحة
بجنبه ح حتى الصباح شيئا ينتهي جنبه لا به لانه ليس جزءا منها لان الصباح من اجزاء
النهار بل ملاق لها مع زيادة بالتحقيق في البيان وانما شرطوا ذلك لان الغرض
الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان يقتضي ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا
حتى يأتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق باخر جزء من الشيء او ملاقيا اخره ثم اختلف
النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر
ان حتى في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الراس بضم الهمزة مجهول اكل
وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم في المثالين المذكورين وكذا يدخل
ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل

مابعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو النصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف
لا يستقيم قوله مطلقا قيد لذي لا للنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور
بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا
اشارة في كلام المبرد في المقتضب وفي كلام ابن الدرستويه في الفصول اي من تلك
المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاء في زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمرا ومررت
بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما
يصح بشرط ان يكون مابعدها جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه
بقوله ولكن بشرطها كونها للعطف مجانسة ما قبلها بعدها لما قبلها فهي تخالف سائر حروف
العطف في ايجاب مجانسة مابعدها لما قبلها وانما اشترطوا موضعه للغاية و
الدلالة اي للدلالة بالطرف على احد طرفي الشئ اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى
الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة فان الشئ اذا اخذ من ادناه
فاعلاه غاية له واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى
العاطفة انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس المغيا بضم الميم
وتشديد الياء معناه ذو الغاية قوله وذي الطرف عطف التفسير له لا يقال
جاءني القوم حتى الحمار بالرفع ولا يقال ايضا رايت الرجال حتى امراته بالنصب
وما كان اجزاء الزمان بالجر وان اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك
فعليك بالتدبر فيما تقرر لديك وجواز حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعاقب الكلم

فلاحه

انتاهم

بجن

بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى مدخولها في اخبار المتكلم كما في حتى الجارة لكن
بشرط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى
زيدا او بالتاويل نحو ضرب السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط ولا يجوز
ان يكون ملاقيا لاخره كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة مابعدها لما قبلها
وبشرط ان يكون اقوى من سائر اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها
نحو قدم الناس حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير المعطوف عليه
ولا يجوز ان يكتفى في ذلك بان يكون اجزاء المعطوف عليه حتى كما في الجارة
اذ لا يكتفى ذلك في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين حتى
العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخوله ملاقيا لاخر ما قبلها
في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون
الجارة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر
لجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك
المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون مابعدها مبتدا وخبرا
نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب فاعلم او كلاما مستقلا نحو جاءني العلماء
حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله يعلو يجوز
ان يكون جارة بمعنى الى اي لا يعني انتهاء الغاية فان حتى كما يجئ بمعنى انتهاء الغاية
يجئ ايضا للسببية بمعنى كي وتسهيل وقد يجئ ايضا بمعنى مع وزعم الغاية حتى

وابن مالك الخفاجي بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى
تجود ومالديك قليل وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها
وانما قدرت ان المصدرية لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بتقدير ان
فيجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط اي شرط حتى
ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل
الذي دخل عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم والدخول في الجنة مترقب وجوده
بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان الدخول والسير قد انقطعا
ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب
باضمار المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي كون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط الاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت
حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او بمعنى الغاية نحو سرت حتى تغيب
الشمس ولما كان معنى التسببية لم يتعرض الشارح وههنا كذلك اي بعد
حتى مستقبل بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان التعليق بطبعه امر مستقبل
مترقب وجوده باخبار المعلم بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلفظ
والجملة الفعلية اعني يعلق مع ما عطف عليه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلق تعلقه

المقطع والمجرور ههنا وهو التعليق بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة
التلفظ الا ان يقال وهو التلفظ منتهى لانه والحاصل ان التعليق وان
لم يكن جزءا لما قبلها لانه يلاقيه من لوازم التلفظ وروادفه عادة فقد ثبت
وتحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة ههنا وهو المطلوب ويجوز ان يكون
حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على المقطع فيكون الجملة منصوبة المحل
لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التي قبلها اي منصوبة
المحل وهي المقطع والمعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل
لانها مفعول لاردت واما لفظ يعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما
ذكرنا انفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود
ههنا لانها اي حتى ههنا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة تعليم العلم
لكونه طرفا اي طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يرجع الى الارادة باعتبار انها
مقدرة بان مع الفعل ارادة تلفظ والتعليق بطبعه الاظهر تركيب قوله
ارادة ليتلائم قوله فيكون بين التلفظ والتعليق مجانسة بان يكون التعليق جزءا من
التلفظ بناء على ان التعليق سبب كونه من لوازم التلفظ عادة حتى كانه جزء
والقوة معادة ايضا لان التعليق بالطبع اقوى من التلفظ فالمعنى اردت المقطع
من كلام الامام المحقق شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يحصل بالتدريج التعليق بالطبع
لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها

بمبتدأ او خبر ولا كلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرايطها
امعن امر من اعنت اي المبت في امره يعني مبالغة كرم كذا في الدستور
والمغني احسن ما ملكت في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغامض ضد الواضح
بطبعه متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عائد الى
الولد الاخر وسواء الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء
كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند
من جعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدأ الحركات الصور النوعية او
النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبدأ من غير شعور كالمطلق
للحجر التي يكون مثل الحركة الهابطة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح
الكشاف فالفرق بين الطبيعة والطبع بالعموم والخصوص مطلقا
والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة
فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع السجية جبل عليها الانسان
وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى
وقول بعض الافاضل ان الطبع هو توقع للنفس يحكم بالاحكام من غير
فكر ونظر قريب من هذا والمراد هنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته
ونفسه مجرور بالعطف ايضا مجرور لاضافة الذات اليه عائد الى
الامام فهو من اضافة المصدر الى فاعله بوزن الفعل ضد المجرور

صفة

صفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو
ما الموصولة في قوله بما يجر اي يسيل وقوله منه متعلق بيتفجر والضمير
المجرور فيه عائد الى الموصول ولفظ الانهار مرفوع على انه فاعل يتفجر واي هو
لفظ ينابيع نحو جمع ينبوع وهو عين الماء مجرور مضاف اليه لينابيع
ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق واما ان من لفظه حال قلنا
من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من ضمير المجرور في منه لوجوه ثلاثة الاول
ان الحال انما لبيان هيئة الفاعل او المفعول لا غير وهذا ليس بفاعل ولا مفعول
فلا يكون حالا ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضميره لان كون
الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح
فيما سبق الوجه الثاني اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان وجه
الحال انما خبر عن صاحبه وانما وجب تقديم على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس
بالصفة فانه لو تأخر التبس بالصفة في حالة النصب كقولنا ضربت رجلا
كريما ثم ندمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس لكن المراد الاتباع وهذا الضمير
المعرفة فيجوز اي يلزم اي يجوز على تقدير كونه حالا منه على تقدم الحال وهي من
لفظ فيكون تقديره اي الكلام مما يتعلق بطبعه من لفظ الحلو وهذا التقدير
غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه قوله وهو
مبتدأ راجع الى ما وقوله منه اي لفظه منه خبره والجملة معترضة وقوله تقديم وهو

جه

اى الموصول ما اي لفظة ما وفي حيز الصلة اى الشئ الذى يكون فى حيز الصلة لا يتقدم
عليه اى على الموصول لانه اى ما فى حيزها فى حكم الصلة والصلة لا يتقدم على لان الصلة
لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الثانى له فلا يجوز تقديم الشئ من الصلة وايضا
لاستحالة تقدم الجزء الثانى من الشئ وجزء ذلك الجزء الثانى على ذلك الشئ كاستحالة
تقديم الشئ على نفسه كما لا يخفى وكذا فى حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون
من لفظ حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والتالى باطل لاستلزام الحال
فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظة قدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم
على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر بالاصح
فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له فى الاصل
فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار
فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال فى الاصح لان البعض جوز تقديمها على
المجرور بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت
بهند راكبة فى قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها
فى اذهبت كذلك يجوز فى ذهبت لا يقال ان المحذور الذي ذكر فى الوجه الثانى
لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشئ اصلها ان يكون
متاخرا من ذلك الشئ فيكون من حيز الصلة ايضا اى كما يكون فى حيزها على تقدير
جعلكم اياه حالا من ضمير منه فلزم من تقدم ما فى حيز الصلة عليها لانا نقول

لازم

لازم ما ذكرتم بل اللازم فى اى على تقدير جعله حالا من الموصول تقدم ما فى حيز
الموصول وما فى حيزه اى حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التى هى كالجزء من
الموصول وتقديم ما فى حيز الموصول جائز [illegible] بعطف هذه الجملة على
جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون جملة جزاء شرط محذوف فالفاء
حينئذ فصيحة وذلك المثال خصاصة اى لاظهارها وانبائها محذوفا ووصفا
لها بكتاب الحكيم وكلام المد تقدير الشرط هكذا اذا كان الولد مستغفرا
متخضرا ومحتجا بعزواته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب
لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول بجزم اذا وهو ضعيف
لا ينبغي ان يتخذ به فى السعة اذ قد يقدر فى موضعه انه اذا لا يجزم
الا فى الضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غاية
تستجلي ولهذا عدوا جواب اذا من الجملة التى لا محل لها من الاعراب
قوله نكبة اى مصيبة اى غاية الجب فوق المراد بها ههنا الغم وتصبك
مجزوم باذا وهو المستشهد والفاء فى فاصبر جزائية وفى فكل تعليلية
وكل مبتدا وقوله تستجلي اى تستزول خبره ودخول الفاء على خبر مبتدا
لم يوصف بالمستشهد الضعف ويحتمل ان يكون التقدير فكل غاية تصبك
او يكون الفاء زائدة [illegible] متعلق بنظرت ونظر فى المختصر عبارة
عن فكره والضعف على اللف المرتب والضمير فى تصدراته مجرور لكونه مضافا

البه للمختصرات عائد الى الامام ... مجرورة للمناصفة للمختصرات
فان قلت المختصرات جمع والمطبوطة مفرد فكيف صفة لها والمطابقة
شرط بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع اذا كانت فعلا له اي اذا
الصفة فعلا للموصوف وقائمة به كما في جاءني هذا وعدلا ودنا اللهم الا ان يقال
انه سبق في اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته ويسمى وصفا حقيقيا ولو لم يكن
فعلا له وقائمة به يسمى صفة سببية كجاءني زيد الطويل غلامه ان
فما بال قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل لموصوفه
وقائم به فان الاسمال جمع سمل بفتحتين بمعنى الخلق والامشاج جمع مشيج
كيتيم وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقال نطفة امشاج لماء الرجل
اذا اختلط بماء المرأة ودمها و[illegible] والاختلاط وصفان قائمان
بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت
هذا تام وبل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة من الوصف
فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وهنا لذلك الوصف
فعل للموصوف وقائم به لان المطبوطة قائمة بها قلت هنا فاعله
وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في
جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل
كذلك في قولنا النساء جاءت وجئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول

فبنا

فبناء على كل جمع مؤنث لكونه في تأويل الجماعة واما الثاني فلكونه مسندا
الى ضمير المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال
جاءت او جاؤا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا وان جاز اليوم
والايام فعلن وههنا المطبوطة المسندة الى ضمير المختصرات يجوز الجمع والافراد
فافرد المصنف اي اختار الافراد من هذين الجائزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام
في قوله ... بمعنى قدام وقد يجيء بمعنى اسفل ضد فوق وعلى وجهها بل ان يكون
مع فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت فحاصل المعنى نظرت
في مختصراته المطبوطة سنجا ورا انا كتبه المبسوطة هذا فاعلم انهم قالوا
للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق بفعل او
معناه والثاني انه اذا لم يسبقه ما يطلبه لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة فهو
نعتها وبعد المحضة منها فمحتمل لها الثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا
او خبرا لا يتعلق الا بالمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة
وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله
دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله العامل فيه اي النصب المذكور
نظرت يرد عليه انا لا نم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع
لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدا ونحوه وموصوف ووقع بعد المعرفة وهي
مختصراته فهو حال وقد عرفت في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان

ان قلت المراد ان العامل فيه فى نصب دون على الحالية نظرت وهو بينا فى
ان يكون العامل فى نصبه على الظرفية هو لفظ دون وحده وعامله محذوف
والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعنى دون مع فاعله المستكن
المنتقل اليه من فاعله بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه عدول
عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم ان دون يجئ بمعنى غير ايضا صرح
فى شرح الكتاب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية او نظرت فى مختصراته
المظبوطة غير كتبه المبسوطة تدبر كتب جمع كتاب مجرور لاضافة دون
اليها كتبه مجرور على انها صفة كتب لا يخفى ان الضمير ليس بجزء من
الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتب بالمبسوطة بسبب اضافته الى الضمير
ذكر ما فيه بت الفا فيه كالفا فى نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول منها
قوله اكثر ها والها مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عائد الى المختصرات واعلم
ان التمييز فى المفرد انما ينصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندى راقود خلا
بالتنوين كما فى غير المنصرف نحو عندى مثاقيل ذهبا وفى المبنى كالاعداد المركبة نحو
ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم غلاما ملكت وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين
مميزها نحو كم فى الدار رجلا لغيبته وفى نحو ويحه رجلا وربه رجلا او بنون التثنية
وشبه الجمع او الاضافة وقوله نادرا اى نادرا ولا مستعملا من قبيل تام
مميزه بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح بقوله نصب على التمييز فى اكثر لانه اى اكثر لم

ثم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب تمييزه فاكثر ينصب نادرا على
التمييز واما ان اكثر بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع منه التنوين
لفظا لكن ثابت تقديرا بناء على انه اسم وكل اسم يستحق التنوين وانما سقط لاجل خاصة
هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين يسقط بالاضافة فهذا
ثابت تقديرا ليس بشئ كيف وقد صرح فى كثير من الكتب ان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة
فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا ما قلنا فى بعض الكتب فيه بحث قال واعلم ان
فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميزا اشبه لا يجوز الاضافة نحو زيد
اكثر مالا وعلامة السببى صلاحية للفاعل بعد ان يجعل افعل فعلا فيصح ان يقال
كثر ماله واما ان لم يصح لذلك يجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان
تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لا انه ثابت تقديرا لسقوطه
بالاضافة كما زعمه الشارح قوله وبالتركيب عطف على قوله بالاضافة مكمله
خمسة منونين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين
وتركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو للمزونة
للانفصال وبين لا ان يحذفت التنوين عنها للبناء لان التنوين التمكن
لا يجتمع مع الاجتماع البناء وهذا كله على ما جعله الشارح من انه تمييز اكثر
ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد اكثر اليه ذهب شارح الضوء حيث
قال وهو تمييز من اسناد اكثر لا من يتعلق الفعل به سواء كان وجدت

بما صادقت او بمعنى علمت انتهى ... منصوب على الظرفية والعامل به

تعاورا الآبية جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت

... او هي بدل من اكثر على تقدير ان وجدت لينعدي الى مفعول واحد

بدل البعض من الكل وكذا منصوبة معطوفة على المائة وكذا قوله ... وهذا

الثلث اي المائة والتنه ولبلل كل منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه

هذا الاعراب اي في كونه بدلا من اكثر اذا كانت وجدت بمعنى صادفت اي لقيت

اما اذا كانت وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعول الاول

وتعاورا لتمييز والمائة مفعول الثاني من قوله وهذا الاعراب اي هاهنا لا يخفى

للمبتدئ وتبيين له كما لا يخفى ... فعل فاعل متوين فالفاء فيه

كالفاء نظرت فهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى مفعول

هذا بالنظر الى الغالب الا انه يكون لسنطال بمعنى طال صرح به في الصحاح ...

مصدرية ... فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا

انا والضمير البارز المتصل منصوب على انه مفعول اول لاكلفه وعائد الى الولد

وهو اي كلف يتعدى الى مفعولين الذين ثانيهما غير الاول ومفعول الثاني قوله

... والها مجرورة لاضافة جمع اليها عائد الى الكتب الثلث والجملة العلية

اي اكلفه مع ما كان فيه منصوبة المحل على انها مفعول الثاني ... واحمله

اي اكلفه منصوب المحل معطوف على اكلفه وهو اي احمل يتعدى الى مفعولين

لذلك

كذلك ايضا اي كما يتعدي اي اكلف اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني قوله ...

والهاء مجرور المحل لاضافة رفع اليها عائد الى الكتب الثلث كره ... منصوب على انه

مفعول له لاستطاعت وهو اي المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل

فيه سواء كان علة غائية متاخرة في الوجود نحو جئتك اصلاحا حالك وسببا باعثا

عليه في التصور ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافة

الى مفعولها وهو اي مفعولها لفظا ... وهي لفظة ما موصولة ... جملة ... صلته

وقدم لتقدير غيرها والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذلك العائد متروك

تقديره كراهة ما قراها اي في الكتب الثلث والضمير المستكن في قرها عائد الى ما تقديره

كراهتي ما حصل واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون

فعلا لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعل شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق

خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل

في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع في بعض زمان المفعول له نحو قعدت

عن الحرب جبنا او ان يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك طمعا

من قراك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا حالك فاذا وجد هذه الشروط

الثلثة يكثر فيها نصب المفعول له وذلك لا نرح بعبر مشابها بالمفعول

المطلق به قوله في ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور

ومقارنا لوجود. فكما يتعدي الفعل اليه بغير حرف لان الفعل يقتضيه

اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط يكن مجرورا باللام
اى يكون اللام واجبة لانه اذا فقدت من الشروط او بعضها لا يكون داخلا
فى الفعل المذكور مثلا اذا فقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزائر لا يندرج
اكرام المخاطب فى التكلم لان فعل هذا لا يندرج فى فعل ذلك و هو ظ قوله لفقدان
تعليل لقوله يكون اى انما يكون مجرورا باللام فى نحو جئتك لاكرامك الزائر لفقدان
الشرط الاول فان المجئ فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفى نحو
جئتك للسمن لفقدان الشرط الثانى فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل
فى الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل
فكيف يندرج فيه وفى نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان
الشرط الثالث فلا يندرج فى الفعل السابق ايضا لان الفعل الواقع
امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم و هذا ان هل يجوز اثبات
اللام عند وجود تلك الشروط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا
باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه فقيل يجوز مع ضعف وقيل لا
يجوز لانه حينئذ يشبه الحال والتميز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال فى ضربت
تاديبا للتاديب وتادية قال ابن المالك جر المستوفى بشروط النصب
مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرور باللام بالعكس و يستوى الامران
فى المضاف سيجى لمية هذا اى سيجى تعليل هذا المذكور و هو ايضا من

مواضع الغير الموفاة اشياء اصله شيئا جمع شئ لقول واقوال عند الكسائى وعند
سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استنكروا اجتماع الهمزتين بينهما الف
فقلبوا الهمزة الثانية الى الصدر اى قلب اللام مكان موضع الفاء فصار
اشياء على وزن لفعاء الاول لفظ الاشياء منصرفا بالاتفاق فعند سيبويه
غير منصرف قال فى الجاربردى ان اهم فى لفظ اشياء مذاهب ثلثة وانها غير منصرف
بالاتفاق فعند سيبويه بوزن لفعاء اصلها شيئاء قلبت اللام قلب مكان
موضع الفاء كراهة الف بين همزتين وهذا القلب شائع ذائع وعند الكسائى
بوزن افعال جمع شئ بوزن فعل بفتح وسكون ويلزمه منع الصرف لغير
علة وعند الفراء اصله شيئاء بوزن فعلاء حذفت اللام كراهة الف بينهما
جمع شئ بتشديد الياء بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ
من غير الشايع ومايه تقدير اكثر الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح على الاول
منصرف لا يخلو من ظاهره عن ثبوت ضعف وفى اى الاشياء مجرور بمن والجار
مع المجرور فى محل النصب على الحال من موصول و هو اى الموصول فى معنى المفعول
كرهته وان كان فى الظاهر مضافا اليه لها و اسم مفعول من الاعادة
مجرورة على انها صفة للاشياء والكلام فيها كالكلام فى المقبوطة من انه لا يجاز
الامران الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار الواو للحال وان للشرط
فعل شرط و هو من الناقصة وكلمة مستتر فيه عايد الى الاشياء

قوله / فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط ما يرد عليه ان يقال لا نم انه جزاء الشرط
فان ان لما اخرجت عن حقيقة الشرط استغنت عن جزاء فهو اي قول المصنف
وان كانت مثل قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان
باق على حقيقة الشرط لما صح ان يقول لا يحتاج الى جزاء له فانه من تتمة الشرط
لكونه خبر كانت بل يطلب جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق السليم
وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه المسلخة عنها
معنى الشرط في موضع الحال من المستثنى وانما انسلخ لان الجملة الشرطية
لتصدرها بحرف الشرط المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها فلا يمكن
فهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني
اوجبوا الواو في مثله لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل
اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة شرطية جزاؤها مقدرة بعدها وهو اكرمك المدلول له
اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط
غير محتاج للجزاء لا لفظا ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا
بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها
بل يجعلها خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو جاءني زيد وهو ان تسأله
يعطيه فيكون الواو موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية
لا الشرطية بل الشرطية يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية الحالية فهم في زيد

ظرفان [illegible] الا اخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعله خبر المبتدأ مع بقائها
على حقيقة الشرط وقول المص ان كانت لا نحو من قبيل الاول وهي اي كلمة ما
في المغني المفعول قوله وان كانت لانحو من قبيل الحال عن المفعول لانها
اي كلمة ما شيئا عبارة عن الموصول في كراهته فهو وهو اي الموصول منصوب المحل
لكراهة قبله [illegible] وسيجيء تحقيق هذه المسئلة في [illegible]
الكتاب [illegible] في [illegible] الحال هذا الوجه بهذا الوجه مستبشع لا لطف
له كما لا يخفى على الذوق السليم من الاتي مجرورة المحل متعلق بلا نحو
[illegible] وعطف على [illegible] المجرور المحل [illegible] عائد
الى الكتب [illegible] متعلق بمستغنيات [illegible] المبتدأ اشارة مبني على
الفتح وعلى السكون لشبهه بالحروف [illegible] الاحتياج [illegible]
كان للحروف محتاجة الى متعلق [illegible] مفعول المستغنيات
[illegible] منصوب [illegible] وعطف بيان لهذا وموافقه [illegible]
الجمهور فيكون على كل التقديرين تابعا مبنيا وتابع المحل دون لفظه مثلا لا يجوز
مضى امس الدابر برفعه وان قلت لم جاز يا زيد الظريف برفع الظريف
حملا على لفظ زيد المبني قلنا المشابهة حركة المنادي المبني حركة الاعراب
في الوجود حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجيء العامل كذلك حركة
البناء في المنادي المفرد المعرفة عارضة بسبب ندائه [illegible] معطوف على

مستقيمة أي حرف جر مجرور به واعلم ان تنوين العوض اما
عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ
كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين واما عوض عن حرف او
عن حركة او عن الاعلال كما ذكروا في تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه
او حركة عند المبرد او عن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اي في عوض
عن المضاف اليه اي من قبيل شق الاول دون ما وراءها اي عن كل واحد من اي من
الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عائد الى ما
في قوله من كل وهو تكرر في تقدير المصدر بما وهو مفعول نفيت اي نفيت عن
كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المعنى
نفي المسئلة المكررة وهي غير جائز لان المراد نفي التكرر دون نفي المكرر ولو حكم
بجوازها اي بجواز نفي المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب مشتملا على
المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل هو مؤد الى النقض ولانه يلزم ان لا يكون
مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية اي مسئلة
هي قوله الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه ظاهر بين هكذا
الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة او نقيل لكن فيه ما فيه
اذ لا يلزم المتكرر نفي نفس المسئلة المكررة التي هي مسئلة النحوية لان المتكرر هو
الشيء الموصوف بصفة التكرار اعني المكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم

من نفي

من نفي الجمع المركب من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو
مسئلة النحو مع الصفة التي هي تكرارها لان نفي الجمع قد يكون نفي قيد من قيوده
واذا كان كذلك فنفي المتكرر ههنا نفي تكرره لا نفي نفسه فلا يلزم ما ذكره من نفي نفس
المسئلة او نقول في رد ما قيل ولا يجوز ان يكون ما موصولة انه يجوز ان يكون ما
موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منها تكرارها فح يستقيم الكلام
فافهم فانه من مزالق الاقدام مستقلا منصوب على انه مفعول له لنفيت او
على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا انا لمعاد متعلق بمستقلا
وهي اي المعاد مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار معطوف على مستقلا
في تركيبه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا للمفاد متعلق بمستقلا
واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي
او مستقلا انا لافادة التكرار على ان يكون اللام هو فاعل المضاف اليه وليس بكلم مفعول
اذ لا يستقيم المعنى الا بارتكاب الحذف في فاعل الاستقلال ومفعوله
معا اي لاستقلالي فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال حد الشيء
قليلا وهذا لا يتصور في المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد على تقدير
كونه اسم مفعول ولا معنى لعده قليلا لكن الشارح اختار مذهب فقال
فهو اي المفاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام للعهد الخارجي والمعهود وهو
الولد فالمراد من المفاد الولد واللام بمعنى لاجل والمراد كل من استفاد من هذا المختصر

وقول من قال ان اللام في المقاد بمعنى الذي لانه في الصفة وهو فيها اي في اللام في
الصفة اي في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول
لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على الموصول من المعارف والتعريف بالمعنى
للجنسية والاستغراق يناقض قوله قول من قال مبتداء وباطل خبره وما بينهما مقول
القول لانا نقول يكون اللام للجنس على مذهب المازني والاخفش لا على مذهب
من قال انه اسم فان اللام عنده في الصفات مطلقا سواء كانت تلك الصفة بمعنى
الحدوث كالضارب وغيره اولا اي وان لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من افراد
كالاسماء كالمومن والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين اذ يطلقان على
كل من هاتين الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الآن او منكرا فيه ولهذا
ترى يستعملها اي لشخص كان من المعارف بمعنى التصديق والانكار وللجاهل
لهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة ذات
المذبح حرف تعريف خبر ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل هو موصول
فلا نسلم ان الموصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولك اكرم الذين ياتونك
الا زيدا او اضرب القائلين بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اي الذين واللام
في القائلين موصولان كائنان في هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت
عن الاستثناء وكيف ينافي الجنس والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان

الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد
الذهني جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف
باللام فليتامل ولولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعناك ههنا على فوايد لم
تحم حولها الا واحد بعد واحد من اولي الالباب غير موصفة في الاصل بمعنى المغايرة
اي مغايرة المذكر ويستوي فيه الاحوال كلها لان فيه معنى النفي فجري مجرى حرفه
في عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ غير باللام
مع كونه مضافا وان كانت نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك
ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء اي كلام المصنفين فكانهم
جعلوا بمعنى المغايرة وسواي خبر ههنا منصوب على الحال من ضمير المستقيم
مدخر بالدال المهملة المشددة مجرور لاضافة الغير اليها وهو اسم فاعل
من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء دالا فصار مذدخر ثم ادغم الدال المعجمة
في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة
المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال
كلاهما من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا
والذال دالا وجاز فيه ايضا مذدخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتعليله
نظرا الى عدم الخلو عما في الاول فضل منصوب على انه مفعول مدخر النجيبة
مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال والاستقبال

واعتمد على غيره وهو في معنى النفي مع ان عمل اسم الفاعل مشروط بعمد ثابت بشرطين
الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند تجرده من اللام او عند دخول الموصول
عليه ليس هو في الحقيقة اسم الفاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال او الاستقبال
بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي ضرب
واما الاشتراط فلكي ليتم مشابهته لفظا واذا كان بمعنى الماضي بسبب الماضي معنى لا لفظا
ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع على احدهما وهاهنا بحث يجب
ان يعلم ان هذا الشرط انما هو في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في
الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا
سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب ابوه او ضارب في داره عمرو امس
لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل
للاسناد وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة
الفعل للاسناد وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس
باجنبي والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله
الاعتماد على احدها لان طلبه للمفعول على خلاف وضعه لانه انما وضع الواقع
للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا وانما اختصاصها
باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا حيث العمل موقعا
هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك انما يكون مسندا كما اعتمد على الاربعة

الاخر

ما غيره الى مسند اليه فانه لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد
من لوازم الفعل ولو قوي بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام
والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذات وكذا الاستفهام شانه ان
يكون عن الاحكام والعوارض دون الذات الاول حرف النفي نحو ما قائم زيد او في معنى
اي معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه نحو غير وليس مثال الاسم كما في
الشعر وان امرأ لم يعن الا بصالح لغير مهين نفسه بالمطامع فان مهين حل في
نفسه بالنصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قائم الزيدان وان امرأ في
مختار الصحاح والمرأة للرجل تقول هذه امرء صالح وهذه امراة صالحة فاذا ادخلت
الفاء لو صل في المذكر قلت امرأ فيقال لغات فتح الراء في الكل الحال وفيها
في كل حال واعرابها في كل حال فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى
قوله لم يعن على وزن لم يرم صفة امرأ ولغير باللام الابتدائية المفتوحة
مرفوع على انه خبران ومهين على وزن مجيب اسم فاعل من اهان يهين
اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى المطمع يعني ان الرجل الذي لا يهتم الا
باعمال صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع الثالث من تلك
الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقائم زيد او مقدرا كقوله
ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر
منصوب على انه مفعول مقدما اي مقيم اي يقبلون عذري قوله شعري

بكسر الشين والراء بمعنى على اسم ليت وخبره محذوف ههنا على سبيل الوجوب
لكثرة الاستعمال والتقدير ليت على ما تسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى
ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام وما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد وعلى
الاستفهام سواء كان مستفادا من حرفه او من اسم نحو اي جالس صاحبك و
كيف بيع اباك وكم ماكث صديقك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدا
صريحا نحو زيد قائم ابوه او منويا كقوله وكم مالي عينه من شيء غيره فان مالي
نصب حينئذ لاعتماده على كم الخبرية التي ليست بمبتدا صريحا لكونه في الظاهر نكرة
غير مخصصة بل مبتدا منويا فانه مخصص معنى الا يرى ان قولك كم رجل القيته
بمعنى كثير من الرجال ومن هذا علم ان تخصيص المبتدا النكرة بالصفة على ثلثة
اقسام اما بالصفة لفظا ومعنى او بالصفة تقديرا نحو قولهم شيء في الاناء وشحب
في الارض اي شحب واحد من اللبن او بالصفة معنى ونية كما في كم الخبرية فان الوصف
فيها من تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما في تقدير لفظ شحب لان كم لا توصف
اصلا هكذا قالوا فافهم ذلك الرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو
مررت برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا
نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي في الحال اعني موضع اعتماد اسم الفاعل
فيها على ذي الحال الاعتماد تقديرا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس
منها الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي بفتحتين في

في ليس اسم شرح الكافية قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله عقل عنه المصنف
وقد يتعقبهم على وقوع الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا بنصب
طالعا جبلا على انه مفعول لاعتماده على يا لكن المحققين قالوا الموصوف اعم من
ان يكون ملفوظا كما ذكر والتقدير يا كوكبا طالعا اي كوكبا طالعا على الجبل وبعضهم
ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان قائما الزيدان ومما ينبغي ان يعلم
في هذا المقام انه كما ان الاسم المشتق كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
يعمل بالاعتماد وكذلك يعمل ما جرى مجراه كالمنسوب والاسم المستعار مثل تميمي
ابوك واسد زيدان فالمستعير بمعنى الجري فعمل ما في تميمي في ابوك لكونه في معنى اسم
المفعول اي منسوب الى تميم وهذا الاشتراط اي اشتراط الاعتماد عند البصريين
واما عند الكوفيين والاخفش منا فلا اشتراط اي لا اعتماد عندهم فعلى هذا قولنا
قائم فقائم فيه اي في قولنا عند البصريين خبر قدم على المبتدا الا بخبره وعند
الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قائم مبتدا وزيد مرفوع
على انه فاعل والثاني ان يكون خبرا وزيد مبتدا واما قائم الزيدان او
الزيدون فيمتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قائم خبرا عن الزيدان او عن
الزيدون لكونه اي لكون قائم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة
للمبتدا شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لصحة
رجوع الضمير منه الى المبتدا وجائز عند الكوفيين اي قائم الزيدان او قائم الزيدون

وجايز عنه وعند الاخفش على ان يكون مبتداء وما بعدها فاعل ساد مسد الخبر
وكذلك الخلاف بعينه من غير تفرقة جاير بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه
يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط الاعتماد
على احد كالاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع بعده
مبتداء مصدرا كان او غيره والظرف المقدم عليها فيه من الضمير المستكن فيه المستقل
من عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد و
اما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان يعتمد الظرف
لانه كان اول شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل وان
كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش
لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال الاسم الفاعل والمفعول
في حرف جر غاية مجرور متعلق بمقدر ومعنى مقصد مضاف الى مفعول وهو جار
بالنسبة الى المخاطب وذكر الفاعل متروك تقديره رعاية جانب والضمير البارز مستتر
مجرور المحل الذي فيه العبارات البيه عايد الى الامر الذي هو الخالية من تنافر الحروف
نحو الشيخ ومن الغرابة نحو تكأكأتم وافرنقع ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي
الاجلل بتفك الادغام ومن ضعف التأليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار
قبل الذكر ومن تنافر الكلمات كقولنا وليس قرب قبر حرب قبر التعقيد نحو قوله
ما صاحب جد الدار ... لتقرير اجليا وفيك ... مرفوع ... والعبارات فان الفصيحة

به وصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح كذلك توصف بها العبارات المفردة
نحو كلمة فصيحة والمركب مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة
في النظم ولم يجمع الفصيح مع الموصوف جمع للاختصار كما هو في المطول
وغيرها ولم ولم من حروف الجوازم للفعل المضارع وهي جملة لم نحو لم
يضرب وسمى الجحد المطلق في عرف الصرفيين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء
فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب وسمى الجحد المستغرق
لوجوب اتصاله بالحال وذلك لان لما لنفي قد ضرب اخبارا عن الماضي المتصل
بالحال فكذلك نفيه ولم يكن كذلك لانه جزء من لما وهذا من جملة ما
يقال زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب
ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل الغايب او الفاعل
المتكلم والمفعول المتكلم المخاطب هي مكسورة ايضا ولا الناهية الموضوعة
للنهي مطلقا فانه يجيء للمخاطب والغايب على العكس بخلاف اللام فانها
لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد يدخل ليعبد الناس المخاطب
واللام الغيبة فيعم اللفظ لمجموع الامرين مع التخصيص على كون بعضهم غايبا
كما في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت المفهوم مما ذكرت ان يجيء بعضه
المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد صرح ابو حيان فيه حيث قال في
شرحه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت علامة

انه لا یجئ من غیرها و بل لیلا یلزم اهمال الشی بنفسه ای لینبه غیرها والا فوروده

فی الاستعمال کثیر لا یکاد یصح انکاره مثل قولهم فلتفرح فلتجب وغیر ذلک ولهذا فسر

الشریف قول السکاکی فلتعینها بقوله ای اذا السابق فی الاعتبار للطلب و

الطلب وجب علینا تعیینها اشارة الی ان صیغة الطلب لیس علی حقیقة

بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعیین علی ما هو بصدد المذکور تدبر فانه نفیس

اطو فعل مضارع مجزوم بلم سقطت الیاء علامة للجزم لان اصله اطوی

بالیاء المذکانیین فی موضعه ان حرف العلة فی آخر الفعل المعتل اللام بمنزلة

حرکة حرف الصحیح فی آخر الفعل غیر المعتل اللام فاعله مستتر فیه وهو انا والجملة

معطوفة علی جملة لم استقصیت ذکره منصوب مفعول لم اطو منه مجرور کاف

ذکرا فیه من حرف الجر مسائل مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة المسائل

الیه عاید الی الکتب الثلاثة والجار والمجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف

الاستثناء وهی ای حروف الاستثناء علی معنی ما یستثنی فی الکلام سواء کان حرفا

او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغیر وسوی بحرکات السین وغیرها مثل

سواء بالکسر او بالفتح وخلا وما عدا ولیس ولا یکون وکلها وبکه وبید

بمعنی غیر ولمانی مثل قوله تعالی لما علیها حافظ ما موصولة ذکر فعل ماض

مع فاعله جملة فعلیة فاعله مستتر فیه عاید الی ما والموصول مع صلته فهو

الیاء المستثنی المنقطع من ذکر شیء لان المستثنی لیس من جنس المستثنی منه

الذی

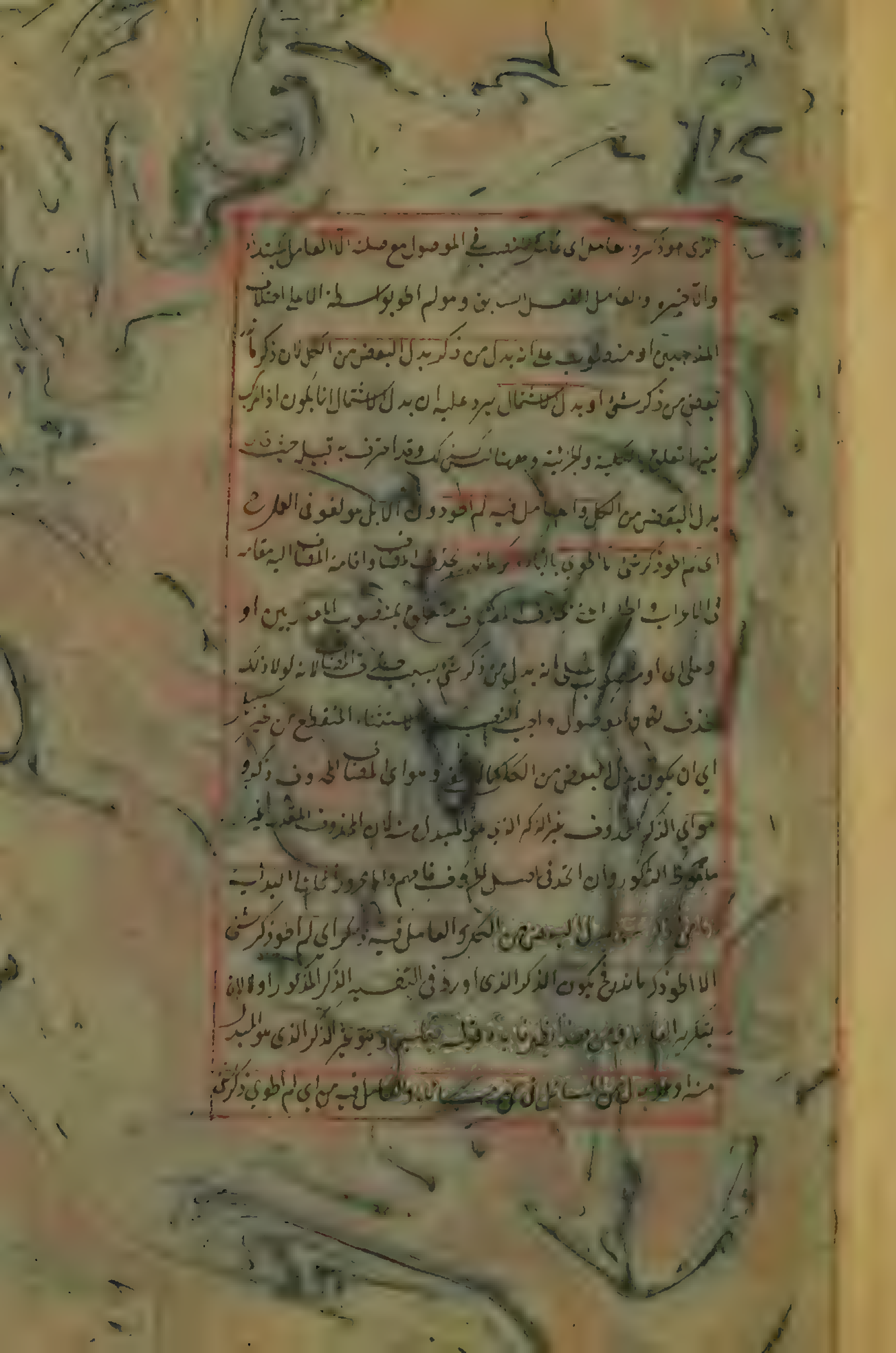
الذی هو مذکور عامل ای عامله النصب فی الموصول مع صلته الا العامل المبتدا

وان خبره والعامل الفعل السابق وهو لم اطو بواسطة الا علی اختلاف

المذهبین او منصوب علی انه بدل من ذکر بدل البعض من الکل لان ذکر ما

بعض من ذکر شیء او بدل الاشتمال یرد علیه ان بدل الاشتمال انما یکون اذا کان

بینهما تعلق بغیر الکلیة والجزئیة وههنا لیس کذلک وقد اعترف به قبل حیث

بدل البعض من الکل والعامل فیه لم اطو دون الا بل هو لغو فی العامل

ای لم اطو ذکر شیء ما الطوی بالباء [illegible] بحذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه

فی الابواب والطرات [illegible] متعلق بمنصوب المحذوف من او

[illegible] ای او منصوب علی انه بدل من ذکر شیء بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلک

حذف [illegible] الموصول [illegible] النصب [illegible] الاستثناء المنقطع من خبر

ای ان یکون بدل البعض من الکل [illegible] وهو ای المضاف المحذوف ذکره

هو ای الذکر المحذوف غیر الذکر الذی هو المبدل منه لان المحذوف المقدر فیه

[illegible] المذکور وان اتحد فی اصل الحروف فافهم [illegible] البدل

[illegible] بدل البعض من الکل والعامل فیه [illegible] ای لم اطو ذکر شیء

الا اطو ذکر ما ذکر فیکون الذکر الذی اورد فی التقریب الذکر المذکور اولا لانه

[illegible] وهو غیر الذکر الذی هو المبدل

منه [illegible] المسائل [illegible] العامل فیه من ای لم اطو ذکر شی

الا اظهر وزمنى ماندا من مسائل التى ذكرت قبيل فى هذا سهو لان البدل
يكون من غير الموجب وشئ من مسائلها موجب والجواب المنفى الذكر المتعلق
هو من المسائل شئ حقيقة الحالة فالسهو من مقالته لابن اخت خالته ولا
كان ههنا اعرابا كل منها يحتمل الوجهين ابتداء فى تعقيبه لما دا باتا واو ونانيا ايضابنا
واو ونم لما بين ههنا احتمال كون البدل من الضمير المجرور فى سائر ابطل الثانية
ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور فى مسائلها العدم سائر المعنى للزوم
كون ماندركنا بالمسائل ولتركنا وذكرت بان الضمير راجع الى اللتب التثنية
فيكون التقدير ولم اطو ذكر شئ من مسائل اللتب الثلثة الا مسائل ماندر فيرجح حاله
اى يقال لا للتب النادرة وهو الف ونانيل فى وجه الفرس واذا اذن بلا منه يدم
دخول لما بين المدن وهو اسائل والمضاف اليه وهو ماندر ذهبر تخيه المبدا تنه اى
بتعديره ولا له من البين وهو الهاء فى مسائلها فاسد خبر ما قبل واما اذن كان
المراد بالتنحيه التنحيه فى المعنى لا التنحيه فى اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم على ان نقول بعد النسب
يره هذا الوجه الاول ايضا هذا وكن الحق لبس المبدا منه فى حكم التنحية لا معنى ولا لفظا
اما الاول فلانهما فى غير البدل الغلط فائدة الاجمال ولا تفسيره ثانيا واما الثانى فلوجوب
معه الضمير الى المبدل منه فى بدل البعض والاشتمال المشار اليه قال فى شرح لب اللباب و
منه لسنى فى حكم التنحية لا متنع ابدال غير المغضوب عليهم من الجرور فى انعمت عليهم فلو كان
فى حكم السقوط لفظا لما صح ذلك لان التقدير حيئذ صراط الذين انعمت على غير المغضوب

عليهم

عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير فى عليهم الثانى راجع الى الموصول
الثانى وهو اللام فى المغضوب واما قولهم انه فى حكم التنحية فايذان منهم باستقلال البدل بنفسه
من غير المبدا منه ومفارقته التاكيد فى النعت وعطف البيان ومن ظهر لك ان قول الشارح
لان المراد بالتنحية فى المعنى لا فى اللفظ غير اصل عن التحقيق الاشياء واف على ماندر
ثبت فى حرف جر ما موصولة بينهم منصوب بى اللفظ بل منصوب لفظا على الظرفية وهم
ضمير متصل مجرور محلا لانه مضاف اليه وجاره عن اتى به لانه عائد الى اللهم وعامل الظرف
اى ناصبه محذوف واستقر وفاعله المنتقل منه الى الظرف فيه صلة ما والموصول مع صلته
مجرور المحل بفى متعلق بشاع والنثر معطوف على شاع او على ندر والاول اولى
لقربه والم حرف جزم اذ فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقطت الياء
لالتقاء الساكنين وهو الظاهر ان يقال ومما اى السكنا ... فى المطل
فيه اى فى المختصر متعلق بلم ازيد شيئا منصوب لانه مفعول لم ازيد شيئا وقد
شيئا ما حرف كالشئ ما موصولة كان فعل من الافعال الناقصة مع قوله
جملة فعلية صلتها اسمه مستتر فيه عائد الى ما بان بها متعلق بقوله حريا بشديد
بمعنى الجديد واللائق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا
بالزيادة ثم اخر حريا للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل على انه صفة
من لم ازد شيئا والعامل الا ولم ازد على اختلاف مر ذكره فى لم اطو وعلى البدلية
من شيئا والعامل فيه لم ازد دون الا بل هو لغو فى العمل وجملة انى لم ازد مع ما عطف

فيه معطوفة على جملة لم اطوفها اما في محل الدفع ان كانت الفاء في فقطرت عاطفة او في محل
الجزم ان كانت فانه جزائية ومبحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذا الاوراق
لكن فيها اي في مبحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المذكورة لا بد من ذكرها لا لتفنن
الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان والتجربة وهي اي تلك
المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان علي عشرة دراهم فقوله عشرة مرفوع مبتدأ
ولفلان خبره وعلي متعلق بالجار لانه في معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة
الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ولو قال على عشرة بتنوين العوض في
الاول خمسة وفي الثاني واحدا لا يليق ذكر وجه التخريج هنا وما علينا الا ان ننبه فنقول
اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا لما اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا
معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان وادخلنا معها ستة واخرجنا
منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة صارت سبعة واخرجنا منها ثلثة بقي اربعة
وادخلنا معها اثنين صارت ستة واخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل وتر منفي خارج
وكل شفع موجب داخل كذا في شرح الدنقري وفي التعليقة سبيل هذه المسئلة ان تجمع المثبت
على حدة وتجمع المنفي على حدة ثم تنقص المنفي من المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية
وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد
والمجموع خمسة وعشرون فاذا انتقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما اللازم في الثاني واحد فان الفاء لما
... الا اثنين بقي ثمانية وكلما استثنى ثمنه من تلك العشرة اذ لا بد ان يكون ذلك الاستثناءات

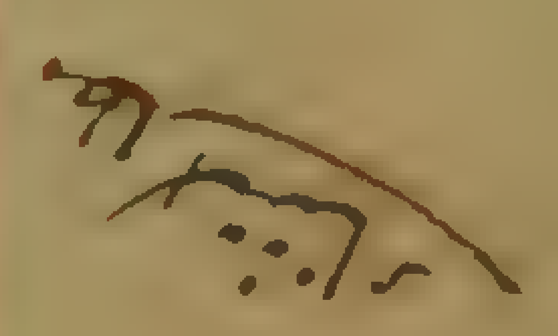

الباقي

الباقية بالاستثناء من العشرة لا من الاثنين لان الاستثناء من الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا من العشرة
فبقوله الا تسعة نفي تسعة من العشرة فبقي واحد واعلم ان عبارة الكتاب في هذا الكتاب هكذا او
لو ذكرت المستثنى الآخر بعد ما يصح دخوله فيه كان المستثنى اثباتا ونفيا من الاثبات فيا نحوله على عشرة
الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت بعد الاثنين الا ثلثة وهكذا
الى التسعة فاللازم واحد انتهى وقال شارحه يعني لو ذكرت بعد الا واحدا الا الاثنين الا ثلثة
وهكذا الى التسعة بان تقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا الاثنين الا ثلثة الا اربعة الى التسعة فاللازم واحد
لانك اذا اقلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا اقلت الا ثلثة بقي اللازم
اربعة ثم اذا اقلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا اقلت خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا
اقلت الا ستة بقي اللازم تسعة ثم اذا اقلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا اقلت الا ثمانية
صار اللازم عشرة ثم اذا اقلت الا تسعة بقي اللازم واحد واعلم ان الاستثناء المساوي
من المساوي والانقص منه لا يصح الا اذا نظم الكلام بما يخرج عن المساواة مهنا كذلك انتهى
اذا عرفت هذا فلعل الشارح انما قال على عشرة الا اثنين الا ثلثة لا بدون التعرض
الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الذي ان ما في الكتاب سند وما
ذكره هنا في الكتاب آخر غير لا ينبغي ان يذكر فيها الا واحدا كما لا يخفى على المدرك
المنصف فهذا احسن في تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك بالتدبر فانه مبحث
يليق بان يعتنى به واعلم ان في تخريج المسئلة الاولى تقديرا آخر قد لاح ببالي وحال في

نبالي قبل العثور على ما ذكره الاعالي ثم وجدته هو المرضي عند بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذي
حققه بقوله واعلم ان في هذا المثال يكون الثاني من المستثنى مستثنى من الاول ويكون
المستثنى الاول الذي يستثنى منه الثاني ان كان منفيا فنقول وجه الضبط ههنا ان الثاني مثبت وان
مثبتا كان الثاني منفيا ونقول وجه الضبط ههنا امران الاول ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة
والخمسة والثلثة والواحد منفيا ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين
مثبتا والثاني يسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى منه
الى المستثنى الثاني حافظا مبلغه ثم يسقط من المجموع والمستثنى الثالث وهلم جرا
الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها الواحد واذا ضم الى الثمانية
مثلا عادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة الثمانية سبعة بقي اثنان واذا ضم
اثنان الى الستة عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة
واذا ضم هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة
ثلثة بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة واذا اخرجت من
هذه الستة واحد ابقي خمسة هذا وههنا فوايد اخرى مهمة لا ينبغي ان تهمل وان
طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا لا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد النفي
فان وقع بعد الا مضارع كالمستثنى ان يكون قبلها فعل بل وجود ما في نحو ما زيد
الا يفعل فيأول بما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدا وان وقع بعدها فعل ماض
يشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا ادني معنى النفي

في القسم

في القسم نحو انشدك الله الا فعلت فان معناه ما اسلك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع
الجملة بعد الا كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت
حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في جنس واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة
... وان يكون حالا عنده لا يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت
باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها
ان حذف المستثنى يجوز نحو قام زيد ليس فاحذف ... قال سعيد السيرافي انما حذف من ليس
... ليس غيره خاصة دون غيرها من ادوات الاستثناء ومنها انه لا يكون مظهرا
... قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب
الجمل كقولك القاذف من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه ورد شهادته الا ان يتوب
فعند الشافعي رحمه الله يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رحمه الله يختص بالجملة الاخيرة
وذهب بعضهم الى التوقف والبحث فيه خارج عن الفن فان قيل فما تقول في
قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد جملتين ينصرف الى الثانية
فقط ... ههنا منصرف الى جملتين معا لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله
ولا قوة على طاعة الله الا بالله قلت ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية
ويقدر في الجملة الاولى استثناء اخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة
لما كانا لمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد
على وزن دحرجة اي سكنت الواو ولا حذف ترجمته فعل فاعل ومفعول و

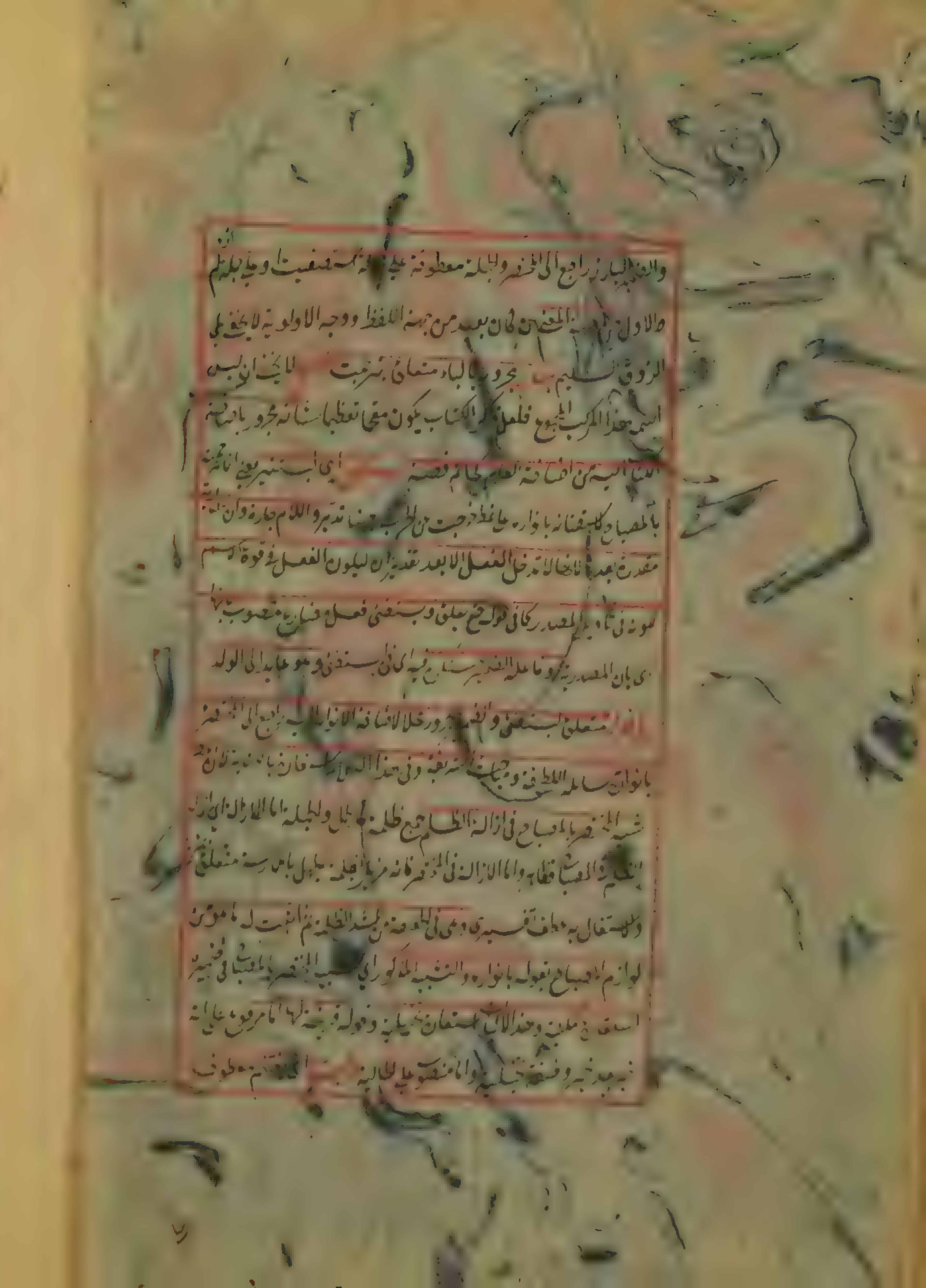

والقمر البارز راجع الى الخفر والجملة معطوفة على [illegible] تصفيت وجملة لم
والاول [illegible] المعنى لكان ابعد من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على
الذوق السليم [illegible] مجرور بالباء متعلق بترتبت [illegible] لا يخفى انه ليس
اسم هذا المركب الجميع فلعل ذكر الكتاب يكون معنى تعظيما لشأنه مجرور باضافة
الغايات اليه من اضافة العام الى الخاص فصنعة [illegible] اي انت تنير يعني انه مجرد
بالمصباح كالتفسانه بانواره عاملة خرجت من الحرب [illegible] تدبرو اللام جارة وان ايه
مقدرة بعدها تأخالا تدخل الفعل الا بعد تقديران ليكون الفعل في قوة اسم
لكونه في تأويل المصدر كما في قوله جئتك بمعنى فعل ويقال انه منصوب بها
اي بان المصدرية مجرورة ما عليه القمر [illegible] اي في تستنير وهو عائد الى الولد
[illegible] متعلق تستنير والقمر مجرور بالاضافة الانوار [illegible] راجع الى الخفر
بانوار مسائله اللطيفة وحقائقه الشريفة وفي هذا الكلام [illegible] فانه بانوار [illegible]
شبه الخفر بالمصباح في ازالة الظلام جمع ظلمة [illegible] وللجملة اما الا ازالة اي ازالة
الظلام [illegible] المصباح فظاهر واما الازالة في الخفر فانه [illegible] الجهل بادراك متعلق
[illegible] تعال به [illegible] وهي في [illegible] الظلمة ثم اثبت له ما هو من
لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور اي تشبيه الخفر بالمصباح في تنوير
[illegible] وهذا [illegible] تستنير [illegible] وقوله [illegible] لها مرفوع على انه
خبر مبتدأ محذوف [illegible] والمنصوب على الحالية [illegible] معطوف

على بستنير والقمر المستنير عايد الى الولد مغانم منصوب على انه مفعول لستنير وهو
بمعنى الغنائم جمع غنيمة اضافتها الى لها اضافة العام الى الخاص اي مغانم من لها
فيكون اضافة بمعنى من كخاتم فضة لان المغانم المراد ههنا الاثار الحاصلة من جوهر
مسائله الشريفة التي هي فوق كل مغنم والقمر البارز المجرور المحل لاضافة الاثار
اليه راجع الى الخفر [illegible] فصل فاعل ومفعول له القمر وهو اي المفعول القمر البارز
المنفصل وهو عايد الى المخفر والجملة معطوفة على جملة تترحمنه ومعنى كسرته طوبته
طيا وهو ضد النشر على كسر عبد القاهر لان الثياب المنقولة اذا نشرت
طويت على كسر القصار فكان المصنف شبه المخفر بالثوب المطوي وجملة سنها
منصوب على انه حال او مفعول ثان على ثمة مجرور بها متعلق بكسرت
ابواب مجرور لاضافة ثمة اليها الباب في الاصل باب البيت
فقيل انما ههنا بلا انه لا يدخل في مشموله الا بعد الجاوزة كما لا يدخل
في البيت الا بعد الجاوزة من بابه واصله ابوب بدليل ابواب مرفوع على
الابتدائية اول صفة الباب وهو نقيض الآخر واصله اءول على وزن افعل
على راي جمهور الكوفيين فقلبت الهمزة واوا وادغمت بدليل اول منك
وجمع على اوائل واوالي وقيل اصله ووول على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى
همزة لئلا يلتبس فوقه المنكسر في الابتداء ولم يجمع على اواول للاستثقال في الصحاح
اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول القيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول

لغة عاما اولا ومعناه فى الاول اول من هذه العام وفى الثانى قبل هذه العام وثانيه الاولى
الاولى جمع اول مثل الاخرى والاخر **فى الاصطلاحات** جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة
على تخصيص شئ بشئ والجار مع المجرور فى محل الجر الرفع على انه خبر المبتدأ **النحوية** مجرور
صفة الاصطلاحات واما لم يقل النحوى موافقا للاصطلاحات لانها اى النحوية اسندت
الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل النحوية ليست بفعل
اى فعل اصطلاحى ولا بمعناه مما يشتق من الفعل فاين الاسناد قوله لانه متعلق بما نفهم
من كلام السابق اعنى الاستفهام الانكارى اى الاسناد فيه لانه لا وجود له اى الاسناد
الا فيهما اى فى الفعل وفى معناه ولهذا انهم يقولون ان الخبر لا بد وان يكون فعلا
او معنى فعل تأويل مثل قولنا زيد اخوك وعمرو غلامك مثل هو اخيك ومملوكك قلنا
ان الياء فيها اى فى النحوية ياء النسبة فيكون فى معنى الفعل اذ التقدير ح
فى الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم مختص كهاشم وبصرة فلا يصح الوصف
واذا نسب وقلت نحوى وهاشمى وبصرى انخرط فى سلك الصفات حتى تقول برفع
النهذيب العلام على انه فاعل فى قولك رجل هندى غلامه فلا اشكال ومن اى الاصطلاحات
ولهذا اى لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات جمعت بصيغة الجمع الظاهر ان
يقال جمع اى الاصطلاحات وان كانت مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو
اى ذكر المصدر واراده اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ ونحوه كالقول بمعنى
المقول والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلك ومن الاصطلاحات

التبليغ

التى بمعنى المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل و
الحرف والكلام وانواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية
ولعلم ان الاصل ان يكون الجمل اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه
لا يتأتى الا من اسمين او من فعل واسم فان بدئت باسم تسمى اسمية كزيد قائم وزيد ابوه
قائم وان زيد قائم وهل زيد قائم وما زيد قائما ونحو هيهات الامير وشتان زيد وعمرو
واقائم الزيدان وما قائم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات الامير
وما بعده من الجمل الفعلية دون الاسمية وان بدئت بفعل تسمى فعلية كقام
زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو عبد
الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن مالك لكن الزمخشرى و
صاحب اللباب جعلها اعتبارين اخرين وجعلهما قسمين اخرين من الجملة وبيانه ان الجملة
الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط ولزم الاضمار فهى قسم من اقسامها يسمونه
من ذلك الاسم الاصلى اعنى الفعلية والا فان تضمن الشرط يسمونه شرطية سواء كانت
مركبة من فعليتين نحو تكرم نحو اكرمك او شرطية معنى نحو ان كان متى زيد يكتب وان
لزم الاضمار فسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان فى ملفوظا فى الظرف او مقدرا فان الجار
والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو مافى الدار زيد هذا وقولنا فى الشرطية
معنى قيد زايد صاحب اللباب فى شرح اللباب قال وقولى وقولا بمعنى اشارة الى
ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة شرطية لانهم لا يوالون بين حرف الشرط فان ارادوا

ذلك وادخلوا الفاء واسندوا الى ضمير ان وجعلوا الشرطية جزاء فيكون الجملة فعلية لفظا وخبرية
معنى انتهى قوله التي تتوقف صحة عليها اي على تلك الالفاظ المفردة المباحث الاتية
فلهذا اي فلتوقف المباحث الاتية عليها قدم المص هذا الباب الكائن في الاصطلاحات على سائر
الابواب هذا ارده اي عقيب الباب الثاني اي مرفوع على الابتدائية الثالث مرفوع
تقديرا على انه صفة الباب في العوامل الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه مرفوع
المحل على الخبرية للمبتدا اللفظية مجرور على انها صفة العوامل القياسية مجرور صفتها
ايضا اي لفظية بعد الصفة وانما قدم هذا الكتاب على الباب الثالث لان العوامل
المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا
قولنا الافعال اللازمة تتعدى كلها اسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما
واحدا على الفاعلية وتنصب اسما اخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله
فهذا الكان اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من
العرب ولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر قوله مثلا سعب على المصدرية
اي امثل مثلا وتجر على وزن تمر صيغة مونث ولم اي لم تجزم بعض المجزم سماعي
خبر لقوله قولنا وقوله منحصر من العرب صفة كاشفة للسماعي وليس لك ان تجاوز
ان ما سمعته من العرب فلا شك ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في
جري مجرى الشاذ والنادر رجل الشخص الخارج من الاصل كذا في الصنو. قولنا النادر اي الساقط
وقوله الخارج صفة الشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدمه عليه قال

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية واخره كما هو الباب السابق لكن قدمه على الرابع
لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري فيه بحث لان
العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة وهي ليست بمحسوسة بالبصر
بل السمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب
فقط لانه اي العوامل المعنوية اما ابتداء الرافع للمبتدا او وقوع المضارع موقع
جنس الاسم الرافع للمضارع وكون الصفة صفة للمرفوع او منصوب او مجرور العامل
في الصفة عند الاخفش على ما يجي في اخر الكتاب في هذا الباب الرابع ولا شك ان كل واحد
منها معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب فلا شك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما
يعرف بالشيء الواحد المزية بمعنى الفضيلة فعيلة لا فعيل ما في الكلمات ترتبت
عليها تفضلت وجهها الثاني ثم قدم المص الباب الرابع في العوامل المعنوية على
الباب الخامس في فصول اخر من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العوامل والمعمول فالبحث
في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من النوع
والتذكير والتانيث وغيرها فانها من متممات الفن وليست بمقصودة من هذا الفن
وبين المقصود وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود من هذا الفن
وبين المقصود في هذا البحث بان الثاني المقصود الاصلي وغيره بخلاف المقصود من
هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس وافراد الصفة
في الابواب من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات باعتبار ومع ان موصوفها

جمع وهو العوامل بعلم ما ذكرنا في الكتب المبسوطة اي في قوله مخزانة المضبوطة ولعل المضبوطة
وقع تصحيفا من المبسوطة لكن لا بد ههنا ان يذكر وجه الحصر اي حصر ابواب الكتاب في ثمانية
بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو ان يكون هو نفس العوامل المحتاجة الثانية اولى
فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف على المباحث الثانية فلا يخلو من ان يكون
البحث من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا
فالاول اي ما يكون فيه قياسيا هو الباب الثاني والثاني ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث
والثالث اي ما يكون العامل فيه معنويا هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ما يكون البحث
لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية
ان يكون هو الباب الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم يكن في
تلك الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر اي الحكم بالانحصار اما عقلي اي متردد بين النفي والاثبات
يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم الانحصار واما استقرائي لا يكون كذلك بل يستند
الى التتبع التام والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد اخترع بعضهم ههنا قسما آخر وسماه جعليا
جعليا وبيانه ان ذلك الاستقراء اما ان يتعلق بجعل جاعل اي يكون القسم مما يجعله جاعل على
تعداد تلك الاقسام كالمقاصد المجعولة على الابواب الثمانية او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم منه يسمونه
بذلك الاصطلاح استقرائيا وان تعلق به فيسمونه الحصر الجعلي اذا عرفت هذا فالسؤال العام الوارد في كل حصر جعلي
لا معنى له لان مداره على انه لا يتطرق اليه الشبهة لكن يندفع ذلك السؤال بكل الاستقراء اذا لم يكن البحث من جهة العاملية
يلزم ان يكون داخلا في الاستقراء لان الكتاب وابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا آخر غير الخامس تم الكتاب بعون الله الوهاب

اللهم اغفر لمن نظر ودعا لكاتبه
وابائه [illegible]

[illegible]

محرم صفر ربیع الاول ربیع الاخر

جماز الاول جماز الاخر رجب شعبان

رمضان شوال ذی القعده ذی الحجه

تمت ترتیب السنه